

مشروع قانون المالية لسنة

2022



تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية

تقرير حول

المؤسسات والمقاومات العمومية

«... إن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته.

والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج. وهي مطالبة أيضا، باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا.

وفي هذا الإطار، يبقى التحدي الرئيسي، هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص.

وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وبموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها.

«...»

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله في الثامن من أكتوبر 2021 أمام البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة.

الجزء الأول: مكونات وأداء المحفظة العمومية

1. المحفظة العمومية

1.1. مكونات المحفظة العمومية

2.1. تطور المحفظة العمومية

3.1. التوزيع القطاعي والمجالي للمحفظة العمومية

2. مؤشرات أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

1.2. المؤشرات الاقتصادية والمالية

2.2. الاستثمارات

3.2. التحليل حسب التوزيع الجهوي

3. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

1.3. التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

2.3. الرسوم شبه الضريبية المخصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية

3.3. مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة

الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد

1. تطور شبكات البنيات التحتية

1.1. شبكة النقل

1.1.1. النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)

2.1.1. النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)

3.1.1. النقل الجوي (الخطوط الملكية المغربية)

4.1.1. النقل الحضري

1.4.1.1. شركة الدار البيضاء للنقل

2.4.1.1. شركة ترامواي الرباط-سلا

2.1. البنية التحتية للموانئ والمطارات

1.2.1. الوكالة الوطنية للموانئ

2.2.1. الوكالة الخاصة طنجة المتوسط

3.2.1. الناظور غرب المتوسط

4.2.1. المكتب الوطني للمطارات

2. تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

1.2. الفلاحة

1.1.2. استراتيجية التنمية الفلاحية

2.1.2. وكالة التنمية الفلاحية

3.1.2. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

4.1.2. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

2.2. الطاقة والماء والمعادن

1.2.2. الفوسفات

2.2.2. المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

38
40
40
42
43
44
44
45
45
46
47
47
47
48
48
50
50
50
52
54
54
54
54
55
56
57
57
58
58
59
59
60
61
62
62
64
64

- 3.2.2. تنمية الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن")
- 4.2.2. إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب
- 1.4.2.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
- 2.4.2.2. وكالات التوزيع
- 3.2. السياحة (المكتب الوطني المغربي للسياحة)
- 4.2. الخدمات البريدية والسمعية-البصرية
- 1.4.2. البريد
- 2.4.2. المجال السمعي البصري
- 1.2.4.2. الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
- 2.2.4.2. شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم)
- 3. تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي
- 1.3. التربية والتكوين المهني والصحة
- 1.1.3. الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- 2.1.3. الجامعات
- 3.1.3. مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- 4.1.3. المراكز الاستشفائية الجامعية
- 2.3. الاحتياط الاجتماعي
- 1.2.3. الصندوق المغربي للتقاعد
- 2.2.3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- 3.3. التنمية المجالية والحضرية والإسكان والتهيئة
- 1.3.3. تنمية العالم القروي
- 1.1.3.3. برنامج الكهرباء القروية الشاملة
- 2.1.3.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي
- 2.3.3. وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
- 3.3.3. مجموعة التهيئة العمران
- 4.3.3. شركة "الرباط للتهيئة"
- 5.3.3. وكالة وشركة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
- 6.3.3. شركة الدار البيضاء للتهيئة
- 4.3. إنعاش العرض المغربي لصادرات المنتجات الفلاحية (المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات)
- 4. الصناديق والمؤسسات المالية العمومية
- 1.4. صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 2.4. صندوق التجهيز الجماعي
- 3.4. صندوق الإيداع والتدبير
- 4.4. القرض الفلاحي للمغرب
- 5.4. الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (صندوق الضمان المركزي سابقا)
- الجزء الثالث: تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية
- 1. إحداث وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

2. القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

3. إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

4. تتبع تفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

الجزء الرابع: تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

1. الرفع من فعالية تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز التفاعلات بين القطاعين العام والخاص

1.1. تكريس المنهجية التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

2.1. تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

3.1. رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها

4.1. التنميط المحاسباتي وتجميع الحسابات ومهنة المحاسبة

1.4.1. تحديث الإطار المحاسباتي الوطني

2.4.1. إرساء منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية

3.4.1. إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة

4.4.1. إصلاح القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية

للمحاسبين المعتمدين

5.1. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1.5.1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مخطط الإقلاع ما بعد كوفيد-19

2.5.1. تعديل القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

3.5.1. محفظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

6.1. الخصوصية وتفويت الأصول

1.6.1. السياق

2.6.1. إنجازات 2020

3.6.1. برنامج 2021

4.6.1. الآفاق

2. تعزيز حكمة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

1.2. مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

2.2. تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

3.2. تعزيز عمليات التدقيق الخارجي

4.2. إرساء منظومة تتبع مخاطر المؤسسات والمقاولات العمومية

5.2. تعزيز آليات التدبير

الملحقات

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خاصة من خلال إسهاماته المتعددة في الاستثمارات الاستراتيجية وتطوير البنيات التحتية والخدمات العمومية وكذا في إشعاع المغرب على الصعيدين الجهوي والدولي.

وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 وفي الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020 وخلال المجلس الوزاري المنعقد في 14 أكتوبر 2020، عرف هذا القطاع إطلاق برنامج إصلاح عميق يضع أسس مقارنة جديدة لحكامة وتدبير ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإصلاح العميق والمراجعة الجوهرية والمتوازنة للقطاع العام؛
- إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كركيزة أساسية في تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي للبلاد التي أعلنها جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة.

من جهة أخرى، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، تم وضع النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى جعل المؤسسات والمقاولات العمومية محركا للتنمية الاقتصادية ولتحسين التنافسية الهيكلية وقاطرة للقطاع الخاص من خلال هيكلية المنظومات التنافسية في القطاعات الاستراتيجية وفاعلين ملتزمين على مستوى التنمية الترابية يتحملون مسؤولياتهم عن الأثر الاجتماعي والبيئي لمبادراتهم. ويمكن أيضا للمؤسسات والمقاولات العمومية أن تلعب دورا رئيسيا في الخروج من أزمة كوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي. كما أن هذه الهيئات مدعوة إلى تعزيز استقلاليتها المالية عبر تعزيز نجاعة أدائها والحد ما أمكن من لجوئها إلى إعانات وضمان الدولة.

وقد حث التقرير حول النموذج التنموي الجديد، الذي تم إعداده من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والذي تم عرضه على أنظار جلالة الملك بتاريخ 25 ماي 2021، المؤسسات والمقاولات العمومية على مضاعفة جهودها بغية مواكبة دينامية الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

ويوصي هذا التقرير كذلك، بتسريع ورش مراجعة السياسة المساهماتية للدولة من خلال تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وإعادة هيكلة المحفظة العمومية من أجل ضبط قيادتها والشروع في إصلاح عدد من القطاعات الأساسية (الطاقة والماء واللوجستيك والقطاع المالي...) بغية ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بأقل تكلفة وتعزيز تنافسية النسيج الإنتاجي.

وفي هذا الصدد، أعطى جلالة الملك نصره الله تعليماته للحكومة ومختلف الفاعلين والمؤسسات، كل في مجال اختصاصه، من أجل المشاركة والمساهمة الفعالة في تنفيذ التوصيات الوجيهة التي وردت في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

وفي إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة بإعداد النصوص التالية المرتبطة بالقطاع العام:

- القانون رقم 20-76 القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 يناير 2021؛
- القانون-الإطار رقم 21.50 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021؛
- القانون رقم 20.82 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم نشره كذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021.

وقد أكد رئيس الحكومة التزامه بإعطاء الأولوية لتنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك في معرض تقديم البرنامج الحكومي الذي تم التصويت عليه بتاريخ 13 أكتوبر 2021 من طرف مجلس النواب، حيث التزمت الحكومة من خلال

هذا البرنامج بتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار باعتباره رافعة لتنويع وتجويد وتأمين الإنتاج الوطني وتنزيل إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا التسريع بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتبعية نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يجب التذكير أنه قد تم الحث من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 14/2021 الصادر بتاريخ 9 غشت 2021 ومنشور الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 1509 بتاريخ 24 شتنبر 2021 على مواصلة الجهود التي من شأنها التخفيف من آثار أزمة كوفيد-19 وتوطيد أسس إنعاش اقتصاد البلاد وتسريع تنزيل إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الإدماج وتعميم الحماية الاجتماعية وتقوية الرأسمال البشري. كما تم التأكيد على إضفاء المزيد من الدينامية على القطاعات المنتجة وتحسين أدائها والرفع من قدرتها على خلق القيمة المضافة، خاصة من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص موازاة مع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

وهكذا، تم تحديد الأولويات الأربع لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 فيما يلي:

- توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني؛

- تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية؛

- تقوية الرأسمال البشري؛

- إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

ومن جهة أخرى، فقد خلف الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19 آثارا متباينة على قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك حسب طبيعة أنشطة هذه الهيئات، حيث عرفت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ركودا في نشاطها (الشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للمطارات...) أو انخفاضا حادا في الطلب تلاه استئناف تدريجي لحجم النشاط (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية...)، بالإضافة إلى صعوبات أخرى، همت على الخصوص تأجيل استخلاص الديون أو التأخر في تحصيلها (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة للتوزيع...) وانخفاض الاشتراكات الاجتماعية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...) وتراجع رقم المعاملات (شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية -صورياد دوزيم). كما تأثرت مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى بشكل أقل حدة (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة تدبير ميناء طنجة المدينة ومارشيكاميد...).

ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت الدولة إجراءات لدعم المؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة بغية التخفيف من آثار الجائحة على أنشطتها وضمان استمرارية خدماتها وسداد ديون مموليها، خاصة فئة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

واتخذت إجراءات الدعم شكل ضمانات القروض طبقا للتشريع الجاري به العمل، وذلك بغية تمكين المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية من مواصلة إنجاز برامجها الاستثمارية والتنموية (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الوطنية للموانئ والخطوط الملكية المغربية...). كما همت إجراءات الدعم عمليات تعبئة قروض تتكفل الدولة بتسديد أقساطها وذلك مقابل تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة (1.500 مليون درهم بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية) وضخ تمويلات لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد في وضعية مالية حرجية، خاصة الخطوط الملكية المغربية (الزيادة في الرأسمال بمبلغ 3.400 مليون درهم، منها 1.900 مليون درهم كمساهمة من قبل الدولة و1.500 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) وشركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) التي استفادت من إعانة مالية قدرها 65 مليون درهم إضافة لمساهمة في الحساب الجاري الدائن للدولة المساهمة قدرها 200 مليون درهم.

كما تم حث هذه المؤسسات والمقاولات العمومية على القيام بعمليات إعادة الهيكلة اللازمة لتعزيز توازنها المالي وديمومتها.

وفي هذا السياق، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه في تنفيذ السياسات العمومية وتزليل الاستراتيجيات القطاعية، إلى الانخراط في إطار هذه الدينامية التي أعطى انطلاقها جلالته الملك نصره الله وذلك من خلال دورها المحوري في مواجهة الآثار التي خلفها وباء كوفيد-19 وفي تحقيق مستويات جديدة من التنافسية والنمو في إطار النموذج التنموي الجديد.

وتتكون المحفظة العمومية من 225 مؤسسة عمومية و44 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة بالإضافة إلى 498 شركة تابعة أو مساهمات عمومية. وتعرف هذه المحفظة دينامية مستمرة ترتبط بعمليات الإحداث أو التحويل أو الإدماج أو التصفية والتي يتم تنفيذها تبعا لبرامج التطور القطاعي والاستراتيجيات العمومية والإصلاحات التي يتم إطلاقها في هذا الإطار.

وفيما يخص أداء قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وفي ظل استمرار الجائحة وتبعاتها، عرف رقم المعاملات الإجمالي للقطاع، خلال سنة 2020، انخفاضا بحوالي 7% بتراجعته من 252.988 مليون درهم سنة 2019 إلى 235.713 مليون درهم سنة 2020. كما سجلت القيمة المضافة انخفاضا نسبته 19%، حيث انتقلت من 84.778 مليون درهم سنة 2019 إلى 68.774 مليون درهم سنة 2020. وبلغت نتائج الاستغلال الإيجابية¹ للقطاع، سنة 2020، ما يناهز 15.924 مليون درهم، أي بانخفاض قيمته 26% مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت نتائج الاستغلال السلبية¹ تدهورا بنسبة 120% لتنتقل من 7.051 مليون درهم إلى 15.521 مليون درهم.

وقد سجلت النتائج الصافية الإيجابية¹ 9.430 مليون درهم، أي بتراجع قيمته 13% مقارنة بسنة 2019، في حين تفاقمت وضعية النتائج الصافية السلبية بنسبة 276%، لتنتقل من 4.112 مليون درهم سنة 2019 إلى 15.474 مليون درهم سنة 2020.

أما استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية فقد بلغت خلال سنة 2020 ما مجموعه 59.033 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز بلغت 84% مع تراجع قدره 17% مقارنة بأداء سنة 2019 (71.175 مليون درهم). كما تم تحيين توقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 لتبلغ 84.075 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 3% مقارنة بالتوقعات الأولية. وقد نتج هذا التحيين عن أشغال الاجتماعات المنعقدة آجلا للجان مناقشة ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والأجهزة التداولية لهذه الهيئات والتي أخذت بعين الاعتبار التوقعات المرتبطة بتطور جائحة كوفيد-19 خلال سنة 2021. أما فيما يخص سنوات 2022 و2023 و2024، فمن المنتظر أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 92.125 مليون درهم و83.759 مليون درهم و73.902 مليون درهم، على التوالي.

ومن جهة أخرى، تتم مواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية في إطار الإصلاح الشامل للقطاع، حيث سجلت عائدات الأرباح والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 9.717 مليون درهم سنة 2020، في حين بلغت توقعات سنة 2021 ما قدره 11.118 مليون درهم دون احتساب توقعات موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية (6.000 مليون درهم) وعائدات الخوصصة (4.000 مليون درهم).

وقد بلغت إنجازات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية حتى متم شهر غشت 2021، ما قدره 12.204 مليون درهم، بينما تناهز توقعات اختتام السنة 16.374 مليون درهم، منها 10.959 مليون درهم برسم عائدات الأرباح والمساهمات و5.415 مليون درهم برسم تفويت الأصول التي تخص بالأساس عملية تفويت حصة الدولة في رأسمال شركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب) لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى وضعية السوق المالي لا يتوقع إنجاز أية عملية خوصصة خلال سنة 2021.

وتبلغ توقعات سنة 2022 بالنسبة لعائدات الأرباح والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية 11.200 مليون درهم إضافة إلى مبلغ 8.000 مليون درهم برسم الموارد المتوقعة من عمليات تفويت الأصول (3.000 مليون درهم) وعمليات الخوصصة (5.000 مليون درهم).

¹ دون احتساب نتائج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أما فيما يخص إعانات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020، فقد بلغت ما قيمته 33.213 مليون درهم، خص منها 63% للتسيير و32% للتجهيز و5% للزيادة في رأس المال، فيما تبلغ التوقعات المحينة لسنة 2021 ما قدره 41.202 مليون درهم، تم إنجاز 61% منها عند متم غشت 2021.

ومن جهة أخرى، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية إنجاز مخططات تنميتها بهدف تحسين جودة الخدمات للمرتفقين وتطوير البنيات التحتية الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز الربط بين المجالات الترابية وتحسين جاذبية الاستثمارات وتقليل تكاليف عوامل الإنتاج وتقديم الدعم اللازم لتسريع إنعاش الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، وفيما يخص **التغطية الاجتماعية**، أعطى جلاله الملك حفظه الله تعليماته السامية من أجل إطلاق الورش الاستراتيجي المتعلق بتسريع تعميم الحماية الاجتماعية لعموم المواطنين بهدف ضمان التغطية الصحية لفائدة 22 مليون مستفيد خلال الفترة 2021-2022 وتعميم التعويضات العائلية لفائدة 7 ملايين طفل في سن التمدرس خلال الفترة 2023-2024 وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد في أفق سنة 2025 لتشمل 5 ملايين مستفيد وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المكلف بتدبير وتسيير هذا الورش الاستراتيجي بوضع مخطط عمل يرمي إلى ملاءمة آلية الإنتاج مع توسيع سلة خدماته بهدف ضمان سلامة وجود الخدمات المقدمة وذلك موازاة مع المعايير المعتمدة في القطاع. ويهم هذا المخطط خاصة تعزيز الموارد البشرية للصندوق وتوسيع شبكة وكالاته عبر المملكة وإصلاح نظامه المعلوماتي. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة الصندوق قد صادق على هذا المخطط الذي سيتم اعتماده في إطار مشروع عقد برنامج مع الدولة والذي سيتم تقديمه للتوقيع فور الانتهاء من إعداده.

وهكذا، فيجب أن يحدد هذا العقد البرنامج على وجه الخصوص التزامات الدولة والصندوق الكفيلة بضمان تنفيذ هذا الورش الإستراتيجي، استجابة لانتظارات صاحب الجلالة نصره الله التي أعلن عنها في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021، حيث طالب الحكومة باستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية التي تحظى برعاية جلالته.

فيما يتعلق **بالتكوين المهني**، وعلى إثر موافقة جلاله الملك حفظه الله بتاريخ 04 أبريل 2019 على خارطة الطريق التي تهدف إلى إحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات في كل جهات المملكة، فقد تم وضع أرضية مؤسسية وقانونية ومالية لإحداث هذه المدن التي تبلغ تكلفتها الإجمالية 4.397 مليون درهم، حيث سيتم تمويلها بشكل مشترك بين كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهات والدولة. وفيما يخص إنجازات هذا المشروع، فمن المتوقع تسليم ثلاث مدن للمهن والكفاءات خلال سنة 2021 في انتظار إسنادها لشركات التدبير من أجل الشروع في استغلالها (سوس ماسة والشرق والعيون الساقية الحمراء). ومن المقرر استكمال بناء المدن الأخرى مع احترام الشروط الواردة في خارطة الطريق التي برمجت إنهاء إنجازها في أفق سنة 2023.

وعلاقة **بدعم المقاولات**، تم خلال سنة 2021 تحويل الصندوق المركزي للضمان إلى شركة مساهمة تحت اسم "الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات"، مما سيتيح تحديث الإطار القانوني والحكامة المنظمين لهذه المؤسسة وتوفير المرونة اللازمة لضمان عرض خدمات ملائمة يأخذ بعين الاعتبار تعدد وضعيات وظروف المقاولات وذلك عن طريق تنويع الآليات وأدوات التمويل والضمان.

وفيما يخص **القطاع الفلاحي**، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع بشكل مكثف في التنزيل الأمثل لاستراتيجية التنمية الفلاحية التي تم إعطاء انطلاقتها سنة 2008 في إطار **مخطط المغرب الأخضر**. وتبرز حصيلة هذا المخطط حتى متم سنة 2018 إنجازات فاقت الأهداف المسطرة، حيث بلغ النمو السنوي للنتائج الداخلي الخام الفلاحي نسبة 5,25% وارتفعت صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية لتصل إلى 62.546 مليون درهم سنة 2020 والتي شكلت ثاني مصدر للعملة الصعبة خلال هذه السنة. وسيعرف القطاع آفاقا وتحديات جديدة بعد أن قام جلاله الملك نصره الله، بداية سنة 2020، بإطلاق الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «**الجيل الأخضر 2020-2030**» والتي تركز على دعمتين أساسيتين تتعلق الأولى بالعناية بالعنصر البشري فيما تهم الثانية استدامة التنمية الفلاحية.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تسريع انتعاش القطاع السياحي، قام المكتب الوطني المغربي للسياحة بتوجيه استراتيجيته لاستهداف الأسواق الرئيسية، وذلك عبر إطلاق حملات للتواصل والترويج لعلامة المغرب بالاعتماد على آلية التعاقد مع المنظمين العموميين للرحلات السياحية.

وفيما يرتبط بالقطاع السمعي-البصري وبغية تمكين بلادنا من قطب سمعي-بصري عمومي قادر على مواكبة القضايا الوطنية على نحو أفضل ومنتسم بنجاحة عالية تنبني على تعزيز التكامل والتآزر بهدف إرساء نموذج متوازن ومستدام، تم القيام في ماي 2021 بإعطاء انطلاقة إصلاح مؤسسي جديد يتمحور حول شركة قابضة عمومية للتلفزة تمتلك فيها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 100% من رأسمال كل من شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفي. كما سيتم في مرحلة ثانية ضم فاعلين آخرين.

من جهة أخرى، تفرز التوقعات أن قطاع الفوسفاط سيعرف في السنوات المقبلة نموا متواصلا يؤدي إلى ارتفاع متواصل للصادرات والتي ستساهم في تعزيز الدور الريادي للمجمع الشريف للفوسفاط بفضل استراتيجيته المتبعة منذ سنة 2009 والتي مكنت من تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع سلة المنتجات المقدمة من طرف المجمع. وهكذا انتقل رقم معاملات الصادرات من 48.600 مليون درهم سنة 2019 إلى 50.700 مليون درهم سنة 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 64.900 مليون درهم سنة 2021.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، يواصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن" إنجاز مخططات العمل الخاصة بهما والتي تعطي الأولوية لتطوير الطاقات المتجددة التي بلغت قوتها الإنتاجية 3.934 ميغاواط حتى تم سنة 2020 ممثلة 37% من مجمل الباقة الكهربائية.

ويتمحور مشروع إصلاح قطاع السكك الحديدية، الذي تم إطلاقه سنة 2018، حول اعتماد نموذج مؤسسي وتنظيمي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية من خلال الفصل بين الاستغلال التجاري وتمويل وتطوير البنيات التحتية من أجل الانفتاح على القطاع الخاص وتحسين جودة الخدمات وكذا العمل على استدامة النموذج الاقتصادي والمالي لهذا القطاع بغية ضمان رؤية واضحة فيما يخص تمويل تطوير البنيات التحتية قصد تسريع تهيئة المجالات الترابية وتعزيز شبكة الربط في البلاد.

علاوة على ذلك، تتم مواصلة أورش هامة موازية من أجل تعزيز دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية وتوطيد دورها الاستراتيجي وتحسين حكمتها، وكذا فيما يخص تعزيز الشراكة وتطوير أوجه التكامل بين القطاعين العام والخاص. وترتكز هذه الإجراءات بالخصوص على محاور أساسية تهم الإصلاح الشامل للقطاع العام وتوطيد الحكامة وتعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وعلى إثر إصدار القانون-الإطار رقم 50.21، تهدف المشاورات الجارية مع المؤسسات والمقاولات العمومية والوزارات الوصية إلى وضع برنامج مندمج لمشاريع الإصلاحات التي ستهتم هذا القطاع، والذي سيتم إنجاز الشطر المستعجل منه خلال سنتي 2021 و2022.

وسيتم وضع هذا البرنامج المندمج بناء على الإجراءات الإصلاحية التي تضمنها القانون-الإطار، والتي تتوخى تحقيق غايات أساسية تتعلق بترشيد حجم المحفظة العمومية وتعزيز النجاعة وجعل حكامتها وتسيير المؤسسات والمقاولات العمومية أكثر مهنية والحد من اللجوء إلى ميزانية الدولة وتعزيز مصداقية النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتشجيع بروز مجموعات أو أقطاب كبرى ذات إمكانيات كافية من أجل رفع تحديات المنافسة وقيادة البرامج العمومية للتنمية والأوراش الاستراتيجية بنجاح.

هكذا، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021 والتي أكدت على ضرورة إدراج إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في سياق تفعيل النموذج التنموي الجديد، سيتم العمل على تسريع المشاورات من أجل وضع برنامج مندمج لإصلاح القطاع، وذلك مراعاة للإجراءات الإصلاحية ذات الأولوية التالية:

- عمليات تجميع وإدماج المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل الرفع من النجاعة وتعزيز القدرات وخصوصا تشجيع ظهور أقطاب كبرى قادرة على قيادة الأوراش التي يتم إطلاقها في إطار السياسات العمومية؛
- عمليات التقارب والتكامل بين المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمارس مهام مماثلة أو متقاربة أو متكاملة من أجل تثمين التآزر والرفع من النجاعة وتقليل الكلفة وتحسين جودة الخدمات؛

- تسريع تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية التي أصبحت مهامها متجاوزة أو التي تشكو من عجز مزمن؛
- تسريع الإجراءات التي تروم الحد أو الاستغناء عن اللجوء إلى ميزانية الدولة؛
- تفويت الأصول والشركات التابعة والمساهمات غير الضرورية لممارسة المهام الأساسية؛
- تحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة.

وفي نفس الإطار، قامت الحكومة باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تفعيل ووضع النصوص التطبيقية والآليات المنصوص عليها في القانون-الإطار المشار إليه وتسريع تنزيل الإجراءات الإصلاحية الموازية المنصوص عليها بموجب هذا القانون-الإطار، والتي تهم على الخصوص تحسين الحكامة وتحديث المراقبة المالية من خلال توجيهها نحو تقييم النتائج والمخاطر وكذا إرساء تنظيم تعاقدى للمؤسسات والمقاولات العمومية على المستوى الداخلي وفي علاقتها مع الدولة.

وفيما يخص الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وفي إطار تطبيق القانون رقم 82.20 المحدث لها، سيتم اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تفعيل إحداثها من خلال تعيين أعضاء مجلسها الإداري ومديريها العام، وكذا وضع النصوص التطبيقية لهذا القانون، خاصة فيما يتعلق بشروط وكيفية تعيين الأعضاء المستقلين ضمن مجلس إدارة الوكالة وتحديد كيفية سير هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة والشروط المتعلقة بعمليات رأس المال والمحفظة العمومية.

وبالتالي، فإن الوكالة الوطنية التي يشكل إحداثها دعامة أساسية لورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ستمكن من تركيز القيادة والإشراف الاستراتيجي لمساهمات الدولة بهدف تحسين قيادتها ومواكبة أدائها من حيث خلق الثروة وتعزيز ربحية رؤوس الأموال المستثمرة، وذلك في أفق تشجيع بروز نماذج قطاعية فعالة ومبتكرة قادرة على منح الاقتصاد الوطني القدرة على النمو والتنافسية على المدى البعيد وانبثاق نسيج من الشركات الصغرى والمتوسطة الرائدة والقادرة على خلق قيمة مضافة محلية موجهة نحو التصدير.

وفي نفس السياق، سيتم تسريع أشغال تحيين مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية على ضوء المبادئ والقواعد المنصوص عليها بموجب القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص المراقبة والحكامة، والذي ينص على وضع منظومة جديدة لتحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة، وذلك باحترام مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحفاظ على استقلالية هذه الهيئات وتبني تدبير قائم على النتائج.

وموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة دينامية تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تحيينه طبقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تضمن توجيهات مرجعية جديدة في مجال حكامة هذه الهيئات. وستتم المصادقة على الميثاق المذكور بموجب مرسوم كما نص على ذلك القانون-الإطار.

بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن ترسيخ التعاقد في العلاقات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية طبقا لمقتضيات القانون-الإطار من ضبط أفضل لمقومات إصلاح النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسة أو المقاولات العمومية على المستوى المؤسساتي والتموقع المنسجم ضمن سلسلة القيمة ووضع مخططات أعمال ناجعة وتحديد أفضل لسياسة الاستثمار وتطوير أساليب التدبير والحكامة.

وعلى صعيد آخر، يندرج إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار في إطار المخطط الوطني للإقلاع الاقتصادي للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية. وتجري الاستعدادات من أجل انعقاد الدورة الأولى لمجلس إدارة الصندوق الذي سيصادق على القرارات الضرورية لتفعيله، لاسيما هيكلته ووضع الصناديق القطاعية والموضوعات المنصوص عليها بموجب القانون رقم 76.20 المحدث للصندوق واستكمال تشكيل هيئات الحكامة وأدوات التسيير (اللجان المتخصصة واتفاقية المراقبة ونظام الصفقات...).

وفيما يتعلق بأجال الأداء، وعلاوة على التقرير السنوي الأول لمركز أجال الأداء الذي تم نشره في ماي 2021، فقد تم القيام بعدة تدابير منذ سنة 2018، بما في ذلك وضع إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وبالتالي مساعدة المقاولات على التغلب على الصعوبات المالية المرتبطة بالخرينة، لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وذلك من أجل الحفاظ على التطور الإيجابي لتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد مكنت هذه الجهود من تقليص معدل آجال الأداء المتوسط من 55,9 يوما في دجنبر 2018 إلى 40,4 يوما عند متم شهر يونيو 2021. وسيتم تعزيز هذه النتائج، خاصة عبر تفعيل التوصيات الصادرة عن مرصد آجال الأداء والتي تروم على الخصوص وضع آليات زجرية بتطبيق غرامات مرتبطة بالتأخير في الأداء. وتهدف هذه الآلية أساسا إلى تقليص آجال الأداء في القطاع الخاص. وسيتم تفعيلها بمقتضى مشروع قانون معدل ومتمم لمدونة التجارة والذي تمت صياغته وإدراجه في مسطرة المصادقة.

وفيما يخص قوائم الوثائق والمستندات المثبتة للالتزام بنفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية وأدائها، فقد تمت مراجعة وتبسيط هذه القوائم من خلال حذف 32% و35% على التوالي، من الوثائق المثبتة للالتزام بالنفقات وأداءها، الأمر الذي سيمكن من تبسيط مساطر تدبير النفقات والتقليص من آجال أداء الموردين.

وفي مجال التنميط المحاسبي ومواكبة مهنة المحاسبة، تتواصل الجهود الرامية على الخصوص إلى تنزيل مشروع إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة ومشروع تحديث الإطار المحاسبي الوطني.

أما فيما يتعلق بتنزيل الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعد نشر القانون رقم 46.18 بتتيم وتغيير القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 19 مارس 2020، يتم العمل حاليا من أجل تنزيل النصوص التطبيقية المنصوص عليها بموجب هذا القانون والتي تعتبر شرطا أساسيا لدخوله حيز التنفيذ، مع الإشارة إلى الانتظارات المتعلقة بهذا الإصلاح والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل القطاع الخاص للسياسات العمومية، لا سيما في ميادين البنية التحتية والتعليم والصحة. كما يتزامن هذا الإصلاح القانوني مع إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سيعتمد على آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مضاعفة الاستثمار في القطاعات المنتجة والبنية التحتية والمشاريع الكبرى للمساهمة في إنعاش ونمو الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار إعادة إطلاق برنامج الخصخصة، الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2019، وبعد توقفه خلال سنتي 2020 و2021 بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 على الأسواق المالية، فإنه من المتوقع برمجة تفويت الشركات التي سيتم إدراجها في لائحة هذا البرنامج، وكذا المساهمات ذات الأقلية غير الاستراتيجية المباشرة للدولة بالإضافة إلى مساهمات الدولة في الوحدات التي تم إدراجها سابقا في لائحة الخصخصة. ومن المتوقع في سنة 2022، تحصيل موارد تبلغ 8.000 مليون درهم برسم عائدات الخصخصة وتفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي الأخير، فإن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أبانت عن أهمية وضرورة التسريع بالتحويل الرقمي خصوصا بالقطاع العام. وفي هذا الصدد، ستعرف سنة 2022 إطلاق وبرمجة العديد من المشاريع في إطار خارطة طريق الرقمنة، بهدف اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى ممارسة أعمال المراقبة المالية. كما أن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى تسريع نزع الصفة المادية عن مساراتها العملياتية والتدبيرية مع إعطاء الأولوية للعلاقات مع الموردين والزبناء.

يتألف هذا التقرير المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تمت صياغته طبقا للمادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، من أربعة أجزاء ويتضمن مجموعة من الملحقات:

- يتعلق الجزء الأول بتقديم مكونات المحفظة العمومية مع إعطاء لمحة عامة حول التوزيع القطاعي والتراخي لهذه المحفظة وتطور المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع التركيز على المحفظة التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (نطاق ذي تدبير استراتيجي)، وذلك فيما يخص إنجازات سنة 2020 وتوقعات اختتام سنة 2021 وتوقعات سنة 2022؛
- يتمحور الجزء الثاني حول تحليل الإنجازات والمساهمات التي قامت بها المؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وفي دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- يتطرق الجزء الثالث إلى تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بالإضافة إلى التدابير الرئيسية للإصلاح الشامل للقطاع العام والمتعلقة بالقانون-الإطار الخاص بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- فيما تم تخصيص الجزء الرابع للجوانب المتعلقة بالإجراءات المتخذة من أجل تطوير التآزر بين القطاعين العام والخاص من خلال عرض الإجراءات المتخذة في مجالات الخوصصة وتعزيز اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في تحسين مناخ الأعمال خصوصا عبر تقليص آجال الأداء؛
- تشتمل الملحقات على قوائم المحفظة العمومية والمؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للمؤسسات والمقاولات العمومية والبطائق الوصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة إلى الملحقات المتعلقة بالخوصصة وأذون إحداث الشركات التابعة والمساهمات.

الجزء الأول: مكونات وأداء المحفظة العمومية

يعرض هذا الجزء من التقرير مكونات المحفظة العمومية وتطورها وإنجازاتها وأدائها خلال سنة 2020 وحتى متم يونيو 2021، بالإضافة إلى توقعات الاختتام لسنة 2021 والتوقعات برسم سنوات 2022 و2023 و2024. كما يتطرق هذا الجزء لتحليل العلاقات المالية والميزانية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

1. المحفظة العمومية

1.1. مكونات المحفظة العمومية

بلغ عدد الهيئات المكونة للمحفظة العمومية، حتى نهاية شهر غشت 2021، ما مجموعه 269 مؤسسة ومقولة عمومية تنشط في قطاعات استراتيجية ومتنوعة للاقتصاد الوطني. وتتوزع هذه الهيئات على الشكل التالي:

- 225 مؤسسة عمومية²؛

- 44 مقولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة³.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 498 من الشركات التابعة أو المساهمات، منها 54% تمتلكها بالأغلبية.

كما تمتلك الجماعات الترابية 21 شركة مساهمة، وهو نفس العدد المسجل خلال العامين الماضيين.

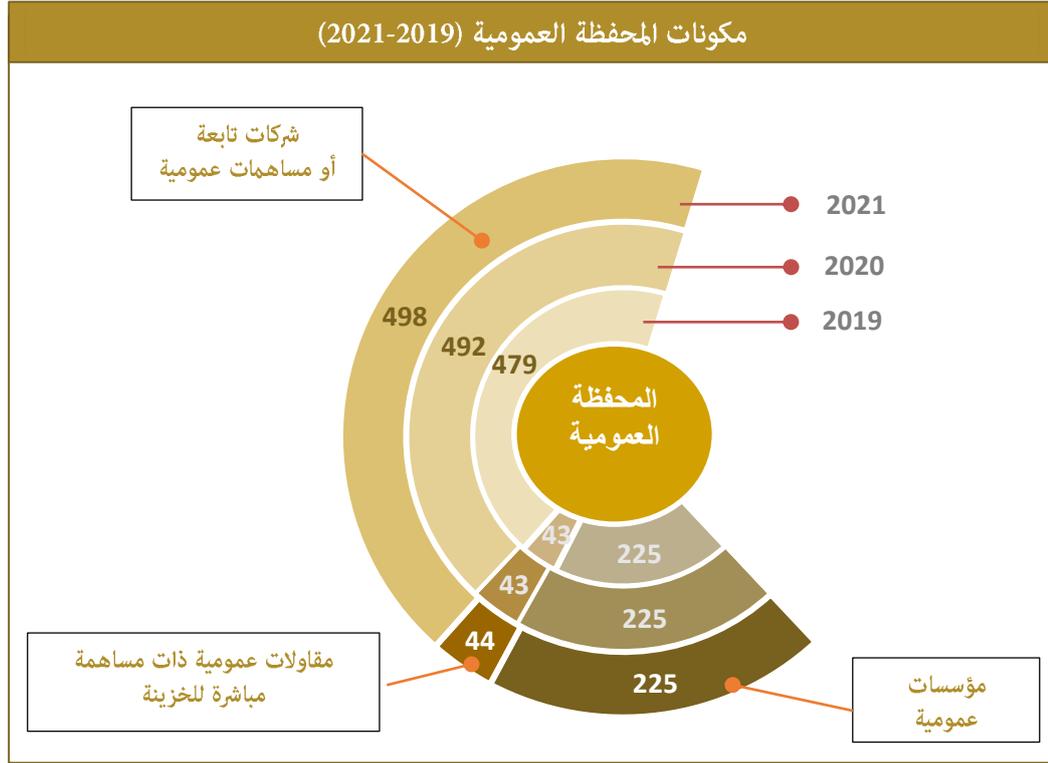
2.1. تطور المحفظة العمومية

سجلت المحفظة العمومية خلال الفترة 2020-2021، أهم التطورات التالية:

- إحداث صندوق محمد السادس للإستثمار بمقتضى القانون رقم 76.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-20-103 بتاريخ 31 دجنبر 2020؛
- تفويت الأسهم المملوكة للدولة في الشركة العقارية للجامعة الدولية بالرباط لفائدة صندوق الإيداع والتدبير؛
- تفويت حصة الجماعات الترابية في فندق المامونية (25,8%) لفائدة خزينة الدولة؛
- إحداث 5 شركات تابعة ومساهمات من بينها شركتان تابعتان للمجمع الشريف للفوسفاط و3 شركات تابعة تم إحداثها من طرف كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن" وصندوق الإيداع والتدبير.

² يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي يسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.

³ يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأس مالها مباشرة كلياً أو جزئياً.



خلال سنة 2021، تم إحداث "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية" بموجب القانون رقم 20-82 الصادر بالظهير الشريف رقم 96-21-1 بتاريخ 26 يوليوز 2021.

وتسهر هذه الوكالة على مصالح الذمة المالية للدولة المساهمة وتدبير مساهمات الدولة وتتولى تتبع وتقييم أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وبحسب القانون السالف الذكر، يشمل نطاق تدخل الوكالة 57 هيئة، منها 15 مؤسسة عمومية و42 مقالة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة حيث تمتلك هذه الهيئات 488 شركة تابعة ومساهمة، أي 98% من إجمالي عدد الشركات التابعة والمساهمات العمومية.

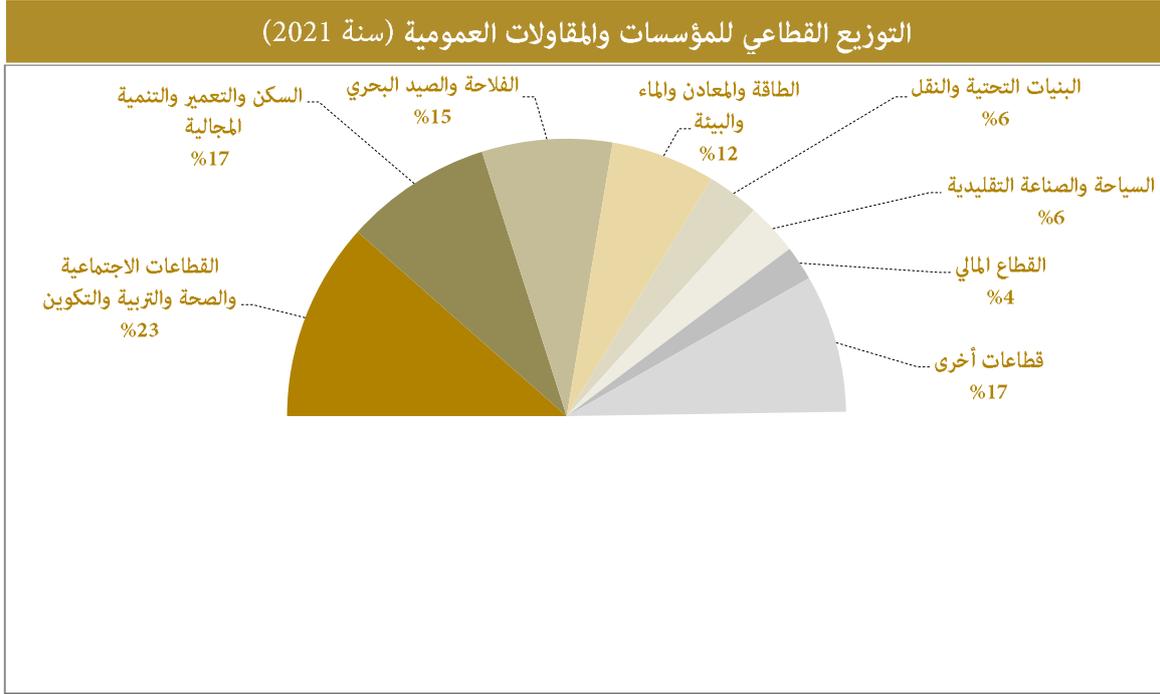
3.1. التوزيع القطاعي والمجالي للمحفظة العمومية

تتميز محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية بالتنوع القطاعي لمكوناتها وبحضورها البارز على المستوى التراي، مما يمكنها من المساهمة في تفعيل السياسات القطاعية المختلفة وتعزيز قرب الخدمات العمومية على مستوى مختلف جهات المملكة وكذا تحسين توزيع وانسجام تدخلاتها على مستوى كافة التراب الوطني.

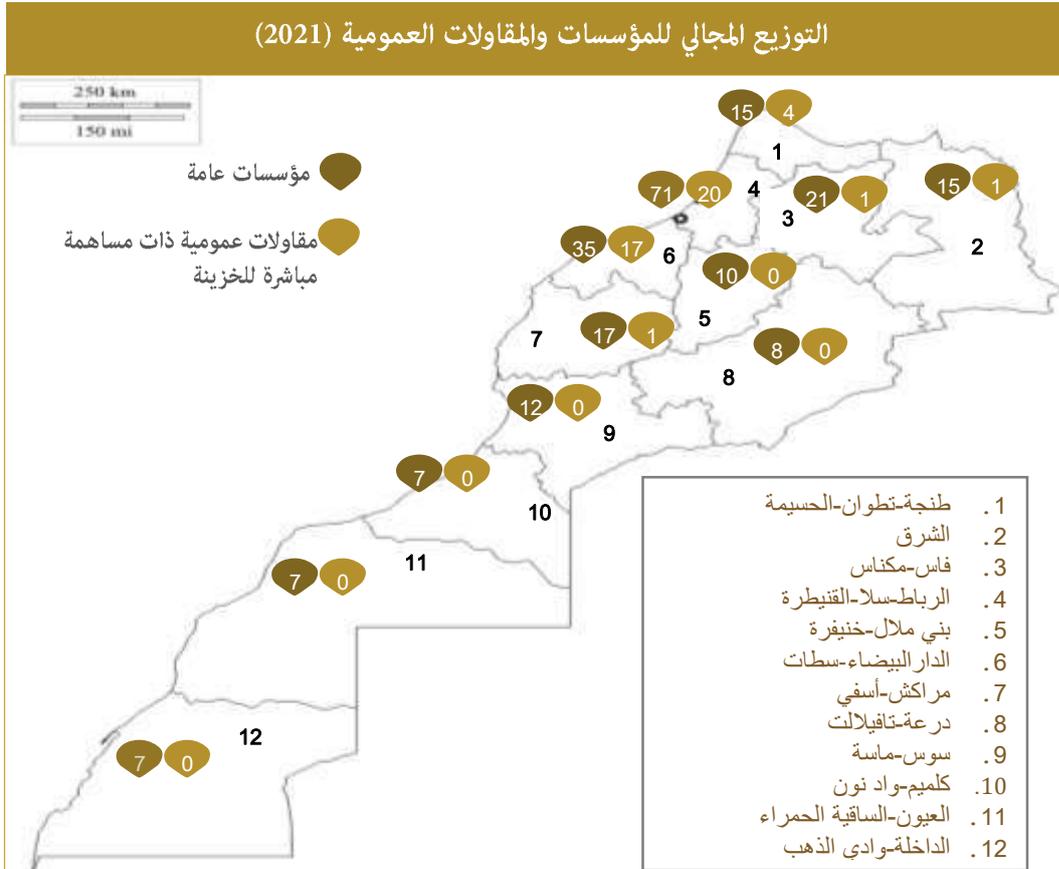
فعلى المستوى القطاعي، تسجل المؤسسات والمقاولات العمومية حضورها في معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين المهني والصحة والسياحة والصناعة واللوجستيك والخدمات المالية.

وعلى الصعيد الجهوي، تم إطلاق العديد من برامج التنمية على الصعيد التراي بفضل تدخل عدة مؤسسات ومقاولات عمومية تمثل 63% من المحفظة العمومية. وتساهم هذه البرامج، إلى حد كبير، في إضفاء الدينامية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى التراي وترسيخ الجهوية المتقدمة.

ويبرز الرسم البياني أسفله التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاومات العمومية خلال سنة 2021:



وتوضح الخريطة أدناه التوزيع الجهوي للمؤسسات والمقاومات العمومية:



وتجدر الإشارة إلى أن المحفظة العمومية تظل أكثر تمركزا في جهتي الرباط - سلا - القنيطرة والدار البيضاء - سطات، بنسبة 53% من إجمالي المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن العديد من هذه الهيئات المتواجدة مقراتها الاجتماعية في هاتين الجهتين تمارس أنشطتها على صعيد التراب الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل مستمر على تعزيز حضورها على الصعيد الدولي مما يمكن من جعل المغرب مركزا اقتصاديا وماليا موجهها نحو إفريقيا، لا سيما في القطاعات الرئيسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة كالمعادن والبنيات التحتية والإسكان والسياحة والاتصالات والكهرباء.

وهكذا، فإن 17% من الشركات التابعة ومساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية تنشط خارج المغرب، منها 20% تتواجد بإفريقيا، بالنظر إلى الفرص الاستراتيجية التي توفرها هذه القارة. وفي هذا الإطار، قام المجمع الشريف للفوسفاط في سنة 2021 بإحداث فرعه الجديد "منصة المواد الكيميائية الأساسية" في نيجيريا.

2. مؤشرات أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

يرز تطور مؤشرات المحفظة العمومية خلال الفترة 2019-2021، تراجعاً بفعل تأثير أزمة كوفيد-19 متبوعاً بانتعاش ملحوظ خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الحجر الصحي التي تم اتخاذها لمواجهة انتشار الجائحة قد تسببت في تراجع أنشطة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية مما أثر سلباً على دينامية خلق الثروة لدى هذه الهيئات.

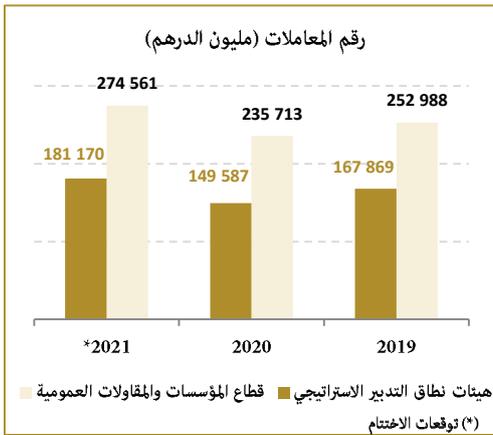
كما تشير التوقعات برسم الفترة 2022-2024 إلى أن المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية ستسجل بشكل عام تطورات إيجابية.

1.2. المؤشرات الاقتصادية والمالية

تبعاً لإحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن تحليل الأداء العام لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية سيتم على مستوى القطاع في مجمله مع التركيز على المحفظة التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي للوكالة (هيئات نطاق التدبير الاستراتيجي).

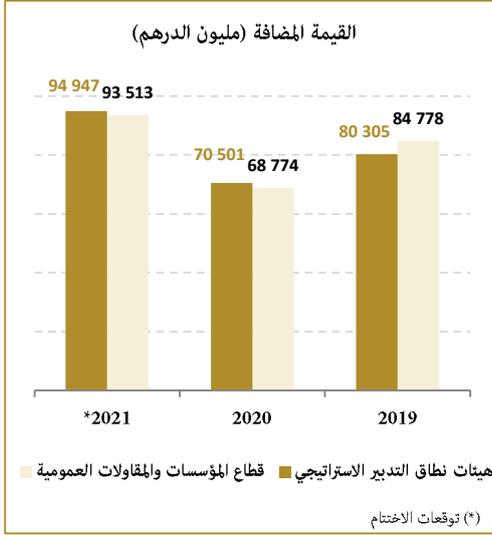
وكما سبقت الإشارة لذلك، فبعد التطور السلبي المسجل في سنة 2020 نظراً لتبعات جائحة كوفيد-19، ستعرف المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية انتعاشاً ابتداءً من نهاية سنة 2021 ومن المرتقب أن يتحسن خلال الفترة 2022-2024.

1.1.2. إنجازات 2020 وتوقعات الاختتام 2021



تراجع رقم معاملات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2020 بنسبة 7% حيث انتقل من 252.988 مليون درهم سنة 2019 إلى 235.713 مليون درهم سنة 2020. وتبين توقعات الاختتام لسنة 2021، ارتفاعاً لرقم المعاملات بنسبة 16,5% أي ما قيمته 274.561 مليون درهم مسجلاً بذلك زيادة مهمة مقارنة بإنجازات سنة 2019.

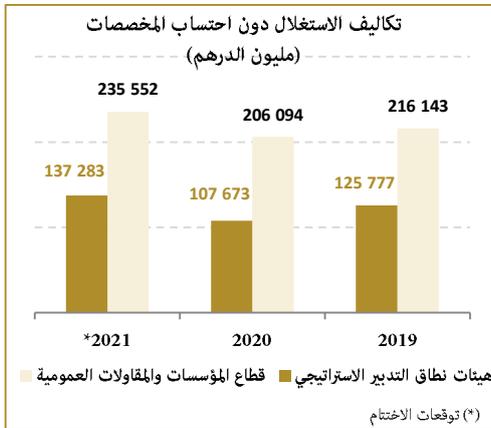
وقد بلغ رقم معاملات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي للوكالة برسم سنة 2020 ما يناهز 149.587 مليون درهم، أي 63% من إجمالي رقم معاملات القطاع، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 11% بالنسبة لسنة 2019. ومن المتوقع أن يعرف هذا الرقم ارتفاعاً خلال سنة 2021 بنسبة 21% (181.170 مليون درهم).



بلغت **القيمة المضافة** للقطاع ما قدره 68.774 مليون درهم خلال سنة 2020 (منها 70.501 مليون درهم تهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي)، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 19% (تراجع بنسبة 12% بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي) مقارنة بسنة 2019 (84.778 مليون درهم). ويعزى هذا التراجع، بالأساس، إلى انخفاض القيمة المضافة لكل من مجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (ناقص 66% بمبلغ 1.394 ملون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (ناقص 31% بمبلغ 7.309 مليون درهم) ومجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ناقص 29% بمبلغ 1.658 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 4% بمبلغ 23.451 مليون درهم). وتبرز توقعات الاختتام لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 36%، ليلغ إجمالي القيمة المضافة 93.513 مليون درهم.

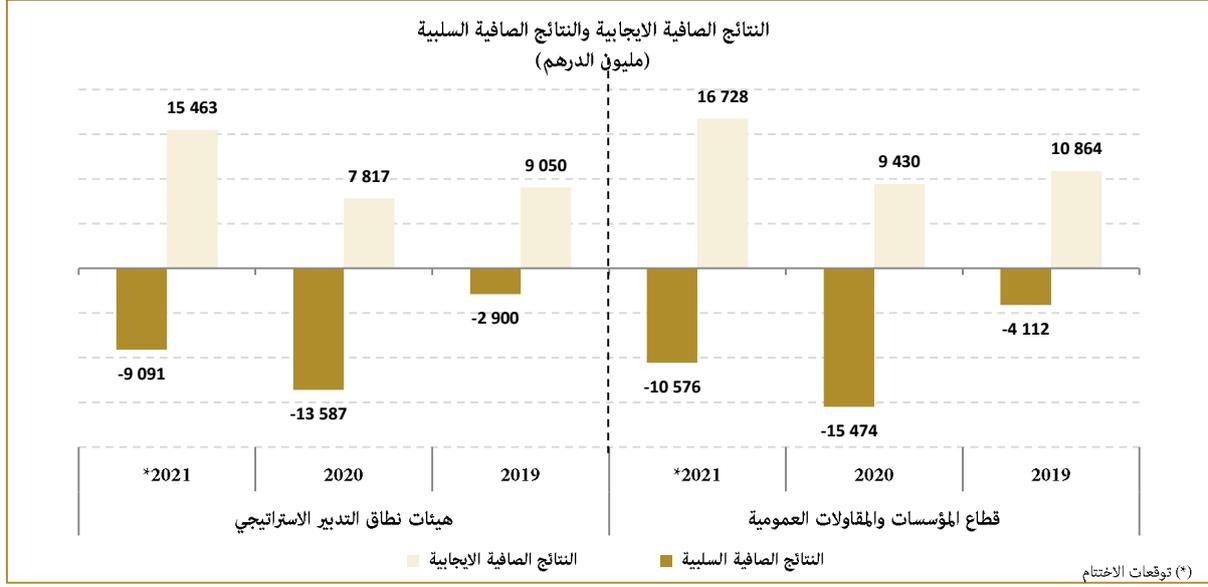
وعرفت **تكاليف مستخدم** قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، التي تمثل نسبة مهمة من إجمالي تكاليف الاستغلال (17% و18% خلال سنتي 2019 و2020، على التوالي)، استقرارا في قيمتها لتبلغ 37.054 مليون درهم سنة 2020 مقابل 37.457 مليون درهم سنة 2019، بينما تقدر توقعات الاختتام لسنة 2021 بمبلغ 39.438 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 6%.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف مستخدم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي قد تراجعت بنسبة 2% لتصل إلى مبلغ 28.436 مليون درهم برسم سنة 2020 قبل أن تستأنف ارتفاعها بنسبة 6% في سنة 2021، أي بمبلغ 30.198 مليون درهم.

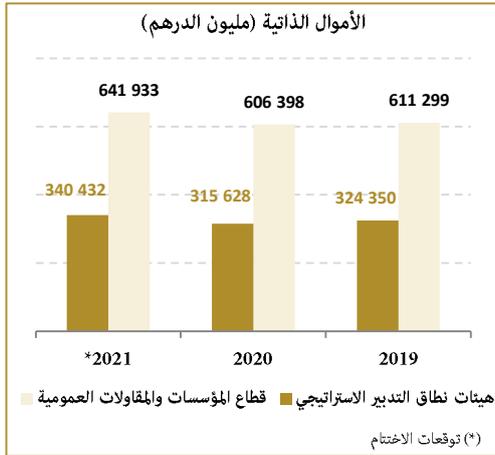


وسجلت **تكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات** (206.094 مليون درهم) انخفاضا بنسبة 5% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 (216.143 مليون درهم). ومن المتوقع أن تصل إلى 235.552 مليون درهم خلال سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 14% مقارنة بسنة 2020. وتمثل تكاليف الاستغلال للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي خلال سنة 2020، ما نسبته 52% من مجموع تكاليف استغلال القطاع خلال سنة 2020، حيث انتقلت من 125.777 مليون درهم سنة 2019 إلى 107.673 مليون درهم خلال سنة 2020، مسجلة بذلك تراجعا نسبته 14%. ومن المتوقع أن تعرف هذه التكاليف منحى تصاعديا نسبته 28% عند متم سنة 2021.

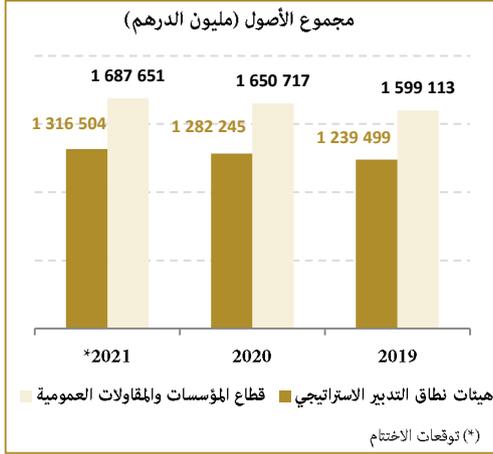
خلال سنة 2020، عرفت **نتائج الاستغلال والنتائج الصافية** انخفاضا قدره 97% و190%، على التوالي، حيث سجلت رصيда بقيمة 403 مليون درهم وناقص 6.044 مليون درهم. ويعزى هذا التراجع إلى تقهقر نتائج الاستغلال الإيجابية (تراجع بما قدره 15.924 مليون درهم، أي ناقص 26%) والنتائج الصافية الإيجابية (تراجع بما قدره 9.430 مليون درهم، أي ناقص 13%).، بالإضافة إلى تفاقم نتائج الاستغلال السلبية والنتائج الصافية السلبية التي انتقلت، على التوالي، من ناقص 7.051 مليون درهم وناقص 4.112 مليون درهم في سنة 2019 إلى ناقص 15.521 مليون درهم وناقص 15.474 مليون درهم سنة 2020.



وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نتائج القطاع برسم سنة 2020، يعزى إلى تراجع نتائج المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، والتي شهدت انخفاضا في نتائج استغلالها (2.867 مليون درهم) بنسبة 82% ونتائجها الصافية (ناقص 5.770 مليون درهم) بنسبة 194%. وبالمقابل، تبرز توقعات الاختتام لسنة 2021 بالنسبة للهيئات التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي ارتفاعا في نتائج استغلالها (18.150 مليون درهم) ونتائجها الصافية (6.372 مليون درهم). وهكذا، يرتقب أن تعرف توقعات الاختتام برسم سنة 2021 بالنسبة للقطاع في مجمله، تحسنا ملحوظا على مستوى نتائج الاستغلال التي ستسجل ارتفاعا مهما (17.155 مليون درهم) وعلى مستوى النتائج الصافية (6.153 مليون درهم).



وبلغ مجموع الأموال الذاتية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما قيمته 606.398 مليون درهم (منها 315.628 مليون درهم بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي)، وهو ما يمثل نفس مستوى سنة 2019 (فيما تم تسجيل انخفاض قدره 3% لدى المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي). وتبلغ توقعات اختتام سنة 2021 ما قدره 641.933 مليون درهم، منها 53% خاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي (340.432 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 6%.



بلغ مجموع أصول قطاع المؤسسات والمقاوالات العمومية ما قيمته 1.650.717 مليون درهم نهاية سنة 2020، مسجلا بذلك زيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2019. وتبين توقعات الاختتام برسم سنة 2021 ارتفاعا نسبته 2% (1.687.651 مليون درهم). وتجدر الإشارة إلى أن 78% من إجمالي أصول القطاع لسنة 2020 تخص المؤسسات والمقاوالات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث عرفت هذه الأصول تحسنا نسبته 3% لتبلغ ما مجموعه 1.282.245 مليون درهم. وتظهر توقعات الاختتام ارتفاعا بنسبة 3% لتسجل مبلغا قدره 1.316.504 مليون درهم.



في إطار تمويل برامجها الاستثمارية وأنشطتها، تلجأ المؤسسات والمقاوالات العمومية للقروض. وبهذا الصدد، بلغ مجموع ديون التمويل لقطاع المؤسسات والمقاوالات العمومية ما قدره 296.598 مليون درهم خلال سنة 2020، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 1% مقارنة بسنة 2019. ويهم 95% من رصيد هذه الديون المؤسسات والمقاوالات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي (281.336 مليون درهم). وتصل توقعات الاختتام لرصيد ديون التمويل للقطاع برسم سنة 2021، ما يناهز 321.132 مليون درهم، أي بارتفاع 8% مقارنة بسنة 2020، حيث تمثل حصة رصيد الديون الخاصة بالمؤسسات والمقاوالات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي مبلغ 303.083 مليون درهم.

2.1.2. توقعات 2022-2024

سيتم تعزيز المنحى التصاعدي الذي عرفته مؤشرات المؤسسات والمقاوالات العمومية برسم سنة 2021 ابتداء من سنة 2022، وذلك بتسجيل تطورات إيجابية تتركز على الفرضيات والسيناريوهات الخاصة بكل مؤسسة أو مقالة عمومية على حدة حسب خصوصيات أنشطتها وأخذا بعين الاعتبار التقلبات المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ويوضح الجدول التالي، برسم الفترة 2022-2024، التطورات المتوقعة لأبرز مؤشرات قطاع المؤسسات والمقاوالات العمومية ككل ومؤشرات المؤسسات والمقاوالات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي بشكل خاص.

أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية (التوقعات)

المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي			قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية			مليون الدرهم
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
205 606	202 156	196 902	307 973	302 852	294 205	رقم المعاملات
141 277	139 605	136 317	245 056	242 521	237 211	تكاليف الاستغلال (*)
33 241	32 827	31 879	43 313	42 700	41 429	تكاليف المستخدمين
108 722	106 282	97 118	107 268	105 036	95 752	القيمة المضافة
30 620	28 497	19 494	30 092	27 904	18 819	نتائج الاستغلال (**)
21 090	20 091	11 158	19 984	18 898	9 881	النتائج الجارية (**)
15 991	14 544	14 415	16 270	14 835	14 555	النتائج الصافية (**)
353 415	351 861	351 350	673 652	670 429	661 392	الأموال الذاتية
1 356 301	1 354 803	1 344 207	1 733 706	1 730 412	1 717 837	مجموع الأصول

(*) دون احتساب المخصصات

(**) دون احتساب نتائج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ومن المتوقع أن تعرف أهم مؤشرات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2024-2022، بما فيها مؤشرات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، التطورات التالية:

- ارتفاع إيجابي لرقم المعاملات وللقيمة المضافة مقارنة بسنة 2021 مما سيمكن من تسجيل متوسط سنوي قدره 301.677 مليون درهم و 102.685 مليون درهم، على التوالي، خلال الفترة 2024-2022، تمثل منها حصة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي نسب 67% و 101%، على التوالي؛
- تسجيل منحنى تصاعدي لتكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات مقارنة بسنة 2021 لتصل خلال الفترة 2024-2022 إلى متوسط قدره 241.596 مليون درهم، منها 139.067 مليون درهم خاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي؛
- ارتفاع نتائج الاستغلال والنتائج الجارية والنتائج الصافية؛
- تعزيز مستمر لحجم الأموال الذاتية ومجموع الأصول خلال هذه الفترة.

2.2. الاستثمارات

تم تحيين توقعات الاستثمار الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، برسم سنة 2021 لتبلغ ما مجموعه 84.075 مليون درهم (مقابل توقعات أولية ناهزت 81.884 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2021) ويفسر هذا التغيير بتحيينات ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تم اعتمادها بعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2021 خلال أكتوبر من السنة الماضية، ويتعلق الأمر بالتحيينات التي أفرزتها اجتماعات لجن مناقشة ميزانيات هذه الهيئات وكذا أشغال أجهزتها التداولية المنعقدة بهذا الصدد، والتي أخذت بعين الاعتبار تداعيات جائحة كوفيد-19 على هذه الهيئات ومدى تطورها.

وبرسم سنة 2022، يتوقع أن يعرف حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية زيادة قدرها 9,6%، ليبلغ 92.125 مليون درهم مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2021، وذلك في سياق متقلب مرتبط بتطورات جائحة كوفيد-19.

وبالنسبة لسنتي 2023 و2024، يُتوقع أن يصل حجم الاستثمارات المرْتقبة إلى 83.759 مليون درهم و73.902 مليون درهم، على التوالي.

أ. الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020

بلغت إنجازات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما مجموعه 59.033 مليون درهم، منها 66% تم إنجازها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي. وقد بلغت هذه الاستثمارات نسبة إنجاز قدرها 84%، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 12.142 مليون درهم مقارنة بسنة 2019.

تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم)			
تطور 2020/2019	2020	2019	السنة
-22%	39.064	49.804	المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي
-17%	59.033	71.175	قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية
-	66%	70%	نسبة هيئات نطاق التدبير الاستراتيجي من مجموع القطاع (%)

وقد عرفت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020 انخفاضا بنسبة 17%، ويفسر هذا التراجع بانخفاض استثمارات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (9.260 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (8.291 مليون درهم) ومجموعة العمران (4.334 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (3.245 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2.043 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (633 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (340 مليون درهم). وتشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 48% من إجمالي الاستثمارات التي أنجزها القطاع خلال سنة 2020.

ب. توقعات اختتام سنة 2021

فيما يتعلق بتوقعات اختتام سنة 2021، من المرغوب أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 71.820 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 22% مقارنة بإنجازات سنة 2020. وتهم حوالي 70% من هاته الاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، خاصة، المجمع الشريف للفوسفاط (14.061 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (9.130 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (4.343 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (2.740 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (2.722 مليون درهم) وشركة الناظور غرب المتوسط (2.478 مليون درهم) والوكالة الوطنية للموائ (1.339 مليون درهم).

ج. توقعات 2024-2022

تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم)			
2024	2023	2022	السنة
47.443	56.217	64.367	المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي
73.902	83.759	92.125	قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية
64%	67%	70%	نسبة هيئات نطاق التسيير الاستراتيجي من مجموع القطاع (%)

تبلغ توقعات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2022 ما يناهز 92.125 مليون درهم، منها 64.367 مليون درهم تخص استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي. ويضم هذا الغلاف المالي توقعات استثمار كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (11.030 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (4.526 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (3.331 مليون درهم) وشركة الرباط الجهة للتهيئة (2.868 مليون درهم) ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (2.904 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (2.709 مليون درهم) ومجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2.008 مليون درهم).

وفيما يخص سنة 2023، فيتوقع أن تعرف استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تراجعاً نسبته 9% بمبلغ 83.759 مليون درهم، بما في ذلك حصة 67% تمثلها استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، بينما تصل توقعات استثمارات سنة 2024 إلى 73.902 مليون درهم.

3.2. التحليل حسب التوزيع الجهوي

عرف التوزيع الجهوي للاستثمارات المتوقعة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بعض التحسن بفعل انخفاض حصص استثمار بعض الجهات: كجهة الرباط - سلا - القنيطرة التي عرفت تراجعاً بحصة 2,7 نقطة بانتقالها من 19,3% خلال سنة 2020 إلى 16,6% برسم سنة 2021، بينما ستفقد كل من جهتي مراكش - آسفي وفاس - مكناس، ما قدره 0,9 و 2 نقطة، على التوالي.

ولقد تم تسجيل تحسن في حصص كل من جهات طنجة - تطوان - الحسيمة (2,1 نقطة) والعيون - الساقية الحمراء (1,6 نقطة) وهو ما يمثل أعلى نسب التحسن، بينما ستعرف حصص باقي الجهات تحسناً لا يتجاوز 1,2 نقطة.

وعموماً، تبرز وضعية التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 (84.075 مليون درهم) تعزيز حصتي جهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة والتي وصلت إلى حصة إجمالية قدرها 39% من مجموع هذه التوقعات. بينما استحوذت ثلاث جهات أخرى على حصة 34% من مجموع الاستثمارات المتوقعة وهي جهات طنجة - تطوان - الحسيمة ومراكش - آسفي والشرق وذلك بخلاف جهتي سوس - ماسة وفاس - مكناس اللتان تمثلان 6% و 4%، على التوالي، من الاستثمارات المتوقعة برسم سنة 2021 في حين تتقاسم باقي الجهات 17% من الاستثمارات المتوقعة المتبقية.

التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2021		
الجهة	المبلغ (مليون الدرهم)	الحصة
الدار البيضاء - سطات	18 513	22%
الرباط - سلا - القنيطرة	13 987	16,6%
طنجة - تطوان - الحسيمة	10 372	12,3%
مراكش - آسفي	9 455	11,2%
الشرق	8 110	9,6%
سوس - ماسة	5 589	6,6%
فاس - مكناس	4 042	4,8%
العيون - الساقية الحمراء	3 743	4,5%
بني ملال - خنيفرة	3 620	4,3%
درعة - تافيلالت	2 906	3,5%
كلميم - واد نون	2 070	2,5%
الداخلة - وادي الذهب	1 669	2%
المجموع	84 075	100%

3. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تتسم العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية بنوعين من التدفقات المالية:

- تحويلات من الميزانية العامة للدولة لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بينما تستفيد هيئات أخرى من الرسوم شبه الضريبية المرصودة لها؛

- مساهمات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة على شكل أرباح أو حصص أرباح أو عائدات الاحتكار أو إتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها من الموارد وذلك بالإضافة إلى موارد تفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخوصصة.

وبهذا الصدد، فقد شكل منشور الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 1509 بتاريخ 24 شتنبر 2021، المتعلق بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2022، مناسبة لحث هذه الهيئات على تطوير وتنويع مواردها الذاتية مع احترام تام للمهام الموكولة إليها وذلك من أجل الحد، ما أمكن، من لجوئها للتحويلات المالية للدولة وتعزيز مساهماتها المالية في الميزانية العامة.

وقد حدد هذا المنشور التوجهات الرئيسية التالية فيما يخص العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية:

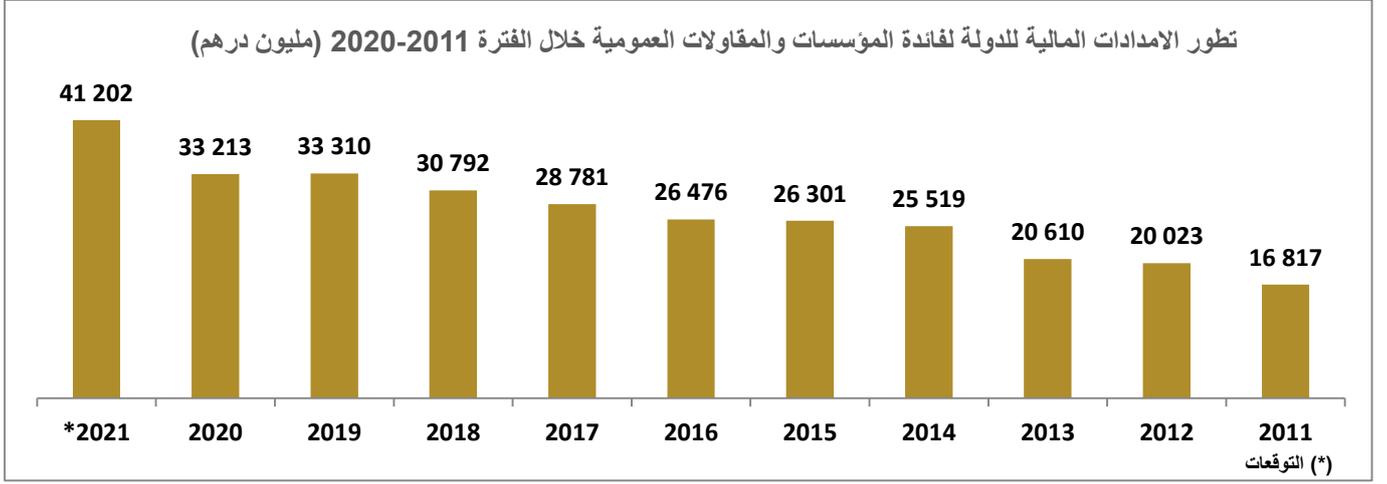
- عقلنة نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية وربطها بتحقيق النتائج:
- فيما يخص التحويلات الخاصة بنفقات التسيير: ضبط نفقات المستخدمين وترسيخ منحى تنازلي للتكاليف الثابتة وملاءمتها مع حجم النشاط وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية وتقليص نفقات الدراسات والاستشارات إلى الحد الأدنى الضروري ...؛
- فيما يخص التحويلات الخاصة بنفقات الاستثمار: ربط تحديد اعتمادات الاستثمار بمدى التزام المؤسسة أو المقاولات العمومية المعنية باللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة من خلال تفعيل دور صندوق محمد السادس للاستثمار في إطار المقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة للشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تقليص إعانات الاستثمار المخصصة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات العمومية وحصرها في المبالغ الموجهة لدعم الالتزامات الخاصة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، وذلك في حالة عدم توفر موارد مالية كافية على مستوى خزينة هذه المؤسسات؛
- تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة من خلال وضع برمجة متعددة السنوات (2022-2024) لهذه المساهمات، موزعة على ثلاثة أشطر (مارس ويونيو وشتنبر من كل سنة).

وتعكس التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بنية المحفظة العمومية حيث تساهم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري في الميزانية العامة للدولة، بينما تستفيد هيئات أخرى ذات الطابع غير التجاري، من الإمدادات المالية المرصودة لها من الميزانية العامة للدولة لتمويل نفقات تسييرها وتجهيزها.

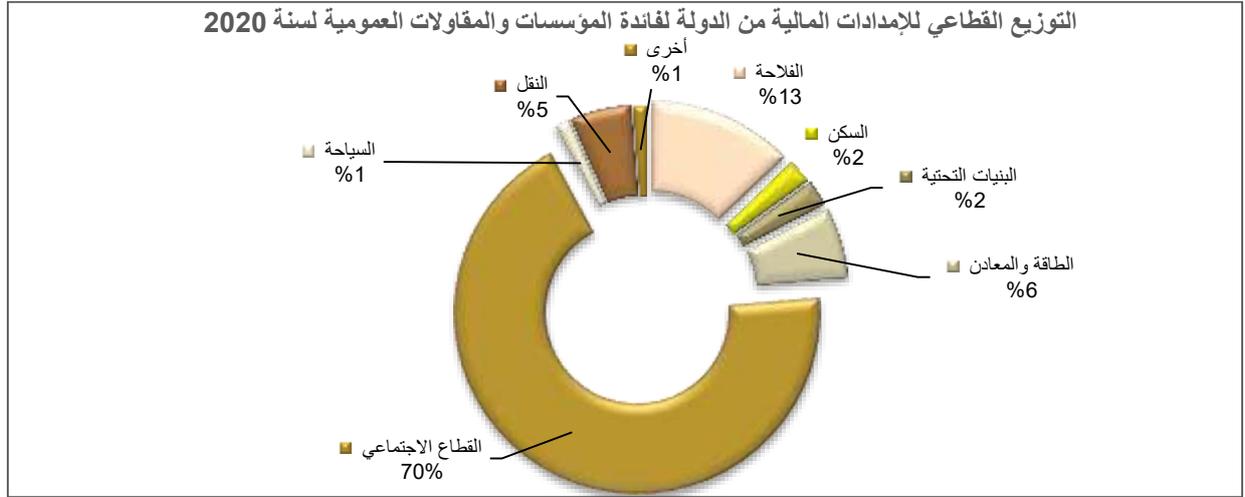
1.3. التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

تم تحيين التوقعات الأولية للتحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار قانون المالية المعدل 2020 حيث انتقلت من 38.389 مليون درهم إلى 36.589 مليون درهم وذلك تطبيقا للتدابير الهادفة إلى تخفيف آثار الأزمة الصحية. وفيما يخص توقعات قانون المالية 2021 فتناهمز مبلغ 41.202 مليون درهم.

وقد سجلت الفترة الممتدة ما بين 2011 و2020 معدل نمو سنوي للتحويلات المالية من الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية بلغ 7,9%.



كما بلغت الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما مجموعه 33.213 مليون درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 90% مقارنة بتوقعات سنة 2020 (37.021 مليون درهم).
ويبين التوزيع القطاعي للإمدادات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية أن هذه التحويلات تهتم أساسا القطاعات ذات الأولوية، خصوصا منها القطاع الاجتماعي (22.771 مليون درهم) والفلاحة (4.261 مليون درهم) والطاقة والمعادن (2.098 مليون درهم) والنقل (1.765 مليون درهم) والبنيات التحتية (778 مليون درهم) والسكن (728 مليون درهم).



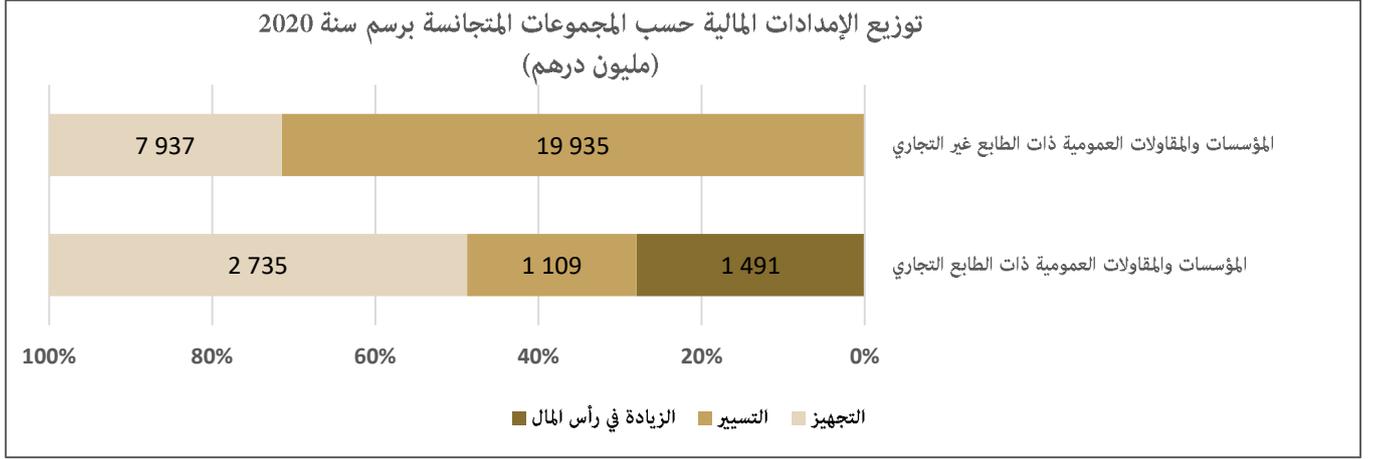
وتتوزع الإمدادات المالية برسم سنة 2020 حسب نوعها بنسبة 63% كتحويلات برسم التسيير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة (21.044 مليون درهم) و32% للتجهيز (10.672 مليون درهم) و5% برسم الزيادة في رأس المال (1.497 مليون درهم). وتتوزع هذه الإمدادات كما يلي:

- 27.879 مليون درهم لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري خصصت منها 19.935 مليون للتسيير و7.937 مليون درهم للتجهيز و7 ملايين درهم موجهة للزيادات في رأس المال؛
- 5.334 مليون درهم لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري خصصت منها 2.735 مليون درهم للتجهيز و1.109 مليون درهم للتسيير و1.490 مليون درهم موجهة للزيادات في رأس المال.

وقد توزعت الامدادات بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري برسم سنة 2020 لفائدة أهم الهيئات التالية: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12.155 مليون درهم) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية

(2.419 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.948 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (1.163 مليون درهم).

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، فقد تم رصد أهم الإعانات المحولة لفائدة الهيئات التالية: الشركة الوطنية للنقل الجوي (700 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (1.520 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (1.161 مليون درهم). ويتضمن هذا المبلغ تحويلات برسم الزيادة في رأس المال ومخصصات رفع رأس المال بمجموع 1.490 مليون درهم، تم رصدها بالأساس لشركة الخطوط الملكية المغربية (700 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (426 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (300 مليون درهم)، مع الإشارة إلى أن شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية قد استفادت من مساهمة في الحساب الجاري للدولة المساهمة بمبلغ 200 مليون درهم.



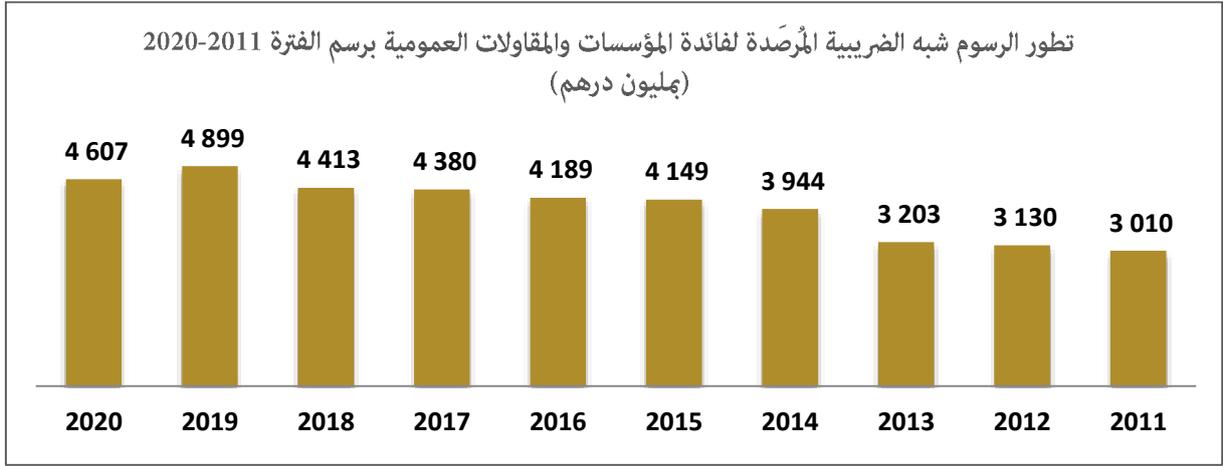
وبرسم قانون المالية لسنة 2021، وصلت الإيرادات المتراكمة التي تم تحويلها حتى تتم غشت ما مجموعه 25.299 مليون درهم (مقابل 19.569 مليون درهم برسم غشت من السنة الماضية)، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 61% مقارنة بالتوقعات المحيئة لقانون المالية لسنة 2021 التي بلغت 41.202 مليون درهم. وهدمت هذه الإيرادات الهيئات التالية:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري بمبلغ 20.925 مليون درهم أي 83% من مجموع الإيرادات. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (10.327 مليون درهم) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (1.843 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.187 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (672 مليون درهم).
- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بمبلغ 4.375 مليون درهم أي 17% من مجموع الإيرادات. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الشركة الوطنية للنقل الجوي (1.135 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (982 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (967 مليون درهم).

2.3. الرسوم شبه الضريبية المخصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية

تستفيد بعض المؤسسات والمقاولات العمومية من إعانات مالية من الدولة على شكل رسوم شبه ضريبية مرصودة، حيث انتقلت عائدات هذه الرسوم من 3.010 مليون درهم مسجلة خلال سنة 2011 إلى 4.607 مليون درهم خلال سنة 2020 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4,84%.

ويبين الرسم البياني أسفله تطور هذه الرسوم ما بين سنتي 2011 و2020:



ومن بين أهم المؤسسات والمقاوالت العمومية المستفيدة من الرسوم شبه الضريبية خلال سنة 2020، نذكر الهيئات التالية:

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل: يعتبر المستفيد الأول بما مجموعه 2.395 مليون درهم وذلك برسم الضريبة على التكوين المهني التي يتم تحصيلها من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحويلها إلى المكتب. ويمثل هذا الرسم 52% من مجموع الرسوم شبه الضريبية المحصلة من طرف المؤسسات والمقاوالت العمومية؛
 - المكتب الوطني للصيد: 294 مليون درهم عن الرسم على الأسماك السطحية والرسم على استئجار السفن لصيد السمك في أعالي البحار؛
 - المكتب الوطني المغربي للسياحة: 290 مليون درهم عن الرسم المفروض على النقل الجوي وضريبة الإنعاش السياحي؛
 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: 260 مليون درهم عن الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري الذي يتم تحصيله من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والشركات المفوض إليها مهام التوزيع؛
 - الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير سابقا): 209 مليون درهم عن مختلف الرسوم المحدثة لفائدتها، بما فيها مساهمة المؤمن لهم ومساهمة مقاوالت التأمين ومساهمة شركات توزيع الوقود ومساهمة الشركات الفاعلة في قطاع السيارات ومساهمة هيئات المراقبة التقنية للمركبات ومساهمة مؤسسات تعليم سيطرة المركبات؛
 - غرف التجارة والصناعة والخدمات: 160 مليون درهم برسم العشر الإضافي للضريبة المهنية.
- وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل الرسم شبه الضريبي على الاستيراد، التي يتم تحصيلها من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، قد بلغت خلال سنة 2020 ما قدره 612 مليون درهم وتم توزيعها كالتالي: المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (230 مليون درهم) والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (293 مليون درهم) والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (51 مليون درهم) ومؤسسة دار الصانع (38 مليون درهم).

3.3 مساهمات المؤسسات والمقاوالت العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة

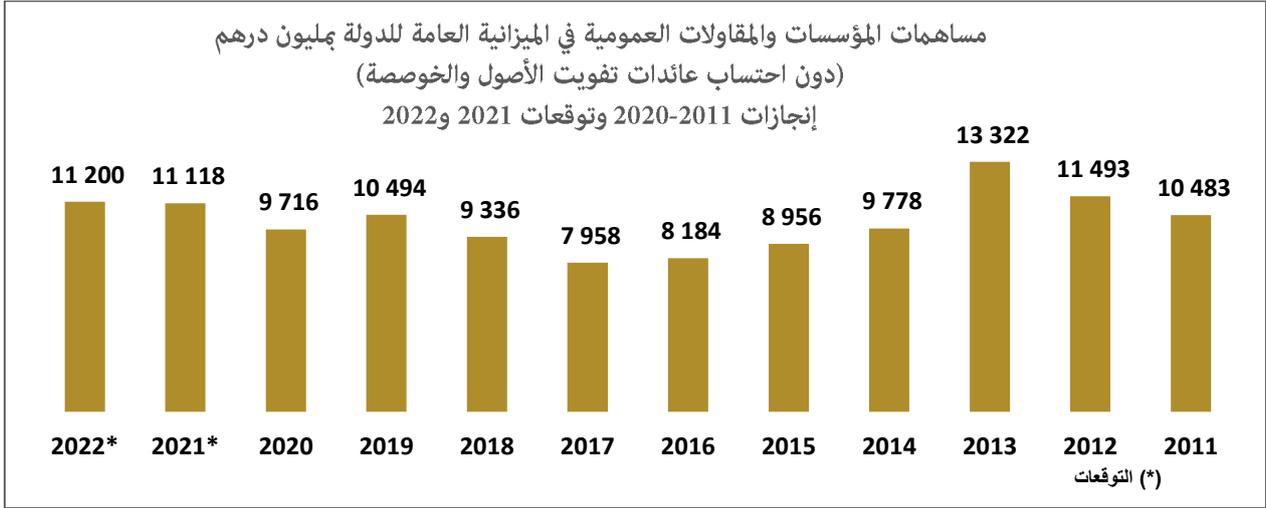
يقتصر هذا الجزء على عرض وتحليل مساهمات المؤسسات والمقاوالت العمومية التي تتخذ شكل أرباح أو حصص أرباح أو عائدات الاحتكار أو إتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها. فيما يحتوي الجزء الرابع (6.1) على عرض وتحليل الموارد المتعلقة بتفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاوالت العمومية وعائدات الخصومة.

وبالنسبة للمساهمات المتعلقة بحصص الأرباح وعائدات الاحتكار والإتاوات الخاصة بالمؤسسات والمقاوالت العمومية برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020، فقد بلغت 9.716 مليون درهم بنسبة إنجاز تبلغ 91% مقارنة بالتوقعات (10.697 مليون درهم).

وقد عرفت هذه الإنجازات انخفاضا بنسبة 7% بالمقارنة مع سنة 2019 يعزى لانعكاسات جائحة كوفيد-19 على أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني إجمالا.

بلغ المعدل السنوي بالنسبة لمساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة المتعلقة بأرباح وحصص أرباح وإتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها متوسطا سنويا قدره 9.972 مليون درهم خلال الفترة 2011-2020، حيث هيمنت أربع مؤسسات ومقاولات عمومية على نسبة متوسطة تقارب 80% من مجموع هذه الموارد، ويتعلق الأمر بالمجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وشركة اتصالات المغرب وبنك المغرب.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2011-2022:



وبرسم قانون المالية لسنة 2021، تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 11.118 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخصصة.

وبلغت الإنجازات المتراكمة حتى متم غشت 2021، ما قدره 6.789 مليون درهم (دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخصصة)، أي بنسبة إنجاز 61% متأتية أساسا من المجمع الشريف للفوسفاط (3.000 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2.000 مليون درهم) وبنك المغرب (837 مليون درهم) وشركة استغلال الموانئ (300 مليون درهم) والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (247 مليون درهم).

ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2022، أن تبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 11.200 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخصصة، أي بارتفاع بنسبة 1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021.

وتناهد توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، برسم سنتي 2023 و 2024 ما قيمته 11.427,8 مليون درهم و 11.669,4 مليون درهم، على التوالي، دون احتساب موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخصصة.

الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد

1. تطور شبكات البنيات التحتية

1.1. شبكة النقل

1.1.1. النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)

لقد كان للتدابير التقييدية المرتبطة بمواجهة تبعات جائحة كوفيد-19، لاسيما تلك المتعلقة بالحجر الصحي والحد من التنقل، انعكاس مباشر على تراجع حركة المرور، حيث أدى ذلك إلى تقليص مداخيل الأداء وتعطيل سير مشاريع البنية التحتية.

في هذا السياق، وبغية ضمان استمرارية خدمات الطرق السيارة وضمان مواكبة مستعمليها، تبنت الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب تنظيما يشمل مستخدميها ومتعهديها ومختلف الشركاء وذلك بتعزيز وتوسيع قنوات الاتصال ورقمنتها.

هكذا، قامت الشركة باقتناء برنامج معلوماتي شامل يمكن من التدبير المتكامل للموارد، والذي يهدف إلى ضبط جميع العمليات الرئيسية للشركة بالإضافة إلى استخدام تطبيق معلوماتي لتدبير طلبات العروض عن بعد ونزع الصفة المادية عن تدبير طلبياتها. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد نجحت في تسريع عملية الأداء الإلكتروني (نظام جواز) حيث انتقلت حصته من 25% سنة 2019 إلى 41% سنة 2020 ثم 56% برسم يونيو 2021.

وفي هذا السياق المتسم باستمرار الأزمة الصحية وتداعياتها، ونتيجة للتدابير التقييدية المتخذة، انخفض رقم المعاملات لسنة 2020 بنسبة 26% (2.420 مليون درهم) مقارنة بسنة 2019، مسجلا بالرغم من ذلك تحسنا بنسبة 22% مقارنة بالميزانية المعدلة لسنة 2020 نتيجة تحسن حركة المرور في النصف الثاني من سنة 2020.

وعلى نحو مماثل، ونظرا للتدابير الرامية لترشيد النفقات، عرفت إنجازات تكاليف الاستغلال الجارية (2.000 مليون درهم) لسنة 2020 انخفاضا مقارنة بسنة 2019 وبالميزانية المعدلة لسنة 2020، وذلك بنسب 5,1% و 8,1%، على التوالي.

وتبرز نتيجة الاستغلال لسنة 2020، والتي سجلت 766,2 مليون درهم، تحسنا مقارنة بالميزانية المعدلة بنسبة 241% وانخفاضا بنسبة 54,8% مقارنة بسنة 2019. وقد حققت الشركة سنة 2020 نتيجة صافية سلبية بقيمة ناقص 536 مليون درهم مقابل نتيجة إيجابية بلغت 101 مليون درهم سنة 2019.

كما تم تحيين ميزانية الاستثمار لسنة 2020 لتتخفف إلى 1.089 مليون درهم مقابل توقعات أولية ناهزت 2.387 مليون درهم، في حين انحصرت إنجازات الاستثمار في مبلغ 921 مليون درهم، وهو ما يمثل 85% من الميزانية المُحَيَّنة.

وقد بلغ رصيد ديون التمويل الإجمالية للشركة في نهاية سنة 2020 حوالي 40.391 مليون درهم مقابل 39.482 مليون درهم متم سنة 2019، مسجلا معدل مديونية نسبته 65%.

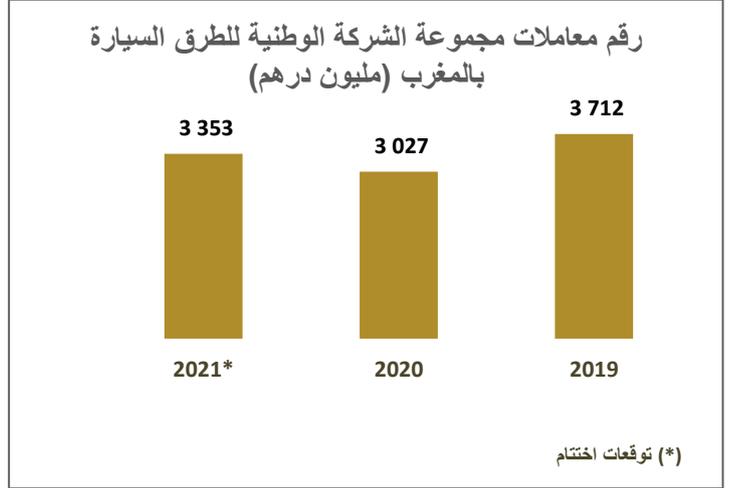
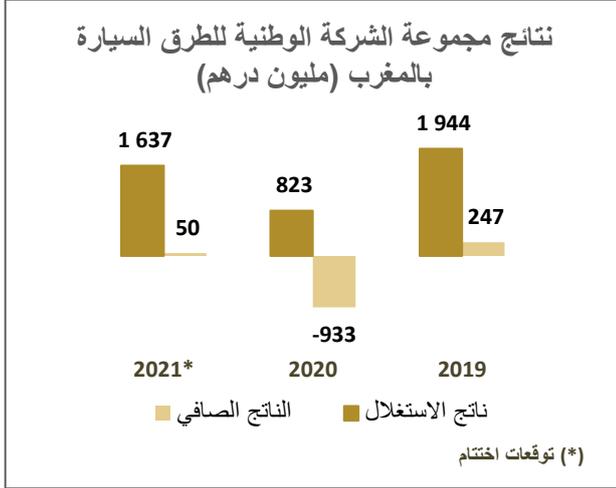
وقد ناهز رقم المعاملات، حتى متم يونيو 2021، ما قيمته 1.445 مليون درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة بميزانية 2021 و35% مقارنة بالإنجازات المسجلة برسم يونيو 2020. وفي حال إذا ما استمر تطور حركة المرور بنفس المنحنى خلال الأسدس الثاني لسنة 2021، فمن المرتقب أن يبلغ رقم المعاملات 3.100 مليون درهم، أي بارتفاع قيمته 55% مقارنة بسنة 2020.

وخلال الأسدس الأول من سنة 2021، أنجزت الشركة استثمارات بقيمة 400 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 29%. وتبلغ توقعات الاختتام لهذه السنة 1.000 مليون درهم.

ومن المتوقع أن يعرف رقم المعاملات ارتفاعا مطردا حيث سينتقل من 3.249 مليون درهم سنة 2022 إلى 3.583 مليون درهم سنة 2023 ثم 3.726 مليون درهم سنة 2024.

وبلغ رقم معاملات مجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ما قدره 3.027 مليون درهم خلال سنة 2020 مسجلا انخفاضا بقيمة 18% مقارنة بسنة 2019. كما بلغت النتيجة الصافية المجمعة ناقص 933 مليون درهم مقابل 247 مليون درهم سنة 2019.

وفيما يخص الآفاق المستقبلية، وفي إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاومات العمومية، قامت الشركة بتسريع المشاورات مع شركائها لتقويم نموذجها الاقتصادي والمالي، وذلك بالاعتماد على وجه الخصوص، على تعبئة مصادر تمويل بديلة ومبتكرة لتنمية القطاع والحد من لجوئه إلى المساهمين وخاصة الدولة.



2.1.1. النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)

لم يسلم قطاع السكك الحديدية بدوره من الآثار السلبية للأزمة الصحية التي حدثت من الوتيرة الإيجابية المسجلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020 (+35% من رقم المعاملات). وتأثرت بشكل خاص أنشطة المسافرين مسجلة انخفاضا كبيرا في عدد الرحلات وخسارة 98% من رقم معاملاتها خلال الفترة الممتدة بين مارس وماي 2020 بالإضافة إلى إغلاق معظم المحلات التجارية. وقد تم وضع مخطط استعجالي للحفاظ على الوضعية المالية للمكتب الوطني للسكك الحديدية وضمان استمرارية الخدمات والأنشطة المقدمة للزبناء والمستخدمين ومختلف الشركاء، ولا سيما من خلال مخطط تمويل ملائم مصحوب بمخطط لاستمرارية الأنشطة.

فيما يتعلق بأنشطة المكتب برسم سنة 2020، فقد قام هذا الأخير بنقل 21,1 مليون مسافر (ناقص 45% مقارنة بسنة 2019) ومن المتوقع اختتام سنة 2021 بما قدره 30 مليون مسافر. وفيما يخص بنقل السلع، قام المكتب بنقل 8,1 مليون طن من البضائع و16,4 مليون طن من الفوسفات خلال سنة 2020. وتسجل توقعات 2021 حجم بضائع بما قدره 8,4 مليون طن و15 مليون طن من الفوسفات.

وقد بلغ رقم المعاملات برسم 2020 ما قدره 2.813 مليون درهم، أي بانخفاض بلغ 25% مقارنة بإنجازات 2019، وقد سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قيمته ناقص 1.115 مليون درهم مقابل ناقص 2.092 مليون درهم سنة 2019.

وبلغ رقم معاملات المكتب، خلال الأسس الأول من سنة 2021، ما قيمته 1.612 مليون درهم مقابل توقعات اختتام بقيمة 3.338 مليون درهم.

بلغت الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2021 ما يناهز 687 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 25%. وتقدر توقعات الاختتام بما قدره 2.712 مليون درهم أي ما يمثل 100% من التوقعات السنوية.

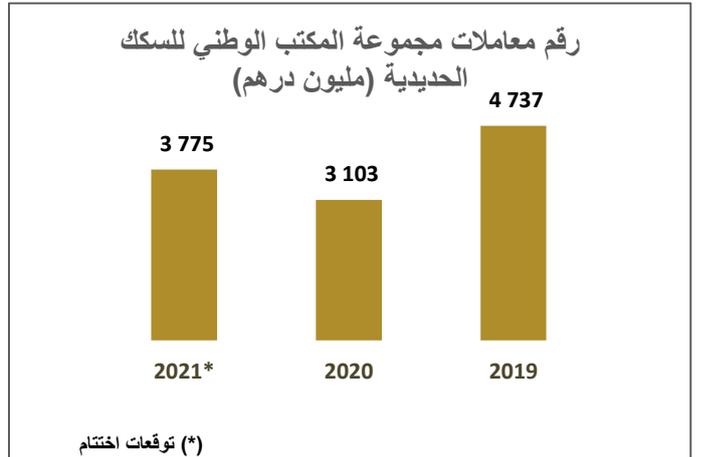
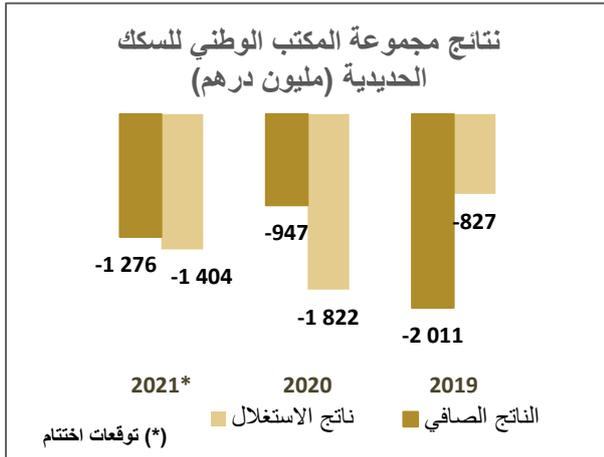
ويجب التذكير أن الاستثمارات الكبرى المنجزة من طرف المكتب والتي تجاوزت 50.000 مليون درهم خلال الفترة 2010-2020، قد أثرت على وضعيته المالية، حيث أدت إلى تراكم المديونية التي بلغت 42.986 مليون درهم حتى متم 2020 أي بنسبة مديونية بلغت 193%.

وبلغ رقم المعاملات لمجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية برسم سنة 2020 ما قدره 3.103 مليون درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 35% مقارنة بسنة 2019. كما سجلت النتيجة الصافية المجمعة ناقص 947 مليون درهم سنة 2020 مقابل ناقص 2.011 مليون درهم سنة 2019. وتناهد توقعات الاختتام المجمعة، برسم سنة 2021، رقم معاملات قدره 3.775 مليون درهم. كما بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما قيمته 2.043 مليون درهم، مقابل توقعات ناهزت 3.380 مليون درهم (60%) وإنجازات بلغت 2.161 مليون درهم سنة 2019.

وتقدر توقعات البرنامج الاستثماري لمجموعة المكتب برسم الفترة 2022-2024، بغلاف مالي قدره 7.726 مليون درهم (منها 2.904 مليون درهم خلال سنة 2022 و2.222 مليون درهم برسم سنة 2023 و2.600 مليون درهم برسم سنة 2024)، حيث سيخصص هذا البرنامج أساسا لتأهيل البنية التحتية وتجديد الآليات المتنقلة.

وبغرض ضمان استدامة النموذج الاقتصادي لقطاع السكك الحديدية وتحسين وضعيته المالية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الدولة والمكتب بتاريخ 25 يوليوز 2019. وترمي هذه المذكرة إلى إعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية للمكتب بهدف عصرنة قطاع السكك الحديدية من خلال تبني أحسن الممارسات الدولية والتي تدعو إلى الفصل بين الاستغلال التجاري من جهة وتطوير وتمويل البنيات التحتية من جهة أخرى.

ويتم حاليا العمل على إنهاء عقد برنامج جديد مع الدولة، يهدف إلى إرساء أسس تعزيز نموذج المكتب وتحديد مخطط تمويلي ملائم لمواكبة تطور قطاع السكك الحديدية من أجل تسريع تهيئة المجال والربط بين مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية الكبرى.



3.1.1. النقل الجوي (الخطوط الملكية المغربية)

تأثرت نتائج الشركة الوطنية للنقل الجوي حتى متم أكتوبر 2020، بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث لم تتمكن الشركة، منذ مارس 2020، من استغلال سوى جزء محدود من أسطولها الجوي، مع تعبئة عرض للمقاعد لم يتعد نسبة 14% من تلك التي تم توفيرها في نفس الفترة من سنة 2019، ويرجع هذا الوضع للتداعيات التي خلفتها الأزمة الصحية عبر تقليص عدد الرحلات وكذا القيود المرتبطة بالسفر.

في هذا السياق، تدهورت المؤشرات التجارية للشركة (ناقص 59% لحركة المسافرين وناقص 2,6 نقطة لمعدل الملء). وتراجعت الإنجازات المالية التي عرفت حتى متم أكتوبر 2020 تدهورا حادا مقارنة بإنجازات السنة الماضية (ناقص 55% في رقم المعاملات ونتيجة استغلال بقيمة ناقص 2.541 مليون درهم ونتيجة صافية بقيمة ناقص 3.800 مليون درهم)، وذلك على الرغم من انخفاض تكاليف الاستغلال بنسبة 40%.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من انخفاض الرصيد الإجمالي لديون الشركة بنسبة 9,5% سنة 2020 حيث بلغ 10.974 مليون درهم (بما فيه 1.100 مليون درهم كالتزامات برسم كراء الطائرات) مقابل 12.200 مليون درهم السنة الماضية، شهدت نسبة المديونية تدهورا حيث انتقلت من 3,86 نهاية 2019 إلى 11,30 نهاية سنة 2020، نتيجة للانخفاض الحاد للأموال الذاتية.

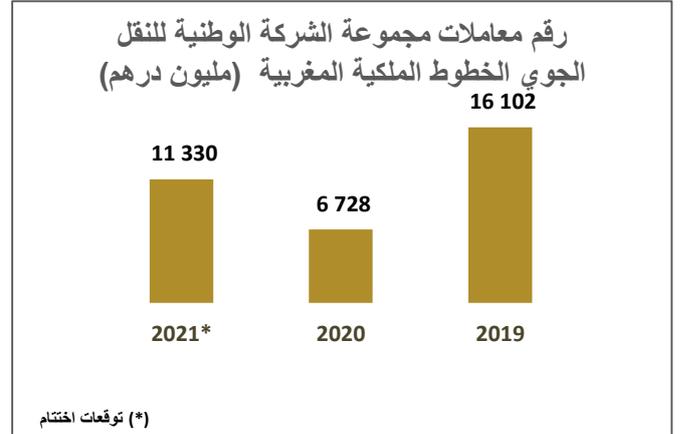
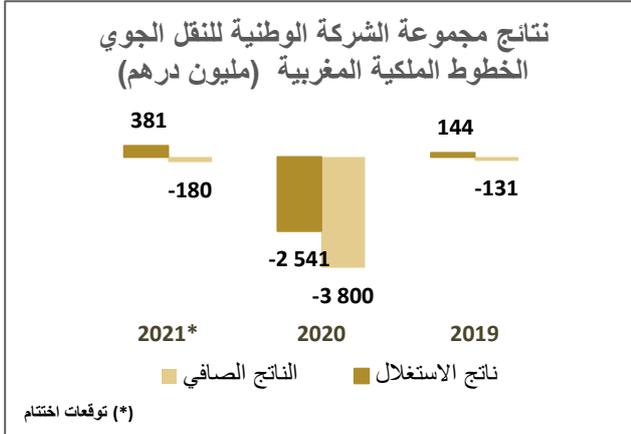
وبخصوص استثمارات الشركة، قامت هذه الأخيرة بإلغاء صفقة شراء طائرتين من نوع "بوينغ ب737-8 ماكس" كانت متوقعة في مارس ويونيو من سنة 2019 مما أدى إلى تخفيض كبير في حجم الاستثمارات المتوقعة مع بداية السنة. كما أطلقت الشركة مخططا اجتماعيا بكلفة إجمالية قدرها 370 مليون درهم.

ويناهز رقم المعاملات لمجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي برسم سنة 2020 ما قدره 6.728 مليون درهم، مسجلا انخفاضا بقيمة 58% مقارنة بسنة 2019، علما أن رقم المعاملات حتى متم يونيو 2021 (8 أشهر من الاستغلال) قد بلغ 3.130 مليون درهم مقابل 5.760 مليون درهم خلال نفس الفترة من سنة 2020 و9.390 مليون درهم متم يونيو 2019.

من جهة أخرى، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، حققت "عملية مرحبا 2021"، التي تستهدف مواكبة الوفود الغفيرة للمغاربة المقيمين بالخارج، نجاحا كبيرا بفضل دعم وتعبئة شركة الخطوط الجوية المغربية التي قدمت، بالرغم من ظروف جائحة كوفيد-19، جهودا جديرة بالثناء من خلال نظام استثنائي قائم على تنظيم ملائم وتعزيز عدد المستخدمين وتعبئة أسطول الطائرات، بالإضافة إلى تدبير تجاري مرن يضمن جودة الخدمة تلبية لتطلعات الزبناء.

وبالنظر إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الشركة ولضرورة الحفاظ عليها باعتبارها شركة استراتيجية، قام المساهمون وبالخصوص الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإطلاق مخطط مواكبة والذي ارتكز أساسا على الدعم المالي للشركة (الرفع من الرأسمال بقيمة 3.400 مليون درهم وضمان تعبئة قرض للشركة بقيمة 2.500 مليون درهم ...)، مما مكن من ضمان استمرارية أنشطتها وذلك موازاة مع تنفيذ مخطط لتخفيض التكاليف وترشيدها.

في هذا الإطار، ونظرا لغياب رؤية واضحة بخصوص تطور الوضعية الوبائية وللتحذيرات الصادرة عن اتحاد النقل الجوي الدولي بخصوص الأفق المتوقعة لاستعادة النشاط العادي للقطاع بعد سنة 2024، فإن المشاورات ستتواصل بين الشركاء من أجل تنزيل خطة طموحة لتدبير وتمويل الشركة، مما سيمكن من ضمان استمرارية أنشطتها، من جهة، ومن تخفيض الضغط على المساهمين من جهة أخرى، خاصة الدولة.



4.1.1. النقل الحضري

1.4.1.1. شركة الدار البيضاء للنقل

يرتكز برنامج شبكة البنيات التحتية للنقل الجماعي، كما هو منصوص عليه في مخطط النقل الحضري لمدينة الدار البيضاء، في أفق سنة 2022، على عدة خطوط ترامواي وخطوط حافلات الخدمة عالية الجودة.

وتم تحديد هذا المخطط بهدف ضمان عرض للنقل وكذا حلول تنقل ملائمة لحاجيات المواطن من أجل تسهيل حركة النقل مع توفير خدمات نوعية ومبتكرة تتلاءم مع تطور هذه الحاجيات.

وبلغت شبكة خطوط الترامواي حتى متم سنة 2020 ما مجموعه 48 كلم مع الإشارة للتقدم المستمر للمشاريع الأخرى لاسيما تلك

المتعلقة بحافلات الخدمة عالية الجودة وتجديد أسطول الحافلات.

وتقدر التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية لشركة الدار البيضاء للنقل خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021 بما يناهز **13.191 مليون درهم**، يتم تمويلها بنسبة 42% من طرف صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن و9% من طرف الجماعة الحضرية للدار البيضاء و9% من طرف جهة الدار البيضاء-سطات و40% من طرف المؤسسات المالية الدولية.

وواصلت شركة الدار البيضاء للنقل سنة 2020 إنجاز المشاريع المهيكلية (الممرات التحت أرضية ومنصة الخط الثاني للترامواي...) وتفعيل الأداء الإلكتروني دون اتصال على مستوى 270 موزعا أوتوماتيكيا. وسجل تقدم أشغال المشاريع خلال نفس السنة مبلغ **445,1 مليون درهم**، في حين بلغت الاستثمارات المنجزة مبلغ **340 مليون درهم**.

كما بلغ عدد مستخدمي الترامواي، سنة 2020، ما يقارب 32,5 مليون مسافر مقابل 50,6 مليون سنة 2019 مما يعكس الآثار السلبية للأزمة الصحية على حركة المسافرين وبالتالي على رقم المعاملات خلال سنة 2020 الذي انخفض إلى ما قيمته **168 مليون درهم** مقابل **264 مليون درهم** سنة 2019.

وبلغت إنجازات الاستثمار، حتى متم يونيو 2021، ما قدره **192 مليون درهم** مقابل توقعات اختتام تناهز **1.800 مليون درهم**. وتتوقع شركة الدار البيضاء للنقل الشروع في استغلال مشروع حافلات الخدمة عالية الجودة للخطين الخامس والسادس وخطي الترامواي الثالث والرابع في 2022 و2023، على التوالي.

ومن المتوقع إنجاز استثمارات تناهز **2.708 مليون درهم** برسم سنة 2022 و**1.790 مليون درهم** برسم سنة 2023 و**2.229 مليون درهم** برسم سنة 2024.

2.4.1.1. شركة ترامواي الرباط-سلا

تتجلى المهمة الأساسية لشركة ترامواي الرباط-سلا في تصميم وإنجاز واستغلال شبكة ترامواي للقطب الحضري الرباط-سلا. وبلغت شبكة خطوط الترامواي قيد الاستغلال (الخط الأول) 20 كلم حتى متم سنة 2020.

وتقدر التكلفة الإجمالية لتمديد الخط الثاني بما يناهز **1.715 مليون درهم** (دون احتساب كلفة تحرير الوعاء العقاري التي ستتكفل بها الجماعات المعنية).

وخلال سنة 2020، لم تتأثر مشاريع الاستثمارات المتعلقة بمشروع تمديد الخط الثاني للترامواي بما طوله 7 كلم بجائحة كوفيد-19، حيث تمكنت الشركة من إنهاء جميع الأشغال بالإضافة إلى التشغيل التجريبي لخطي الرباط وسلا اللذين تم إنجازهما بنجاح خلال دجنبر 2019 ومارس 2020.

وقد أنجزت الشركة استثمارة بقيمة **88 مليون درهم** سنة 2020 مقابل توقعات ناهزت **234 مليون درهم**، أي بنسبة إنجاز بلغت 37,5%. كما بلغت الاستثمارات المنجزة، حتى متم يونيو 2021، ما يناهز **9,74 مليون درهم**، من أصل توقعات سنوية تبلغ **181 مليون درهم** وتوقعات اختتام تبلغ **117 مليون درهم**.

وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل الاستغلال قد تأثرت بفعل الأزمة الصحية حيث شهد رقم المعاملات سنة 2020 انخفاضا بنسبة 42% مقارنة بسنة 2019 منتقلا من **138 مليون درهم** إلى **80 مليون درهم**. ومن المتوقع أن يعرف رقم المعاملات سنة 2021 (95 مليون درهم) بدوره منحى سلبيا، حيث من المرتقب أن يسجل انخفاضا بقيمة ناقص 31% مقارنة بسنة 2019، علما أنه سجل تحسنا طفيفا (19%) مقارنة بسنة 2020.

وتبلغ توقعات الاستثمارات ما قدره **718 مليون درهم** برسم سنة 2022 و**2.625 مليون درهم** برسم سنة 2023 و**2.475 مليون درهم** برسم سنة 2024، حيث سيتم إطلاق مشاريع طموحة سنة 2022 تهدف إلى تطوير شبكة الترامواي بإضافة 30 كلم.

2.1. البنية التحتية للموانئ والمطارات

1.2.1. الوكالة الوطنية للموانئ

بالرغم من السياق الحالي المتسم بجائحة كوفيد-19، سجلت حركة العبور المينائي، برسم سنة 2020، ما قدره 92,5 مليون طن، أي بنسبة ارتفاع قدرها 5,1% مقارنة بإنجازات السنة الماضية.

ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع كل من الواردات بنسبة 4,4% (56,1 مليون طن) والصادرات بنسبة 7,6%، بينما عرفت حركة الملاحة الساحلية تراجعاً بنسبة 7,2% مسجلة 2,9 مليون طن.

وعلى المستوى المالي، حققت الوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2020 رقم معاملات قدره 1.940 مليون درهم، بارتفاع قيمته 4,7% مقارنة بسنة 2019. كما بلغت نتيجة الاستغلال 155,6 مليون درهم سنة 2020 مسجلة انخفاضاً بقيمة 17,6%، يعزى بالأساس إلى تأثير مخصصات الاستغلال نظراً للشروع في استغلال مشاريع استثمارية مهمة.

وسجلت الوكالة نتيجة صافية بقيمة 66,31 مليون درهم سنة 2020 مقابل 76,76 مليون درهم سنة 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت 13,6%.

فيما يتعلق بالاستثمارات، فقد أنجزت الوكالة خلال 2020 ما قدره 1.781 مليون درهم.

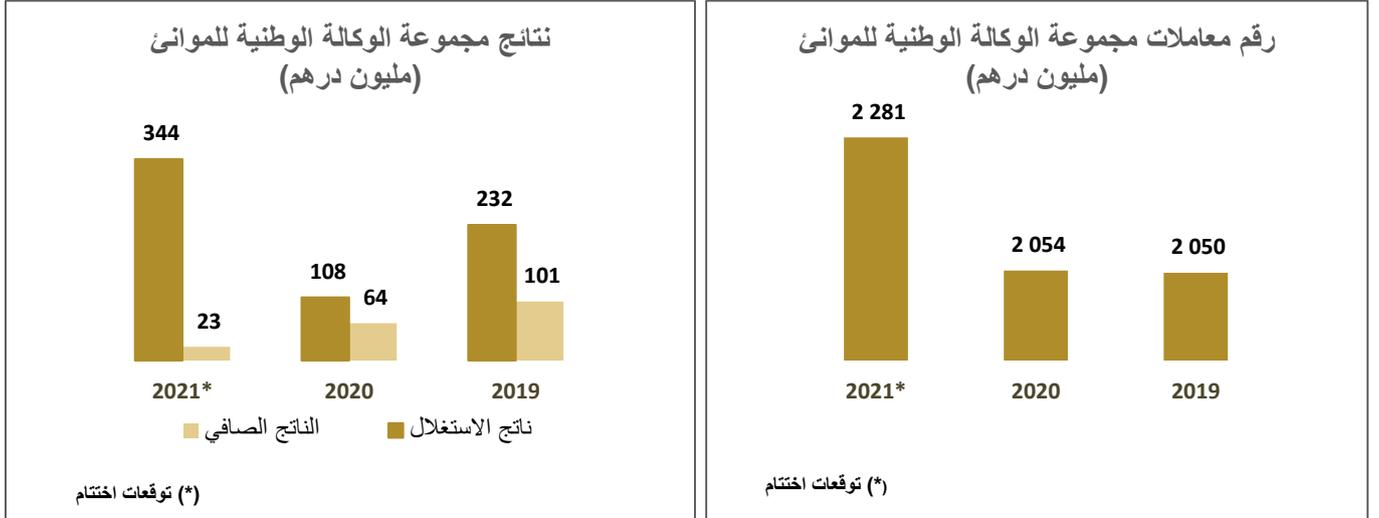
وبلغ رقم المعاملات المسجل حتى متم يونيو 2021 ما قدره 1.066 مليون درهم، وهو ما يمثل 48% من الميزانية السنوية، مسجلاً بذلك انخفاضاً بقيمة 3,3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. وقد بلغ رقم المعاملات المجمع حتى متم يونيو 2021 ما قدره 1.119 مليون درهم.

وتبلغ توقعات الاختتام لسنة 2021 برسم رقم المعاملات ما يناهز 2.281 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 11% مقارنة بإنجازات سنة 2020.

وقد استقر رقم معاملات مجموعة الوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2020 في 2.054 مليون درهم مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0,2% مقارنة بسنة 2019. وبلغت النتيجة الصافية المجمعة 64 مليون درهم مقابل 101 مليون درهم سنة 2019 مسجلة انخفاضاً بقيمة 37%، في حين سجلت نتيجة الاستغلال انخفاضاً بنسبة 53% حيث انتقلت من 232 مليون درهم في 2019 إلى 108 مليون درهم في 2020. وتناهز توقعات الاختتام لرقم المعاملات برسم سنة 2021 ما قدره 2.281 مليون درهم.

فيما يخص التوقعات، تعتزم الوكالة استثمار 2.481 مليون درهم خلال الفترة 2022-2024 موزعة كالتالي: 752 مليون درهم في سنة 2022 و960 مليون درهم في سنة 2023 و769 مليون درهم في سنة 2024.

وبخصوص الآفاق المستقبلية، ووفقاً للالتزامات المتخذة في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم تسريع الدراسات والمشاورات بهدف تقييم جدوى إعادة تنظيم قطاع الموانئ من أجل دعم نمو هذا القطاع وتعزيز نجاعة تسييره وتشجيع بروز فاعلين ذوي حضور قوي يمكنهم من مواجهة التحديات والرهانات الكبرى لهذا القطاع.



2.2.1. الوكالة الخاصة طنجة المتوسط

بلغت استثمارات الوكالة الخاصة طنجة المتوسط التي تم إنجازها منذ إطلاق المركب المينائي طنجة المتوسط الأول والثاني، ما قدره 103.000 مليون درهم متم 2020.

وقد تجاوز حجم الحمولة المعالجة خلال سنة 2020 ما قدره 81 مليون طن، أي بنسبة ارتفاع بلغت 23% مقارنة بسنة 2019. وقد بلغ هذا الحجم 52 مليون طن متم يونيو 2021.

وعلى إثر الشروع في استغلال ميناء طنجة المتوسط الثاني، تمت معالجة 5.771.222 حاوية في المركب المينائي خلال سنة 2020، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 18% مقارنة بسنة 2019. وللمرة الأولى يحتل ميناء طنجة المتوسط المرتبة الأولى على مستوى الموانئ المطلة على البحر الأبيض المتوسط، متقدما بذلك على موانئ فالنسيا وبيريا والجزيرة الخضراء حيث تمكن من احتلال المرتبة 24 عالميا من بين 500 ميناء لديها أنشطة في مجال معالجة الحاويات، ليؤكد بذلك ريادته على المستوى الإفريقي للمرة الرابعة على التوالي.

وقد تمت معالجة 358.175 عربة في المحطتين المخصصتين للمركبات بميناء طنجة المتوسط خلال سنة 2020، بانخفاض قدره 28% مقارنة بسنة 2019.

كما تمت معالجة 357.331 شاحنة للنقل الطرقي الدولي بميناء طنجة المتوسط خلال سنة 2020، ما يمثل نفس العدد المسجل سنة 2019 نظرا للتوقف الكلي لمجموعة من الأنشطة الصناعية خلال فترة الحجر الصحي وكذا الاستئناف التدريجي للأنشطة.

كما عرفت حركة المواد السائلة ارتفاعا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2019، بحمولة حجمها 7,9 مليون طن من الهيدروكربورات. وقد بلغت حركة المواد الصلبة المعالجة ما حجمه 303.705 طن مسجلة بذلك نموا نسبته 18% مقارنة بسنة 2019.

وسجل نشاط المسافرين تراجعاً بنسبة 75% نتيجة التوقف الكلي لحركة المسافرين وغلق الحدود البحرية تحت تأثير جائحة كوفيد-19.

وقد سجلت المنصة الصناعية بميناء طنجة المتوسط استثمارات صناعية من طرف الخواص بقيمة 2.600 مليون درهم مكنت من خلق 7.458 فرصة عمل جديدة. بالموازاة مع ذلك، تمت توسعة 8 وحدات صناعية. وتشتغل حاليا 1.100 شركة في مجموع مناطق أنشطة شركة ميناء طنجة المتوسط وتوفر ما يناهز 90.000 منصب شغل.

وبلغ حجم الاستثمارات التي أنجزتها مجموعة الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2020، ما قدره 1.325 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 2.114 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 63%.

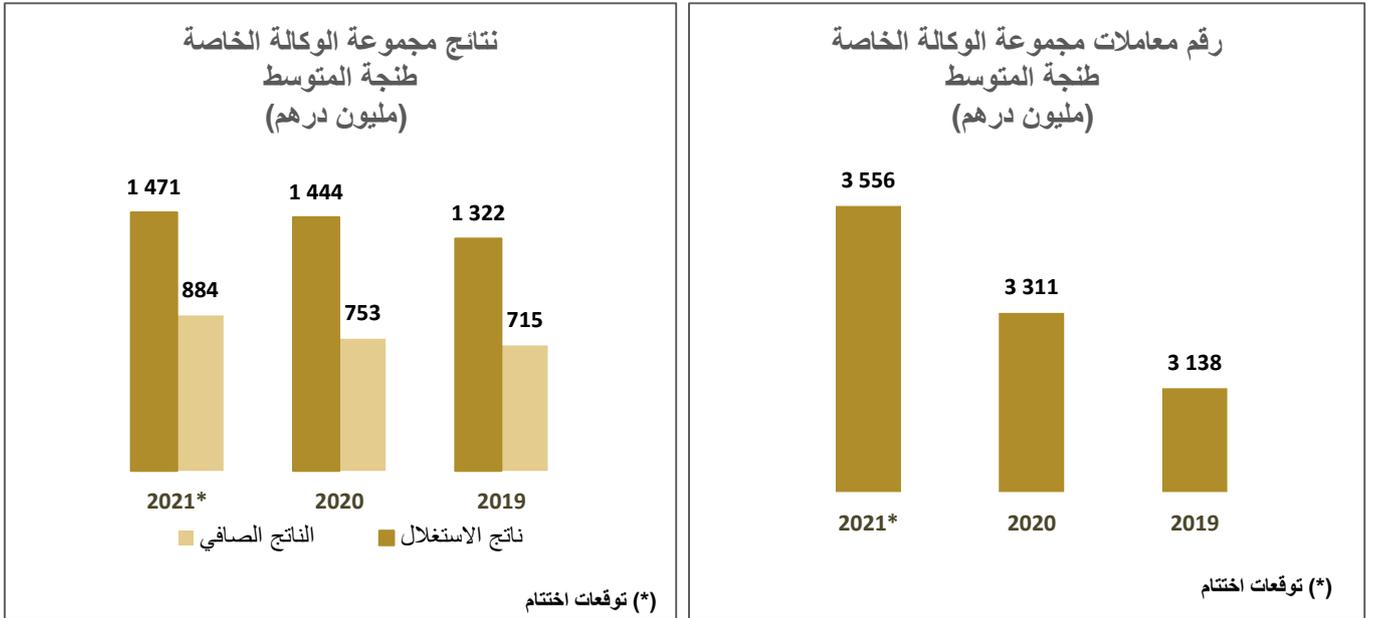
وعلى المستوى المالي، سجلت المجموعة خلال سنة 2020 رقم معاملات مَجْمَع بقيمة 3.311 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2019 ونتيجة صافية قدرها 753 مليون درهم.

ويناهز رقم المعاملات المتوقع إنجازَه برسم سنة 2021 ما قدره 3.556 مليون درهم حيث بلغت الإنجازات متم يونيو 2021 ما قدره 1.890 مليون درهم بينما تبلغ توقعات الاستثمار للمجموعة، ما يقارب 3.230 مليون درهم برسم نفس السنة.

وتقدر توقعات الاستثمار لمجموعة الوكالة الخاصة-طنجة-المتوسط برسم الفترة 2022-2024 بما يناهز 1.367 مليون درهم و1.358 مليون درهم و 1.339 مليون درهم على التوالي.

وفي إطار الرؤية الجديدة المتعلقة بالإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز نجاعة وتنافسية قطاع الموانئ ومن أجل تيسير بروز فاعل وطني في قطاع اللوجستيك المينائي، تم خلال سنة 2021 إبرام شراكة عمومية-عمومية من خلال دمج أفقي للأنشطة المينائية وذلك بين الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب).

وقد تم تنفيذ هذه العملية عبر تفويت حصة قدرها 35% لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، من أصل 60% تملكها الدولة في رأس مال شركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب)، وذلك بمبلغ مالي بقيمة 5.305,32 مليون درهم.



3.2.1. الناظر غرب المتوسط

سجلت سنة 2020 تراجعا في وتيرة إنجاز أشغال بناء ميناء الناظر غرب المتوسط، نتيجة للآثار السلبية للأزمة الصحية مما أدى إلى تأجيل موعد إنهاء المشروع الذي كان مبرمجا في 16 ماي 2022، علما أن نسبة إنجازَه قد بلغت 52,5% حتى متم 2020.

وقد بلغ إنجاز استثمارات شركة الناظر غرب المتوسط خلال سنة 2020 ما قدره 1.003 مليون درهم مقارنة مع توقعات قاربت 2.250 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 45%.

وتتمثل أهم الأنشطة التي تعتمزم شركة الناظر غرب المتوسط إنجازها، برسم سنة 2021، في مواصلة أشغال بناء الميناء وإحداث شركة مكلفة بتهيئة مناطق الأنشطة التابعة للمشروع وتعبئة العقار الضروري لها بالإضافة إلى تحيين الدراسات والتوقعات المالية للمشروع أخذا بعين الاعتبار المعطيات التقنية والاقتصادية الجديدة التي فرضتها الجائحة.

وتعتزم الشركة إنجاز استثمارات قدرها 2.478 مليون درهم خلال سنة 2021، بينما تناهز توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022-2024، ما قدره 2.624 مليون درهم و1.595 مليون درهم و632 مليون درهم، على التوالي.

وفيما يخص ربط الميناء بشبكة الطرق السيارة، فقد تم إبرام عقد مع شركة الطرق السيارة كصاحب مشروع منتدب من أجل تقديم المساعدة التقنية والقيام بالدراسات . وفيما يخص ربط الميناء بشبكة السكك الحديدية، فمن المُرتقب إحداث خط سكي يصل بين سلوان وميناء الناظور غرب المتوسط (50 كلم) والذي سوف يتم تمويله باللجوء إلى صندوق محمد السادس للاستثمار بتكلفة إجمالية تناهز 3.000 مليون درهم.

4.2.1. المكتب الوطني للمطارات

شهد المغرب نموا مطردا لحركة المسافرين خلال الفترة 2015-2019، حيث ارتفع المتوسط السنوي لعدد المسافرين بنسبة 9%، وارتفعت حمولة الشحن بنسبة 11% كما تزايدت حركة الطيران بنسبة 5%.

وقد تأثر القطاع السياحي خلال سنة 2020 بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19، مما خلف آثارا سلبية على نظام الطيران المدني. كما تدهورت بشكل كبير أنشطة المكتب الوطني للمطارات حيث انخفض عدد المسافرين بأكثر من 71% وحركة التنقل بنسبة 65% وحمولة الشحن الجوي بنسبة 36% والحركة الجوية بنسبة 59%.



ونظرا لتراجع أنشطة المكتب، انخفض رقم المعاملات بنسبة 63% حيث انتقل من 4.242 مليون درهم سنة 2019 إلى 1.581 مليون درهم سنة 2020. وانتقلت نتيجة الاستغلال من 1.321 مليون درهم إلى ناقص 1.374 مليون درهم كما انتقلت النتيجة الصافية من 566 مليون درهم إلى ناقص 1.918 مليون درهم.

ولمواجهة آثار الأزمة الصحية، وضع المكتب الوطني للمطارات مخططا لخفض التكاليف واتخذ إجراءات لدعم شركائه، ولا سيما شركات الطيران والشركات التي تقوم بأنشطة تجارية داخل المطارات، وقام من أجل ذلك بتعبئة القروض للوفاء بالتزاماته.

وقد تم إنجاز البرنامج الاستثماري لسنة 2020 بما يناهز 633 مليون درهم مقارنة بتوقعات بلغت 1.100 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 58%.

وسجلت حركة النقل الجوي حتى متم يونيو 2021 ما يقارب 2.473.988 مسافر مقابل 4.966.136 مسافر خلال نفس الفترة من سنة 2020.

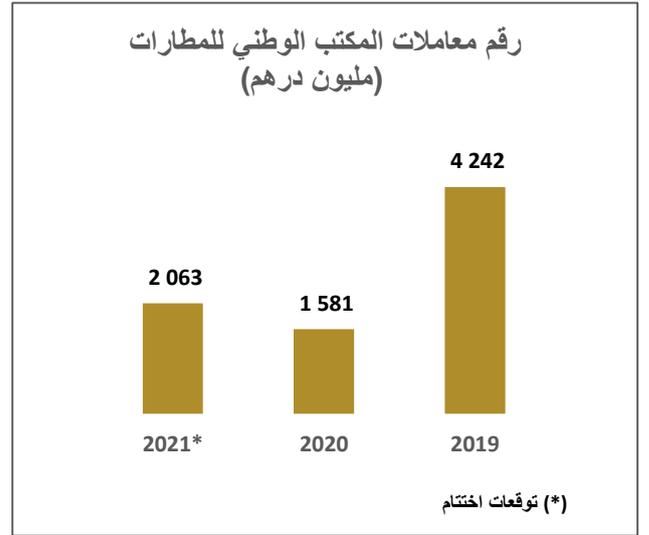
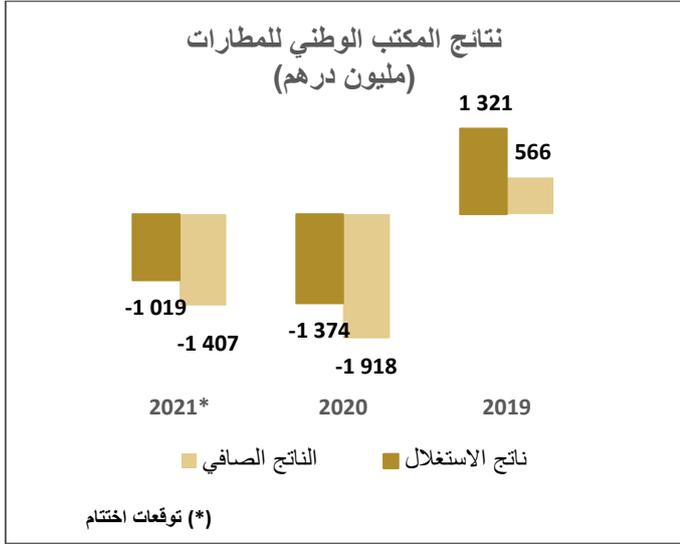
واستمرت هذه الوضعية خلال سنة 2021 في التدهور بسبب القيود المفروضة على السفر والتي استفحلت بعد ظهور طفرات جديدة من كوفيد-19 المستجد.

وتشير توقعات اختتام سنة 2021 إلى أن رقم المعاملات سيبلغ 2.063 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 31% مقارنة بسنة 2020 وذلك ارتباطا بالاستئناف التدريجي للرحلات الدولية اعتبارا من 15 يونيو 2021. وتقدر النتيجة الصافية المتوقعة لسنة 2021 بخسارة قدرها 1.407 مليون درهم. ويتوقع المكتب اختتام سنة 2021 باستثمارات قدرها 1.006 مليون درهم.

وفيما يخص الفترة 2022-2024، فمن المتوقع أن تعرف حركة المسافرين انتعاشا تدريجيا ابتداء من سنة 2022 نسبتته 60% مقارنة مع أداء سنة 2019 (15 مليون مسافر) و 80% خلال سنة 2023 (20 مليون مسافر) قبل أن يستقر النشاط، سنة 2024، في مستواه الاعتيادي والقريب من الأداء المسجل خلال سنة 2019 (25 مليون مسافر).

وفيما يتعلق بالبرنامج الاستثماري للفترة 2022-2024، فإن توقعات المكتب تناهز 1.548 مليون درهم في 2022 و 2.083 مليون درهم في 2023 و 1.828 مليون درهم في 2024. وسيتم تخصيص الحصة الأكبر من هذا الغلاف المالي للمشاريع المتعلقة بتوسيع وتهيئة المطارات (الرباط وطنجة وأكادير والداخلة وتطوان والحسيمة...).

وفيما يخص آفاق قطاع المطارات، فإنه من المزمع إبرام عقد برنامج بين الدولة والمكتب من أجل إرساء نموذج مؤسسي وتنظيمي جديد يهدف، خصوصا، إلى تحويل المكتب إلى شركة المساهمة قصد تعزيز استقلالية تسييره وخلق الظروف التي ستساهم في تسريع تنمية قطاع المطارات. وسيتم ذلك من خلال انفتاح المكتب على القطاع الخاص عبر إسناد الأنشطة التجارية لشركات تابعة وكذا عن طريق إبرام شراكات.



2. تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

1.2. الفلاحة

1.1.2. استراتيجية التنمية الفلاحية

بعد مضي عشر سنوات على تنفيذ مخطط المغرب الأخضر الذي جعل تعبئة الاستثمارات في قلب استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي، تم تحقيق إنجازات في مستوى الأهداف المسطرة. هكذا، تمكن القطاع الفلاحي ما بين سنتي 2008 و 2018 من جذب استثمارات وصلت قيمتها إلى 104.000 مليون درهم، 39% منها استثمارات عمومية و61% استثمارات خاصة.

في هذا الإطار، ارتفع الدعم المقدم من طرف الدولة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال صندوق التنمية الفلاحية بنسبة 112%. وقد تم تحقيق استثمار قدره 2,85 درهم عن كل درهم دعم ممنوح.

كما مكنت هذه الاستثمارات من تحقيق تحسن ملموس على مستوى مؤشرات أداء القطاع الفلاحي، وذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

على الصعيد الاقتصادي، عرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي ارتفاعا سنويا قدره 5,25%، في مقابل 3,8% بالنسبة لباقي القطاعات، وهو ما مكن من تحقيق زيادة في القيمة المضافة قدرها 47.000 مليون درهم. وانتقلت قيمة الصادرات الفلاحية من 15.200 مليون درهم سنة 2008 إلى 36.300 مليون درهم سنة 2018.

وعلى المستوى الاجتماعي، مكن مخطط المغرب الأخضر من خلق ما بين 250.000 إلى 300.000 منصب شغل إضافي. وقد تحقق ذلك، بالخصوص، بفضل توسيع الأراضي المزروعة وتنويع المحاصيل وتحسين الإنتاج.

وتميزت سنة 2020 كذلك بإطلاق جلالة الملك نصره الله للاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030» والتي تركز على دعامتين أساسيتين تتعلق الأولى بالعناية بالعنصر البشري فيما تهم الثانية ديمومة التنمية الفلاحية. وترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور تهدف بالخصوص إلى تمكين ما بين 350.000 و400.000 أسرة من ولوج الطبقة الوسطى في أفق 2030 وتمكين 3 إلى 4 ملايين فلاح من التغطية الاجتماعية وتعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية لفائدة المقاولين الشباب.

كما تتمثل الأهداف المسطرة في أفق سنة 2030 كذلك في تعزيز سلاسل الإنتاج الفلاحية من أجل الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي ومن الصادرات الفلاحية وتثمين 70% من الإنتاج وعصرنة قنوات التوزيع (12 سوق جملة للخضر والفواكه والأسواق الأسبوعية).

وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المنخرطة في استكمال مخطط المغرب الأخضر وفي إنجاز استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 في : المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ووكالة التنمية الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وشركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والشركة الوطنية لتسويق البذور والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والغرف الفلاحية.

2.1.2. وكالة التنمية الفلاحية

تقوم وكالة التنمية الفلاحية بمهام التنسيق والتخطيط وكذا التتبع والتقييم للمشاريع المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر (الدعامتين الأولى والثانية) واستراتيجية الجيل الأخضر 2030. وتتمثل أهم إنجازات مخطط المغرب الأخضر خلال سنة 2020 فيما يلي:

- **الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر:** إعطاء انطلاقة مشروعين للتجميع باستثمار يناهز 137 مليون درهم على مساحة إجمالية تصل إلى 1.317 هكتار مما رفع العدد الإجمالي للمشاريع التي تم إعطاء انطلاقتها منذ 2010 إلى 176 مشروعاً باستثمار متراكم بلغ 14.096 مليون درهم ومساحة إجمالية وصلت إلى 429.692 هكتار.
- **الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر:** الانتهاء من إنجاز 710 مشروعاً ومتابعة إنجاز 279 مشروعاً، أي ما مجموعه 989 مشروعاً باستثمار بقيمة 14.290 مليون درهم لفائدة 730.000 مستفيد.

وقد تميز الأسس الأول من سنة 2021 بعدة إنجازات، خصوصاً غرس 22.065 هكتار من الأشجار المثمرة وإعطاء الانطلاقة في 1.257 هكتار في إطار عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بالأراضي الفلاحية المملوكة للدولة.

كما تم توجيه مجهودات الوكالة من أجل تفعيل استراتيجية الجيل الأخضر 2030 من خلال أنشطة متعددة تهم على الخصوص هيكلة وتطوير العرض الخاص بتثمين الأراضي الجماعية وهيكله العرض الخاص بريادة الأعمال لدى الشباب في الخدمات الفلاحية والمجالات المرتبطة بها وكذا في خدمات الرقمنة بالإضافة إلى إعداد مقاربة جديدة للفلاحة التضامنية من الجيل الجديد ووضع مخططات فلاحية جهوية لاستراتيجية الجيل الأخضر.

وقد بلغت توقعات ميزانية استثمار الوكالة برسم سنة 2020 ما قدره 173,01 مليون درهم منها 155,29 مليون درهم برسم اعتمادات الأداء حيث بلغت الإنجازات 149 مليون درهم.

وبرسم ميزانية الاستثمار لسنة 2021، تم إنجاز ما قدره 12,36 مليون درهم حتى نهاية شهر يونيو 2021، مقابل توقعات بلغت 44,29 مليون درهم بينما تناهز توقعات الاختتام مبلغ 49 مليون درهم خلال نفس السنة.

وتتوقع الوكالة إنجاز استثمارات قدرها 67,8 مليون درهم برسم سنة 2022، و61,24 مليون درهم خلال سنة 2023 و63,94 مليون درهم برسم سنة 2024.

3.1.2. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

تحت تأثير انخفاض معدل التساقطات، انتقل حجم المياه الموزعة على مجموع الدوائر السقوية من 2.428 مليون متر مكعب من الماء في سنة 2019 ليصل إلى 2.145 مليون متر مكعب من الماء في سنة 2020، وذلك في مساحة مزروعة وصلت إلى 502.944 هكتار في 2020 مقابل 565.598 هكتار في 2019.

وعرفت مستحقات مياه الري التي لم يتم تسديدها من طرف الفلاحين بالنسبة لجميع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، انخفاضا مهما بنسبة 44% مقارنة بسنة 2019 (282 مليون درهم في سنة 2020 مقابل 502 مليون درهم في سنة 2019) في حين عرفت إصدارات المستحقات انخفاضا حادا بنسبة 39% (385 مليون درهم في سنة 2020 مقابل 626 مليون درهم في سنة 2019) متأثرة بتراجع حجم المياه الموزعة.

وفي هذا الإطار، ومن أجل دعم الفلاحين لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، منحت الدولة في يناير 2021 تمديدا لآجال تسديد أصل مبلغ الديون يمكن أن يصل إلى 3 سنوات مع الإعفاء من زيادات التأخير ورسوم التحصيل على الأصل الذي تم تسويته قبل انقضاء فترة التمديد.

وأنجزت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي سنة 2020 استثمارات بلغت 1.789 مليون درهم مقابل 2.340 مليون درهم سنة 2019.

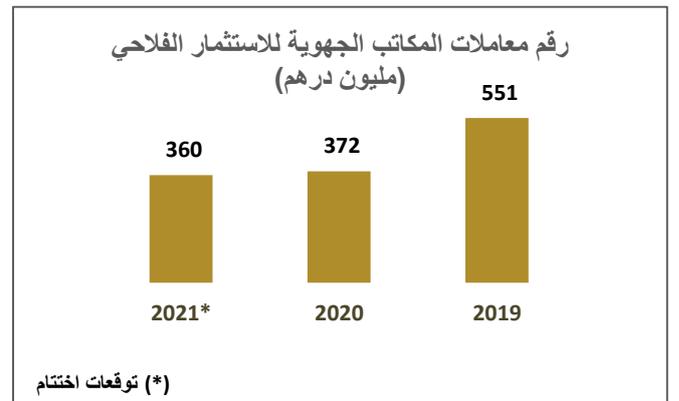
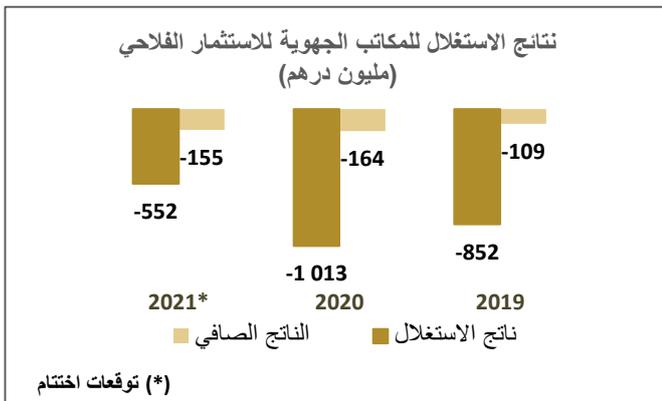
وتهم هذه الاستثمارات أساسا البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري وإعادة تأهيل دوائر التجهيزات الهيدرומائية الكبرى وتوسيع الدوائر السقوية.

وبلغ إجمالي الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2021 ما يناهز 553,4 مليون درهم، في حين وصلت ميزانية الاستغلال المنجزة 34% (281 مليون درهم من أصل 830 مليون درهم).

وتندرج هذه الاستثمارات في إطار الاتفاقية الإطار الموقعة في يناير 2020 أمام أنظار جلالة الملك نصره الله المتعلقة بإنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

فيما يخص السقي، تهم هذه الاتفاقية، على الخصوص، برنامج الاقتصاد في المياه في المجال الفلاحي بمبلغ إجمالي 14.700 مليون درهم تغطي مساحة 510.000 هكتار سيستفد منها 160.000 شخص.

ويتوقع أن يبلغ البرنامج الاستثماري للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ما قيمته 2.469 مليون درهم و2.235 مليون درهم و2.199 مليون درهم خلال سنوات 2022 و2023 و2024، على التوالي.



4.1.2. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

تواصل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية إنجاز استراتيجيتها لتعميم التحفيظ العقاري خصوصا في العالم القروي وذلك بهدف تحفيظ 10 مليون هكتار في أفق 2021.

وفي هذا الإطار، ورغم الإكراهات التي أملتتها جائحة كوفيد-19، كثفت الوكالة أنشطة التحفيظ في سنة 2020 بالنسبة للطلبات الجديدة (124.658 طلب أي بانخفاض 54% مقارنة بسنة 2019) وإصدار سندات جديدة للملكية العقارية (392.341 أي بارتفاع 22%) ووضع مخططات عقارية لأغراض التسجيل والتحفيظ العقاري (214.372 أي بزيادة 4%).

في هذا الصدد واعتبارا لتداعيات الجائحة، عرفت سنة 2020 انخفاضا في عدد التسجيلات في السجلات العقارية وعدد شهادات الملكية بنسب 16% و9% على التوالي مقارنة بسنة 2019، حيث وصلت إلى 722.473 عملية تسجيل و1.264.152 شهادة مسلمة. وقد حققت الوكالة حتى متم 2020 موارد بمبلغ 5.700 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 15% مقارنة بسنة 2019، مما أدى إلى تقليص مساهمتها في الميزانية العامة للدولة إلى 2.500 مليون درهم (مقابل 3.000 مليون درهم سنة 2019) وذلك دون احتساب مبلغ 1.000 مليون درهم كمساهمة في الصندوق الخاص لتدبير جائحة كوفيد-19.

وتم إنجاز 67% من ميزانية استثمار الوكالة المتوقعة برسم سنة 2020، أي مبلغ 473 مليون درهم.

وعرف الفصل الأول من سنة 2021 استئناف جميع أنشطة التحفيظ والمسح العقاري (السندات العقارية والشهادات المسلمة والتسجيلات في السجلات العقارية وإصدار الخرائط الأساسية...)

كما تواصلت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية تطوير عرض الخدمات الرقمية لفائدة المرتفقين والمهنيين بما فيها الأداء الإلكتروني حيث يغطي هذا العرض خدمات متنوعة (الاستثمارات والإشهار العقاري وشهادة الملكية والتصميم العقاري والمنتجات الخرائطية...).

علاوة على ذلك شرعت الوكالة خلال سنة 2021 في إطلاق برنامج نزع الصفة المادية عن عملية الإيداع والتوقيع الإلكتروني لملفات الموثقين، مما سيمكن بالإضافة للأداء الإلكتروني لرسم التسجيل العقاري من حذف الأرشيف المادي. وهكذا تم اعتماد التوقيع الإلكتروني لكل الوثائق المسلمة من طرف الوكالة وذلك باستخدام مفتاح التوقيع الإلكتروني البريد الفئة 3 حيث يقوم الموثقون بالتوقيع الآمن من الفئة 3 مع اعتماد طابع زمني لأي مستند يتم إيداعه عبر الإنترنت.

وقد بلغت موارد الوكالة حتى متم يونيو 2021 ما مجموعه 3.960 مليون درهم، بارتفاع قدره 73% مقارنة بيونيو 2020، وتمثل 61% من رقم معاملات سنة 2021 الذي من المتوقع أن يصل إلى 6.500 مليون درهم. وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما يناهز 268 مليون درهم بما يمثل 35% من ميزانية 2021 (763 مليون درهم).

وتبلغ توقعات موارد الوكالة 6.500 مليون درهم سنويا برسم سنوات 2022 و2023 و2024، في حين تبلغ توقعات ميزانية الاستثمار برسم هذه الفترة 720 مليون درهم و870 مليون درهم و680 مليون درهم، على التوالي.

2.2. الطاقة والماء والمعادن

1.2.2. الفوسفاط

في إطار تعزيز موقعه الريادي ومكانته التنافسية في السوق العالمية للفوسفاط، واصل المجمع الشريف للفوسفاط تنفيذ استراتيجيته المندمجة والمركزة على عدة دعائم، خاصة الرفع من القدرة الإنتاجية المنجمية والكيميائية وتخفيض تكاليف الإنتاج واعتماد سياسة تجارية أكثر نجاعة تروم خلق القيمة وتكريس موقع المجمع في الأسواق من خلال عقد شراكات وتحالفات استراتيجية وكذا عبر تبني استراتيجية للتمويل تعطي الأولوية لموارد مماثلة للأموال الذاتية.

وفي سياق متسم بجائحة كوفيد-19، تميزت سنة 2020 بانخفاض في العرض مرتبط بانخفاض الصادرات الصينية وبانخفاض مخزونات الهند والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يخص الطلب، فقد عرف الاستهلاك ارتفاعا هاما في الأسواق الرئيسية، وذلك بفعل الظروف المناخية المساعدة وارتفاع أسعار أهم المواد الأولية الفلاحية والذي تعزز بارتفاع الطلب الصيني على الصوجا والذرة.

وقد أفضت هذه الوضعية إلى ارتفاع في أسعار الأسمدة، وذلك بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته هذه الأسعار منذ الربع الثاني من سنة 2019. وبدت آثار هذه الزيادة أكثر وضوحا خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مع مواصلة نفس المنحى خلال الفصل الأول

من سنة 2021 والذي يتوقع أن يستمر خلال الفصل الثاني من سنة 2021. وانتقلت أسعار الأسمدة من 278 دولار للطن خلال شهر يناير 2020 إلى 379 دولار للطن في شهر دجنبر.

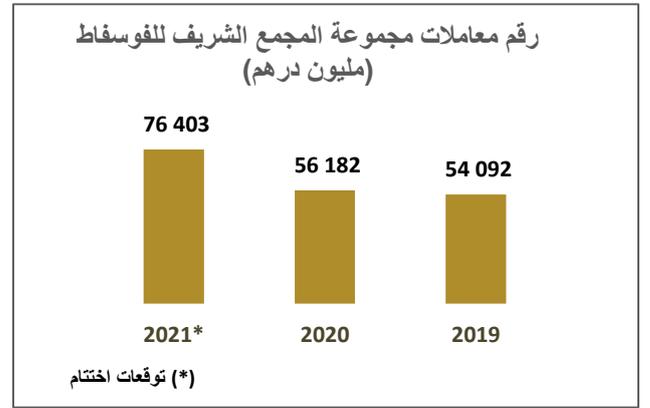
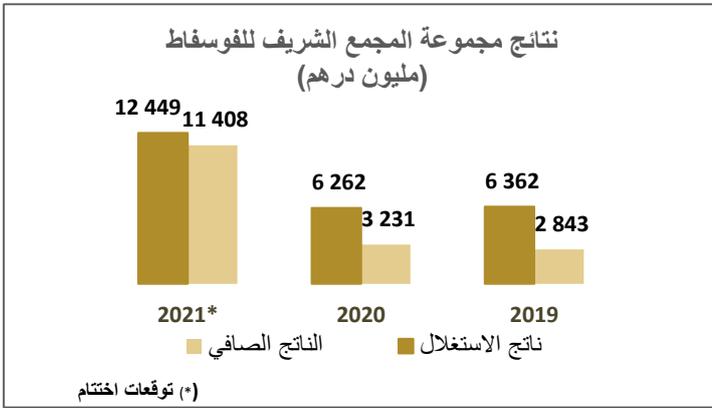
كما بلغ رقم المعاملات برسم سنة 2020 ما قيمته 56.182 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 4% مقارنة بسنة 2019.

أما فيما يخص البرنامج الاستثماري للمجمع، فقد بلغ مجموع الأداءات برسم سنة 2020 ما قيمته 9.260 مليون درهم، منها 3.500 مليون درهم مخصصة للتنمية الصناعية، وذلك بهدف توسيع القدرات الإنتاجية المنجمية للثمين الكيميائي.

وقد استقرت ديون التمويل المجمع لسنة 2020 فيما قدره 46.964 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 10% مقارنة بسنة 2019.

كما سجل رقم المعاملات ما مجموعه 32.479 مليون درهم، حتى متم يونيو 2021، أي بارتفاع قدره 18,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، في حين بلغت نفقات الاستثمارات خلال الفصل الأول من سنة 2021 ما قيمته 4.301 مليون درهم، في مقابل 5.087 مليون درهم مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، أي بانخفاض قدره 15,5%.

وفيما يخص توقعات الاختتام لسنة 2021، فيقدر رقم معاملات المجمع بحوالي 76.403 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 36% مقارنة بسنة 2020، في حين يقدر البرنامج الاستثماري بحوالي 14.061 مليون درهم.



2.2.2. المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

بالنسبة لأنشطة استكشاف النفط، وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي يعرفها قطاع الطاقة على المستوى العالمي بفعل تأثير جائحة كوفيد-19، يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مجهوداته لمواكبة شركائه الرئيسيين في تنفيذ برامجهم الاستثمارية، مع مواصلة استراتيجيته في البحث والترويج بغية جذب شركات نفطية جديدة للاستثمار بالمغرب. وفي هذا الإطار، قام المكتب خلال سنة 2020 باقتناء 1.250 كم من الزلائي ثنائي الأبعاد في حوض الزاك، وحفر تسعة عشرة (19) بئرا استكشافية والتوقيع على ثمانية (8) ملاحق تعديلية على اتفاقيات نفطية.

هكذا، بلغت استثمارات شركاء المكتب ما مجموعه 398 مليون درهم، حيث ساهم المكتب في جهود الاستثمار بحوالي 108 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالاستكشاف المنجمي، فقد همت أشغال البحث المنجزة خلال سنة 2020 ما عدده 47 هدفا في المناطق الواعدة في البلاد. وقد شملت هذه الأبحاث مجالات مختلفة (المعادن النفيسة والمعادن الأساسية والطاقة الحرارية الأرضية...).

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي، حقق المكتب خلال سنة 2020 رقم معاملات قيمته 195 مليون درهم، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 20% مقارنة بالسنة الماضية (243 مليون درهم). ويعزى ذلك بالأساس إلى آثار جائحة كوفيد-19 على انخفاض أسعار الغاز الطبيعي.

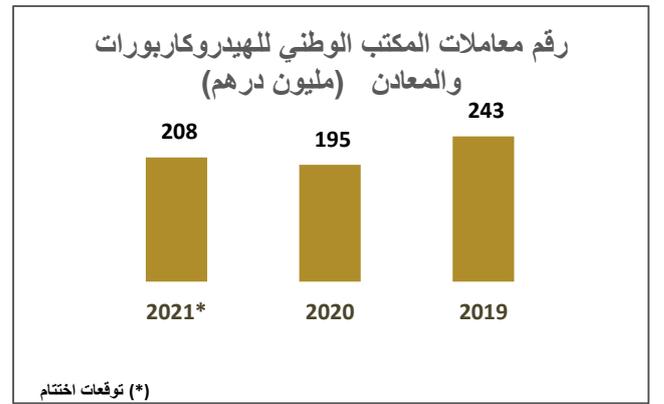
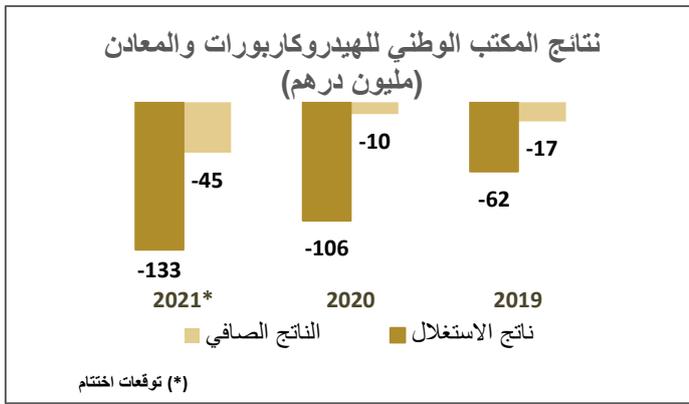
ويتوقع المكتب خلال سنة 2021 استثمارات يبلغ مجموعها 265 مليون درهم موجهة بالأساس لتمويل حصته في تطوير مشروع إنتاج الغاز بتندراة ومشروع تطوير آبار واعدة بالغرب من خلال مشروع "الغاز الطبيعي المضغوط" وتطوير مشروع مسقالة بالاعتماد على تمويل كلي من المكتب ومواصلة تطوير مشروع نيجريا-المغرب ومشروع توزيع وتسويق الغاز.

وبالاستناد إلى البنية التحتية المتوفرة، يجري إعداد استراتيجية وطنية للغاز تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز استعمال الغاز الطبيعي من خلال وضع مخطط لتطوير البنيات التحتية لنقل الغاز الطبيعي على مستوى التراب الوطني وذلك بإحداث مؤسسة لتدبير الشبكة الوطنية لنقل الغاز الطبيعي.

في هذا الإطار، يجري العمل على إحداث شركة تابعة للمكتب ستعمل على تدبير وتطوير البنيات التحتية الوطنية للغاز بشكل عام ولخط أنابيب الغاز المغرب العربي-أوروبا على وجه الخصوص، وذلك لحساب الدولة. كما ستواكب هذه الشركة مشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا-المغرب الذي تجري حاليا دراسات للجدوى بشأنه.

ويتوقع المكتب برسم سنة 2022 تحقيق رقم معاملات بقيمة 199,18 مليون درهم، بتراجع قدره 4% مقارنة بتوقعات الاختتام لسنة 2021 (208 مليون درهم) وبارتفاع نسبته 2% مقارنة بإنجازات سنة 2020 (195,4 مليون درهم).

وتصل توقعات البرنامج الاستثماري برسم سنوات 2022 و2023 و2024 إلى 240 مليون درهم و 181 مليون درهم و 292 مليون درهم، على التوالي.



3.2.2. تنمية الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن")

تهدف الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم إطلاقها سنة 2009 والتي تمت مراجعتها خلال 2015-2016 إلى تأمين تزويد البلاد بالحاجيات الضرورية من الطاقة عبر تنويع مصادر الإنتاج وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية، ومن ثم تقليص التبعية الطاقية للبلاد من 97% سنة 2018 إلى 82% سنة 2030.

وفي هذا الصدد، يحتل تطوير الطاقات المتجددة مكانة بارزة في تنزيل هذه الاستراتيجية، والتي تم سنة 2016 رفع أهدافها الأولية فيما يتعلق بقدرة إنتاج الطاقة الكهربائية المحددة في 42% إلى 52% في أفق سنة 2030، وذلك تبعا للتوجيهات الملكية السامية.

وبخصوص الإنجازات حتى سنة 2020، فقد تم تحقيق قدرة إجمالية من الطاقات المتجددة تبلغ 3.934 ميغاواط، وذلك من أصل قدرة إجمالية للإنتاج تبلغ 10.627 ميغاواط، حيث تبلغ حصة الطاقة المتجددة 37% من مزيج الكهرباء الوطني، في مقابل هدف أولي حدد في 42%.

وتتوزع القدرة المركبة من الطاقة المتجددة كما يلي:

- مشاريع الطاقة الشمسية: 747 ميغاواط (مشاريع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة: نور ورزازات 1 بقدرة 160 ميغاواط، ونور ورزازات 2 بقدرة 200 ميغاواط ونور ورزازات 3 بقدرة 150 ميغاواط ونور ورزازات 1 باستعمال نظام الألواح الضوئية بقدرة 177 ميغاواط موزعة على 3 محطات، وهي ورزازات 72 ميغاواط والعيون 85 ميغاواط وبوجود 20 ميغاواط إضافة إلى حظيرتين للطاقة الشمسية بقدرة 20 ميغاواط منجزة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: في عين بني مطهر و 40 ميغاواط في أرفود والموقع المتعلق بالمشروع الجاري تنفيذه نور تافيلالت بقدرة 120 ميغاواط)؛

- مشاريع الطاقة الريحية: 1.387 ميغاواط (الكدية البيضاء 50 ميغاواط وأموجدول 60 ميغاواط وطنجة I 140 ميغاواط وطرفاية 300 ميغاواط وأخفنيير 200 ميغاواط وحومة 50 ميغاواط وفم الواد 50 ميغاواط وجبل الخلاوي 120 ميغاواط وأفيتيسات 200 ميغاواط ومصنع الاسمنت 37 ميغاواط ومشاريع الطاقة الريحية ميدلت التي دخلت فالخدمة نهاية 2020 ب 180 ميغاواط)؛

- أكثر من 25 محطة للطاقة المائية بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1.800 ميغاواط.

وتبلغ التوقعات حتى متم سنة 2021 ما قيمته 80 ميغاواط إضافية من الطاقة الشمسية (الباقى من مشروع نور تافيلالت) و36 ميغاواط من الطاقة الريحية (مشروع الطاقة الريحية بالوليدية). ولم تتم برمجة أية مشاريع للطاقة المائية بالنسبة لسنة 2021. وهكذا، ستبلغ الطاقة الإضافية المتراكمة للطاقات المتجددة حتى متم سنة 2021 قدرة 4.050 ميغاواط، أي 37,6% من المزيج الكهربائي.

فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للطاقة، وبالنظر إلى المشاريع الجارية والمبرمجة، سيتم بلوغ هدف 42% سنة 2022 و52% سنة 2025. وبالنظر إلى التخطيط المتوقع من قبل مشغل الشبكة الوطنية للنقل، فإن حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء لسنة 2030 سترتفع إلى 64,3% من قدرة إجمالية مركبة متوقعة تبلغ 20.254 ميغاواط وهامش احتياطي نسبته 12,2%.

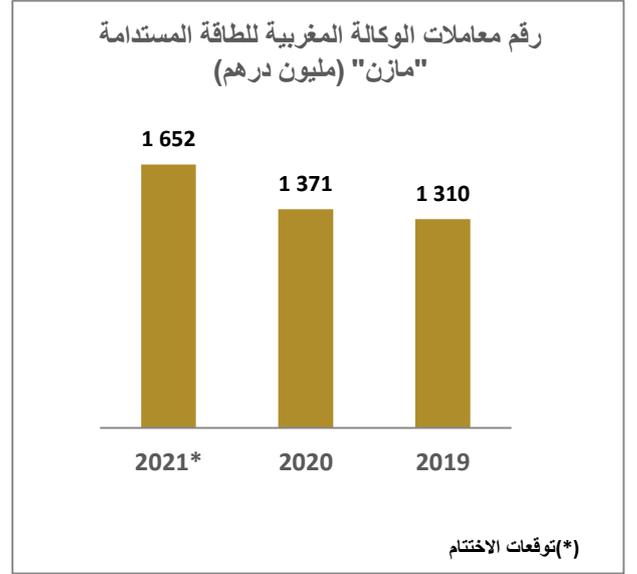
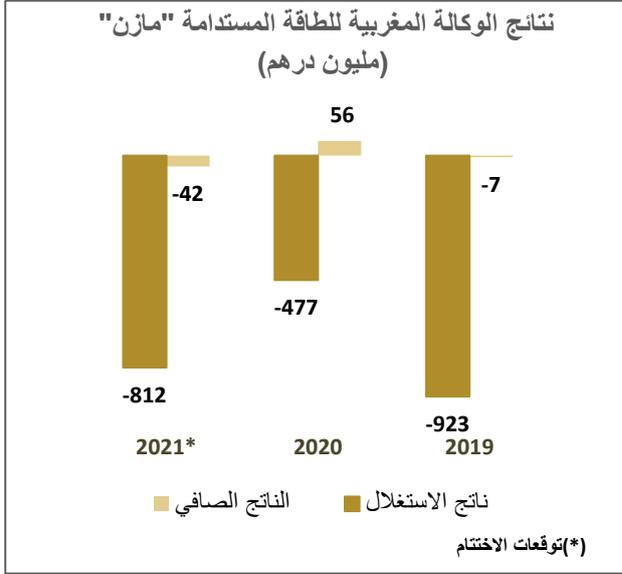
وتظهر حسابات الوكالة المغربية للطاقة المستدامة عند نهاية سنة 2020 نتيجة محاسباتية قدرها 56 مليون درهم، محققة بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بالخسارة المسجلة سنة 2019 (ناقص 7 ملايين درهم). ويعزى هذا التحسن إلى الزيادة في نتيجة الاستغلال بمقدار 446 مليون درهم على الرغم من أنها لا تزال سلبية (ناقص 477 مليون درهم مقابل ناقص 923 مليون درهم في سنة 2019). وسجل رقم المعاملات برسم سنة 2020 (1.371 مليون درهم) تحسنا ملحوظا نسبته 5% مقارنة بسنة 2019، في حين تبرز التوقعات برسم سنة 2021 (1.652 مليون درهم) ارتفاعا نسبته 21% مقارنة بإنجازات سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن العجز الناتج عن الفرق بين سعر شراء وبيع الكهرباء للمشاريع الثلاثة المستعملة للتكنولوجيا الحرارية في ورزازات قد بلغ سنة 2020 ما قيمته 446,23 مليون درهم، مقابل 448,75 مليون درهم مسجلة سنة 2019، وتبلغ نسبة تغطية هذا العجز بواسطة فائض الفوائد على القروض (370,32 مليون درهم) ما قيمته 83%، مما يقلص العجز الصافي برسم سنة 2020 إلى 76,1 مليون درهم.

وبلغت استثمارات الوكالة، خلال سنة 2020 (دون احتساب مشاريع المحطات الحرارية المدرجة في إطار اتفاقيات شراء الكهرباء ودون احتساب المشاريع الدولية) ما قدره 68,27 مليون درهم، في مقابل توقعات بقيمة 503,24 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 13,57%.

وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 46,55 مليون درهم، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 505,34 مليون درهم مقابل توقعات أولية بقيمة 525 مليون درهم.

ومن المتوقع أن تبلغ ميزانية استثمار الوكالة برسم الفترة 2022-2024 (باستثناء الاستثمارات المتعلقة بإنجاز محطات الطاقة المتجددة المدرجة باتفاقيات شراء الكهرباء وتكلفة تجهيز المواقع ذات الصلة) ما قيمته 1.867 مليون درهم سنة 2022 و601 مليون درهم برسم سنتي 2023 و2024 على التوالي.



4.2.2. إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب

1.4.2.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

قطاع الكهرباء

سجلت القدرة الإجمالية لإنتاج الكهرباء في متم سنة 2020 ما مجموعه 10.627 ميغاواط، حيث لم تسجل أي تطور مقارنة بسنة 2019، وذلك بعد إيقاف تشغيل محطة توليد الطاقة الحرارية المشغلة بالفيول في القنيطرة (300 ميغاواط) والشروع في استغلال حظيرة الطاقة الريحية ميمدلت (210 ميغاواط)، ومحطة الطاقة الشمسية بنظام الألواح الضوئية أرفود (مشروع الطاقة الشمسية تافيلالت) قدرتها 40 ميغاواط.

وقد بلغ الطلب على الطاقة 38.371,5 جيجاواط، مقابل 38.853 جيجاواط سنة 2019، أي بانخفاض قدره 1,2% مع تسجيل ارتفاع في الواردات بنسبة 62,8% وانخفاض في الصادرات بنسبة 57,1%.

هكذا، بلغت الصادرات من الطاقة الكهربائية ما مجموعه 623,6 ميغاواط مقابل 1.453 ميغاواط سنة 2019، مسجلة مداخيل بقيمة 75 مليون درهم (مقابل 568 مليون درهم سنة 2019)، في حين بلغت الواردات 855,9 ميغاواط بقيمة 271 مليون درهم (مقابل 526 ميغاواط و176 مليون درهم سنة 2019).

وقد تميزت سنة 2020 بانخفاض الإنتاج الحراري للطاقة المعتمد على الغاز الطبيعي بنسبة 26,4% وبزيادة الإنتاج الحراري المعتمد على الفحم (+1,1%) وبانخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية (باستثناء محطة تحويل الطاقة) بنسبة 31,3%.

وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في سنة 2020 ما مجموعه 38.754,5 جيجاواط، في مقابل 40.348 جيجاواط سنة 2019، بما فيها 7.889,7 جيجاواط تم إنتاجها بمحطات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (أي بنسبة 20% من الطلب). ويتوزع إجمالي الطاقة المنتجة بين 31.044 جيجاواط من المصادر الحرارية التقليدية (الفحم والغاز الطبيعي والبترو) و1.290 جيجاواط من الطاقة الكهرومائية (ناقص 22%) و4.516 جيجاواط من الطاقة الريحية (ناقص 3%) و1.546 جيجاواط من الطاقة الشمسية (ناقص 4%).

وقد بلغت إنجازات البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء) خلال سنة 2020 ما قيمته 3.600 مليون درهم، أي بنسبة 96,6% من التوقعات، مقابل إنجازات بلغت 4.070 مليون درهم سنة 2019.

وناهزت إنجازات الاستثمار حتى نهاية شهر يونيو 2021، حوالي 1.400 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 29,4% مقارنة بتوقعات الاختتام المقدرة في 4.763 مليون درهم.

وتقدر توقعات الاستثمار للفترة 2022-2024 بمبلغ إجمالي قدره 18.163 مليون درهم موزعة على النحو التالي: 5.554 مليون درهم في سنة 2022، و 7.125 مليون درهم في سنة 2023 و 5.484 مليون درهم في سنة 2024.

قطاع الماء الصالح للشرب

بلغ إنتاج الماء الصالح للشرب لسنة 2020 صبيبا قدره 1.257 مليون متر مكعب (بزيادة 4,2% مقارنة بسنة 2019) ومبيعات بقيمة 1.021 مليون متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك، تولى المكتب تدبير خدمة توزيع الماء الصالح للشرب على مستوى 28 مركزا لفائدة ساكنة إجمالية يبلغ عددها 79.600 نسمة. كما تكفل بتدبير 7 مراكز جديدة للتطهير السائل. ويبلغ عدد الزبائن المستفيدين من الماء الصالح للشرب حتى متم سنة 2020 ما مجموعه 2,38 مليون.

وبلغت إنجازات الاستثمارات لسنة 2020 ما قيمته 4.694 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 91%. وتتعلق هذه الإنجازات بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري (2.671 مليون درهم) وفي الوسط القروي (1.178 مليون درهم) والتطهير السائل (845 مليون درهم).

وقد تم تحديد توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 في 5.458 مليون درهم، منها 3.145 مليون درهم خاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري، و 1.400 مليون درهم بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي، و 913 مليون درهم فيما يتعلق بالتطهير السائل. وقد بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2021 2.120 مليون درهم في حين تقدر توقعات الاختتام بحوالي 4.367 مليون درهم.

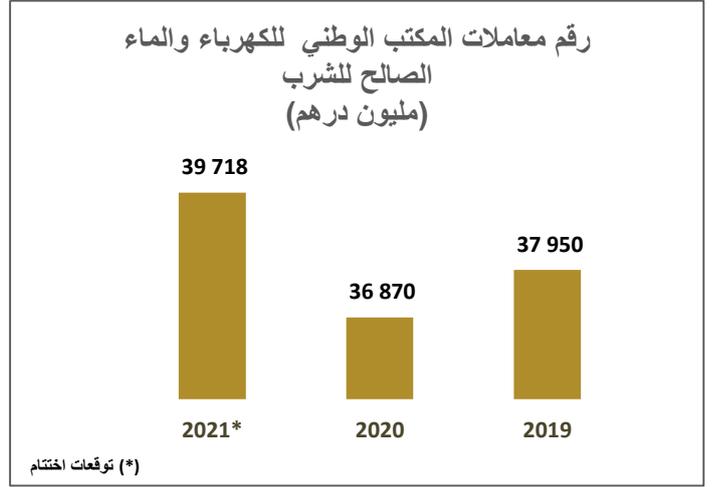
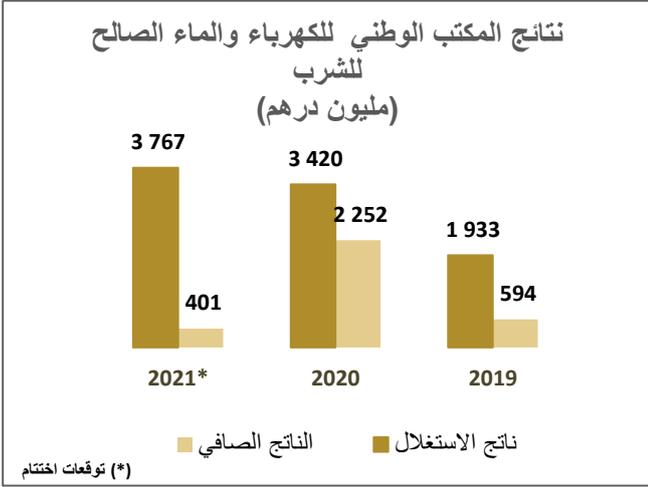
وفيما يتعلق بالفترة 2021-2025، يعتزم المكتب، فيما يخص قطاع الماء، إنجاز برنامج استثماري بقيمة 26.000 مليون درهم، منها 21.700 مليون درهم مخصصة لقطاع الماء الصالح للشرب و 4.300 مليون درهم للتطهير السائل.

ومن المتوقع أن تعرف الفترة 2022-2024 تحسنا في معدل الولوج للماء الصالح للشرب في العالم القروي لينتقل من 97,8% عند متم سنة 2020 وإلى 99,4% عند متم سنة 2024.

وقد تم إعداد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي طبقا للتعليمات الملكية السامية. وتبلغ مساهمة المكتب فيما يتعلق بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي ما قيمته 1.800 مليون درهم لخدمة 2.194 دوارا مستهدفا ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. ووصل عدد الدواوير المستفيدة حتى متم سنة 2020 إلى 2.001 أي بنسبة التزام قدرها 83%.

وقد كان لأزمة كوفيد-19 تداعيات سلبية على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال انخفاض معدل تحصيل المدخيل، خاصة في الأشهر الأولى من إعلان حالة الطوارئ الصحية، حيث عرفت نسبة التحصيل انخفاضا بأكثر من 60% مقارنة بالمعدلات الاعتيادية. وقد بدأت هذه الوضعية في التحسن تدريجيا اعتبارا من شهر يونيو 2020، مع تسجيل فوارق هامة مقارنة بالأهداف المسطرة من حيث تحصيل المدخيل.

ولمعالجة هذه الوضعية وللحد من تداعياتها على خزينة المكتب والحفاظ على وتيرة منتظمة فيما يخص أداء مستحقات الموردين والشركاء، بما في ذلك تسديد أقساط الديون، قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتعبئة أدوات تمويل متنوعة بما فيها تأخير سداد الديون البنكية وإقامة خطوط للسيولة وتعبئة ديون بشروط تفضيلية مع تأخير آجال أداءها وذلك بدعم من الدولة.



2.4.2.2. وكالات التوزيع

بهدف الرفع من الفعالية والتطوير المتناسق لخدمات التوزيع، يعرف قطاع التوزيع حاليا عملية إعادة هيكلة ترمي بالخصوص إلى إحداث شركات جهوية متعددة الخدمات لتحل محل الفاعلين الحاليين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والجماعات). وستتولى هذه الشركات تقديم الخدمات من أجل ضمان تدبير عصري وأكثر فعالية. وسيتم في مرحلة أولى تنزيل المخطط المؤسسي الجديد على مستوى أربع جهات وهي الدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفي وسوس-ماسة وكلميم-السمارة على أن يتم تعميمه فيما بعد على باقي جهات المملكة.

وفي انتظار ترسيخ الورش سالف الذكر، تواصل وكالات التوزيع المستقلة المساهمة في تنمية مناطق أنشطتها من خلال تعميم وتوسيع خدمات التوزيع وإنجاز المشاريع المهيكلية الكبرى، لاسيما محطات معالجة المياه العادمة والتي من شأنها ضمان استدامة التوازنات البيئية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من قبل وكالات التوزيع من تحقيق زيادة مهمة في عدد الزبناء الذي انتقل من 3,79 مليون مشترك سنة 2011 إلى 5,93 مليون مشترك سنة 2020، أي بمعدل ارتفاع سنوي متوسط يصل إلى 5,11%. ويتوقع أن يشهد القطاع توسيع خدماته لتغطي 7,05 مليون مشترك في أفق 2024.

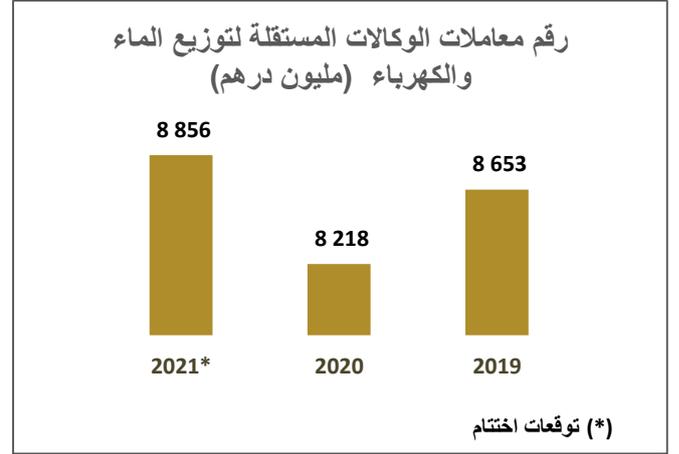
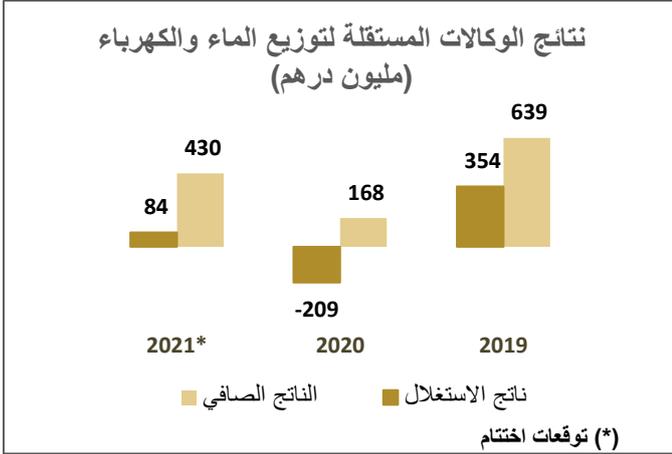
بالإضافة إلى ذلك، تواصل وكالات التوزيع إنجاز برامج عملها الهادفة إلى الحفاظ على مستويات نجاعة أداء شبكات التوزيع وتحسينها بهدف تحقيق نسب مردودية جيدة تبلغ 78% فيما يتعلق بشبكة الماء الصالح للشرب و 94,44% فيما يخص شبكة الكهرباء في أفق 2024.

وقد بلغ البرنامج الاستثماري المنجز برسم سنة 2020 ما يناهز 1.543 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 5% مقارنة بسنة 2019. وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 521,58 مليون درهم، في حين تقدر توقعات الاختتام بحوالي 2.722 مليون درهم.

وبخصوص توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022-2024، فتبلغ 8.558 مليون درهم موزعة كالتالي: 3.331 مليون درهم في سنة 2022 و 2.791 مليون درهم في سنة 2023 و 2.436 مليون درهم في سنة 2024.

وبفعل تأثير جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض الاستهلاك، عرف رقم معاملات وكالات التوزيع الاثني عشر انخفاضا بنسبة 5%، حيث انتقل من 8.653 مليون درهم في سنة 2019 إلى 8.218 مليون درهم في سنة 2020. ومن المتوقع تسجيل رقم معاملات بقيمة 8.856 مليون درهم سنة 2021.

ويتوقع أن تعود أنشطة الوكالات لحجمها الطبيعي حيث من المنتظر أن يعرف رقم المعاملات تطورا إيجابيا لينتقل من 9.240 مليون درهم سنة 2022 إلى 9.560 مليون درهم سنة 2023 ثم 9.800 مليون درهم سنة 2024.



3.2. السياحة (المكتب الوطني المغربي للسياحة)

سجل قطاع السياحة خلال سنة 2020 انخفاضا حادا في عدد الوافدين وفي المداخيل، وذلك بفعل الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الإطار، عرفت المداخيل السياحية تراجعا نسبته 18% حتى نهاية شهر غشت 2021 مقابل ناقص 53% برسم السنة الماضية، أي بمجموع خسائر ناهزت 4.300 مليون درهم. كما تراجع حجم الوافدين حتى نهاية يوليو 2021 بنسبة 11,4% مقابل ناقص 72,8% في السنة الماضية وانخفضت ليالي المبيت بنسبة 17,9% حتى نهاية يوليو 2021 مقابل ناقص 65,3% برسم سنة 2020.

وقد كان لهذا المنحى التنزلي أثرا سلبيا على المكتب الوطني المغربي للسياحة والذي تضرر على المستوى الميزانياتي بشكل كبير بفعل الآثار السلبية للأزمة التي طالت حتى ميزانية سنة 2021.

وبفعل تعليق الرحلات الجوية من وإلى المغرب، عرفت مداخيل الرسم على النقل الجوي انخفاضا قويا نسبته 49%، مسجلة 218,5 مليون درهم عند نهاية سنة 2020 مقابل 430 مليون درهم سنة 2019. وقد عرفت هذه المداخيل ارتفاعا طفيفا خلال الربع الأول من سنة 2021.

كما تراجعت المداخيل برسم ضريبة الإنعاش السياحي لتنتقل من 143 مليون درهم سنة 2019 إلى 71,5 مليون درهم عند متم سنة 2020.

وفيما يخص الاستثمارات، فقد حقق المكتب خلال سنة 2020 إنجازات بقيمة 768 مليون درهم. وتتعلق أهم المشاريع التي تم الالتزام بها بعقود شراكة مع شركات الطيران ومنظمي الرحلات السياحية ووكالات الأسفار والحملات الدعائية.

ويبلغ برنامج الاستثمار المتوقع برسم سنة 2021 ما قيمته 776 مليون درهم والتي تبقى الالتزامات بشأنها مرهونة بتوقعات المداخيل (الرسم على النقل الجوي وضريبة الإنعاش السياحي). وقد بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 67,12 مليون درهم، في حين تصل توقعات اختتام السنة إلى 488 مليون درهم.

وتقدر التوقعات المتعددة السنوات برسم الاستثمارات بحوالي 784 مليون درهم سنة 2022 و792 مليون درهم سنة 2023 و800 مليون درهم سنة 2024.

ويعتزم المكتب الانخراط في مخطط مكثف من أجل إنعاش القطاع السياحي بهدف الحفاظ على تموقع وتنافسية وجهة المغرب في سياق استعادة الأسواق والمنافسة المتزايدة المنتظرة خلال فترة ما بعد الأزمة الصحية.

ويتضمن هذا المخطط برنامجا خاصا بإنعاش السياحة الداخلية وآخر أوسع نطاقا يهتم السياحة الدولية ويرتكز حول هيكلة عرض مغربي يتلاءم مع السياق الحالي وكذا حملات للتواصل والترويج مخصصة للأسواق الرئيسية ومنظمي الرحلات السياحية.

4.2. الخدمات البريدية والسمعية-البصرية

1.4.2. البريد

واصل بريد المغرب خلال سنة 2020 تنفيذ مشاريعه لتنمية وتعزيز أنشطته، وذلك عبر إحداث شركة تابعة بشراكة مع البريد الفرنسي بغرض تطوير توزيع طرود التجارة الإلكترونية وتوقيع اتفاقيات شراكة مع فاعلين دوليين في مجال اللوجستيك من أجل تعزيز تموقع المغرب باعتباره قطبا لتدفقات التجارة الإلكترونية الموجهة إلى أوروبا وإفريقيا.

وحققت شركة بريد المغرب خلال سنة 2020 رقم معاملات قيمته 877 مليون درهم، بانخفاض قدره 11,5% مقارنة بسنة 2019، ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع نشاط الإرساليات والذي يسجل منحى تنازليا زادت حدته بفعل جائحة كوفيد-19.

هكذا، عرفت النتيجة الصافية لسنة 2020 انخفاضا قدره 69,4% مقارنة بسنة 2019، لتصل إلى 45 مليون درهم في مقابل 147 مليون درهم السنة الماضية.

وبلغت قيمة الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما مجموعه 95 مليون درهم، وهو ما يمثل 47% من التوقعات.

وتتوقع الشركة اختتام السنة المالية 2021 برقم معاملات قيمته 959 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 9% مقارنة بسنة 2020. وخلال الفصل الأول من سنة 2021، حققت الشركة رقم معاملات قيمته 419 مليون درهم، وهو ما يمثل 44% من توقعات الاختتام.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة خلال الأسدس الأول من سنة 2021 ما مجموعه 50 مليون درهم، وهو ما يمثل 29,4% من توقعات الاختتام (170 مليون درهم).

وتبلغ توقعات الاستثمارات برسم سنوات 2022 و2023 و2024 ما قيمته 305 مليون درهم و171 مليون درهم و102 مليون درهم، على التوالي.

وستعرف شركة بريد المغرب إعادة هيكلة عميقة بهدف ضمان استمراريته، خصوصا من خلال إعادة تموقعها حول الأنشطة ذات النمو الواعد (الطرود والبريد والرقمنة...) وترشيد محفظتها وكذا تقليص تكاليفها التشغيلية.

وفي سياق يتسم بالأزمة الصحية، قامت الشركة البنكية التابعة البريد بنك بتطوير عرض للدعم والتضامن من خلال تمديد آجال الاستحقاق من مارس إلى يونيو 2020، وذلك بالنسبة للقروض العقارية والقروض الاستهلاكية الممنوحة للزبناء من الأشخاص الذاتيين المتضررين جراء الأزمة الصحية وتوزيع مساعدات الدولة على المواطنين من خلال وضع شبكتها من الوكالات والشبابيك الأتوماتيكية رهن إشارة المرتفقين. وقد ساهمت شركة البريد بنك في صندوق تدير جائحة كورونا بمبلغ 100 مليون درهم.

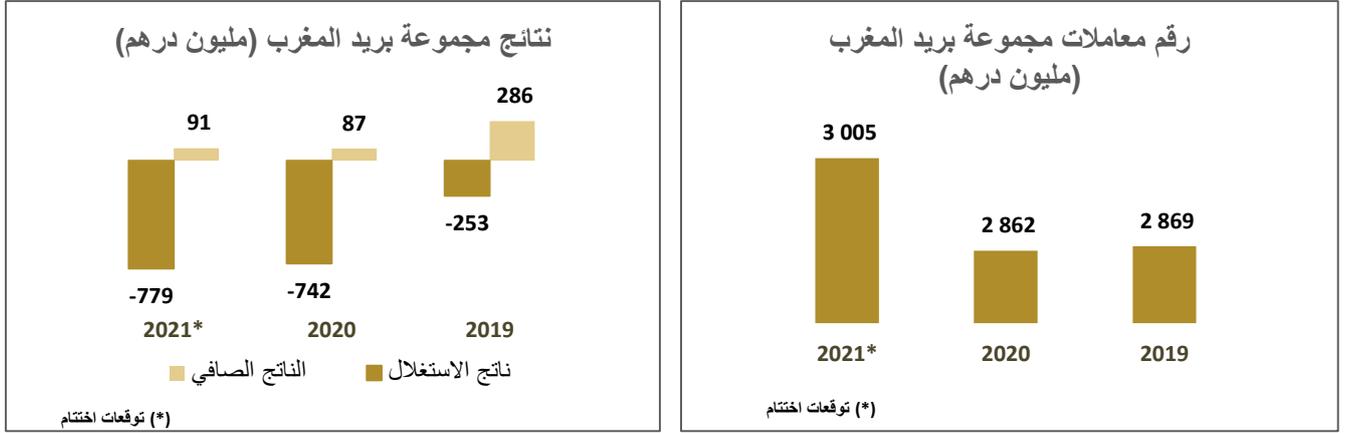
وحقق البريد بنك خلال سنة 2020 ناتجا بنكيا صافيا قيمته 2.084 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 11%. وقد بلغت النتيجة الصافية 109,3 مليون درهم مقابل 131,2 مليون درهم خلال سنة 2019، أي بانخفاض قدره 17%.

وفيما يتعلق بمجموعة بريد المغرب، فقد بلغ رقم المعاملات المجمع لسنة 2020 ما قيمته 2.862 مليون درهم، مسجلا انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2019 (ناقص 0,2%) كما بلغت النتيجة الصافية للمجموعة 87 مليون درهم بانخفاض قدره 70% مقارنة بسنة 2019.

وتهدف التوجهات الاستراتيجية للبريد بنك إلى ترشيد النموذج الاقتصادي الخاص بالخدمات البنكية ذات الدخل المنخفض من أجل تحسين الجودة وترشيد تكلفة الخدمات المالية وتعزيز تموقع البنك في سوق المهنيين والمقاولات الصغيرة جدا بهدف استقطاب 1% من حصة السوق والرفع من حصتها بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج بهدف إيصالها إلى 2,5%. ويتم دعم هذا المخطط التنموي باستراتيجية لرقمنة الخدمات المقدمة للزبائن.

وتجدر الإشارة إلى القرار الذي اتخذته الدولة المساهمة، في فبراير 2021، بالقيام بإعادة هيكلة رأسمال المجموعة وذلك بتحويل رأسمال شركة البريد بنك المملوك من طرف بريد المغرب لفائدة الدولة.

كما قام "البريد بنك"، في إطار التآزر بين مكونات القطاع العام، بالتوقيع في يونيو 2021 على اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تهدف إلى تحسين وتقريب الخدمات المقدمة للمواطنين (رخص السياقة والبطائق الرمادية...)، وذلك اعتمادا على شبكة "البريد بنك" الممتدة على مجموع التراب الوطني والتي ستمكن من تخفيض مهم في التكاليف لفائدة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية ومن تسجيل رقم معاملات إضافي لفائدة البريد بنك.



2.4.2. المجال السمعي البصري

كان للإصلاحات التي أجريت على القطاع السمعي البصري خلال العشرين سنة الماضية والتي همت بالخصوص تحرير القطاع وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتحويل وحدات إدارية (الإذاعة والتلفزة المغربية والمصلحة المستقلة للإشهار سابقا) إلى شركة المساهمة "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة" وتطوير التلفزيون الرقمي الأرضي، أثارا ملموسة على تعزيز قدرات ونضج القطاع من خلال بروز عرض متنوع (ما يقارب 20 إذاعة و10 قنوات تلفزيونية...) والتحديث التكنولوجي لأدوات الإنتاج وهو ما مكن الفاعلين من الاضطلاع بدورهم الهام في خدمة القضايا الوطنية.

على الرغم من ذلك، يواجه القطاع السمعي البصري العمومي حاليا تحديات كبرى، خاصة التحولات العميقة التي يعرفها المشهد الإعلامي على المستويين الدولي والوطني عبر تجزئة وعولمة العرض السمعي البصري والتطور الرقمي وتعدد قنوات البث وتعميم الولوج للإنترنت بالإضافة إلى الوزن المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي والعجز الهيكلي للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ولشركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفي بالإضافة إلى انكماش سوق الإعلانات.

وبغية استباق هذه التطورات وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إجراء إصلاح عميق للقطاع العام، قامت الدولة في ماي 2021 باستكمال عملية إعادة هيكلة شركات القطب السمعي البصري العمومي والتي سيتم تنزيلها وفق المخطط التالي:

- **في مرحلة أولى:** هيكلة شركة قابضة عمومية للتلفزة تمتلك فيها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 100% من رأسمال كل من شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفي، وذلك من أجل تثمين التآزر وإدخال التحسينات الضرورية، خاصة فيما يتعلق بالحكامة ومحتوى البرامج التي يتم بثها والتمويل والآثار على نجاعة الأداء واستدامة الخدمة العمومية؛

- **في مرحلة ثانية:** إدماج محتمل لفاعلين آخرين ضمن الشركة القابضة المذكورة.

وتكمن الغاية القصوى لمخطط إعادة هيكلة القطاع في إرساء قطب سمعي بصري عمومي أكثر نجاعة، موجه لتحقيق أفضل للتآزر والتكامل وفي امتلاك نموذج اقتصادي مستدام قادر على تلبية طموحات المملكة.

1.2.4.2. الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

أبرزت جائحة كوفيد-19 التي بدأت في الانتشار منذ شهر مارس 2020 مدى أهمية دور الإعلام العمومي. هكذا، ولتتبع تطور هذه الجائحة، لجأت غالبية الأسر المغربية بالأساس إلى الإذاعة والتلفزيون الوطني (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الدراسات

والإنتاجات السمعية البصرية وقناة ميدي-1 تيفي) بنسبة تصل إلى 87%. وجاءت وسائل التواصل الإجتماعي وراءها بنسبة ضعيفة قدرها 6%.

وعرفت أهم المؤشرات التقنية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2020 تطورا إيجابيا يتمثل فيما يلي:

- متابعة القنوات التلفزيونية الثمانية من قبل 15,5 مليون مشاهد كمعدل يومي، وهو ما يمثل نسبة مشاهدة قدرها 26,6% ؛
- متابعة القنوات الإذاعية الخمس للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من قبل 6,7 مليون مستمع، وهو ما يمثل نسبة استماع قدرها 24,8% ؛
- دعم التعليم في سياق متمسم بجائحة كوفيد-19: قامت الشركة ببث 2.796 ساعة من الدروس عن بعد والمخصصة للدعم المدرسي وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية؛
- تسريع التحول الرقمي وضمان يقظة رقمية استراتيجية وعملياتية.

وقد تم تمويل أنشطة وبرامج الشركة خلال سنة 2020 بفضل إعانة الدولة التي بلغت 1.100 مليون درهم وعائدات الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري التي بلغت 260 مليون درهم وكذا من خلال صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي والتي بلغت 120 مليون درهم، علما أن مداخيل بيع المساحات الإعلانية بلغت 117,1 مليون درهم (دون احتساب الرسوم) مقابل توقعات ناهزت 100 مليون درهم (دون احتساب الرسوم)، أي بمعدل إنجاز قدره 117% وذلك على الرغم من التراجع الذي عرفه سوق الإعلانات بفعل جائحة كوفيد-19.

وبلغت الاستثمارات المنجزة سنة 2020 ما قيمته 119 مليون درهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة)، وذلك من أصل توقعات قيمتها 195 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 61%.

وانتقل رقم معاملات الشركة من 570 مليون درهم سنة 2019 إلى 362 مليون درهم سنة 2020، مسجلا انخفاضا قدره 36,5%. وتصل توقعات اختتام سنة 2021 إلى 560 مليون درهم.

وسجلت الشركة خلال سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها ناقص 23 مليون درهم، في مقابل نتيجة صافية سلبية بلغت ناقص 4,8 مليون درهم في سنة 2019.

وتبلغ توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 ما قدره 185 مليون درهم بينما بلغت الالتزامات حتى متم يونيو 35 مليون درهم (دون احتساب الرسوم)، في حين تتوقع الشركة إنجاز 100% من توقعات الاستثمار عند نهاية السنة.

ويجري حاليا إعداد توقعات الاستثمارات والتوقعات المالية برسم الفترة 2022-2024 ووضع التصور النهائي لنموذج القطب السمعي البصري العمومي أخذا بعين الاعتبار الإصلاح الهام الذي يعرفه القطاع. وسيتم تكريس هذه التوقعات في إطار عقد برنامج سيتم إبرامه مع الدولة.

2.2.4.2. شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم)

إنتمت إنجازات شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية خلال سنة 2020 بتحسين مؤشراتها التقنية، حيث:

- ارتفعت نسبة المتابعة الفردية للقناة بحوالي 28 دقيقة لتصل إلى 2 س و 44 د مقابل 2 س و 16 د مسجلة سنة 2019؛
- برهنت القناة خلال شهر رمضان على ريادتها من خلال تحقيقها لنسبة مشاهدة تصل إلى 40,1%، مقابل 42,3% بالنسبة للقنوات الأخرى و 17,6% بالنسبة لقنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- نسب مشاهدة في ارتفاع مستمر منذ أزيد من 12 سنة، لتصل إلى 37% سنة 2020 مقابل 33% سنة 2019.

على المستوى المالي، وفي ظل تأثير انكماش سوق الإعلانات وتبعات أزمة كوفيد-19، انخفض رقم معاملات الشركة لسنة 2020 حيث بلغ 365 مليون درهم في مقابل 455,9 مليون درهم مسجلة سنة 2019. وفي هذا الإطار، استفادت الشركة من إعانة من الدولة قيمتها 65 مليون درهم بالإضافة إلى دعم مالي قدره 200 مليون درهم على شكل مساهمة في الحساب الجاري الدائن للدولة المساهمة مقابل 80 مليون درهم سنة 2019.

وحققت الشركة سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها ناقص 155,5 مليون درهم، مقابل ناقص 154 مليون درهم مسجلة سنة 2019، وهو ما رفع قيمة الخسائر المتراكمة عند نهاية سنة 2020 إلى ناقص 1.096 مليون درهم. هكذا، أصبحت الوضعية الصافية للشركة بنهاية سنة 2020 سلبية، وهو ما استدعى القيام بعملية لتخفيض الرأسمال تلتها عملية أخرى للرفع من الرأسمال وذلك بغية تقويم الوضعية الصافية للشركة.

وبرسم ميزانية الاستثمار، ومن أصل توقعات بلغت 70,5 مليون درهم، لم تقم الشركة بأية التزامات حتى متم شهر يونيو 2021، وذلك لعدم توفر الموارد المالية.

وبخصوص التوقعات برسم الفترة 2022-2024، فيجري تنقيحها، وذلك أخذا بعين الاعتبار لمشروع الإصلاح الذي يعرفه القطاع.

3. تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي

1.3. التربية والتكوين المهني والصحة

1.1.3. الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

يقاس تطور الأمم بجودة رأسمالها البشري الذي يعتبر عاملا محددًا في خلق الثروة وفي إنجاح أي تقدم سوسيو-اقتصادي. في هذا الإطار، وطبقا للرؤية الملكية السامية للتربية والتكوين 2015-2030، تم القيام بإصلاح هام يروم تطوير الرأسمال البشري من خلال اعتماد القانون-الإطار رقم 51.17 بتاريخ 09 غشت 2019. ويعد هذا القانون-الإطار بمثابة إطار قانوني تعاقدية ملزم للحكومة وللشركاء الاجتماعيين.

وقد أدرجت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ضمن مخططات عملها مشاريع هامة تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لإصلاح القطاع، وعلى وجه الخصوص الإنصاف وتكافؤ الفرص من أجل ولوج منصف لخدمات تعليمية ذات جودة تمكن من تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ومن تحقيق المساواة بين الجنسين.

كما تم تعزيز البنية التحتية المدرسية من خلال إحداث 639 مؤسسة تعليمية جديدة و188 مدرسة جماعية وتهيئة 11.000 مدرسة أخرى برسم الفترة 2017-2021.

ومع ذلك وتنفيذا لتوجيهات الحكومة الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة الصحية، تم تقليص ميزانيات الأكاديميات بشكل كبير، حيث تم خفضها بحوالي 1.242 مليون درهم، وهو ما يمثل 15% من ميزانياتها الأولية (8.319 مليون درهم).

ومن جهة أخرى، وبالرغم من الإكراهات المالية ومن تبعات الأزمة الصحية التي دفعت الأكاديميات إلى تبني أساليب تعليمية جديدة، خصوصا التعليم عن بعد، وذلك لضمان استمرارية تقديم خدماتها، واصلت الأكاديميات إنجاز برامجها الاستثمارية، حيث بلغت إنجازات الاستثمارات عند متم سنة 2020 ما قيمته 3.577 مليون درهم، في حين تقدر توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 بحوالي 4.139 مليون درهم.

وقد بلغت استثمارات الأكاديميات حتى متم يونيو 2020 ما قيمته 1.097 مليون درهم، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 3.345 مليون درهم.

وقد سجلت الأكاديميات كذلك دينامية ملحوظة على مستوى توظيف الأساتذة حيث بلغ عددهم 102.000 أستاذا خلال الفترة 2017-2021، مما ساهم في توفير الموارد البشرية للمدارس، اللازمة لتخفيض معدل الاكتظاظ بالأقسام خلال الفترتين 2016-2017 و2019-2020 حيث انتقل من 48,8% في التعليم الابتدائي و22,2% في التعليم الإعدادي و29% بالتعليم التأهيلي، على التوالي، إلى 13,5% و4,7% و8,2% بالنسبة للأقسام التي تضم أكثر من 40 تلميذا.

ويبلغ حجم استثمارات الأكاديميات المتوقع برسم الأداءات خلال سنوات 2022 و2023 و2024 ما مجموعه 5.779 مليون درهم و5.465 مليون درهم و5.293 مليون درهم، على التوالي.

2.1.3. الجامعات

واصلت الجامعات، خلال سنة 2020، إنجاز مخططات عملها التي تهدف إلى تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الواردة في القانون-الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

في هذا الإطار، تمت، في سنة 2020، مراجعة تنظيم واختصاصات البنيات الإدارية للجامعات بغية ضمان ملاءمتها مع أهداف الإصلاح. كما تميزت هذه السنة بتوقيع عقود نجاعة الأداء بين الجامعات والدولة والتي تروم تحديد أهداف ومؤشرات تتبع وتقييم المشاريع التنموية التي ستبرمج في إطار عملية إصلاح القطاع.

هكذا، وصل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في مختلف الأسلاك الجامعية بالقطاع العام برسم الموسم الجامعي 2020-2021 إلى 989.899 طالبا، منها 294.492 طالبا جديدا، في حين بلغ عدد الخريجين 151.315 خريجا خلال الموسم الجامعي 2019-2020.

كذلك، وبهدف الرفع من الطاقة الاستيعابية وتنويع العرض التعليمي الجامعي وجعله قادرا على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية من التكوين وعلى تحقيق العدالة المجالية، تم إنجاز عدة مشاريع تهم تشييد بنايات جديدة وإنجاز أشغال للتوسعة والتهيئة.

في هذا الإطار، عرف الموسم الجامعي 2020-2021 إطلاق مشاريع بناء 15 مؤسسة جامعية في مختلف جهات المملكة، علما أن برنامج سنة 2022 يتوقع إنجاز 26 وحدة جديدة.

وبخصوص الإنجازات المالية لسنة 2020، فقد بلغت إنجازات الاستثمارات برسم الأداءات ما مجموعه 1.400 مليون درهم، وهو ما يمثل معدل إنجاز قدره 47%. وبلغ معدل الإنجاز برسم ميزانية الاستثمار عند متم يونيو 2021 حوالي 30%، أي 663 مليون درهم.

وتصل توقعات اختتام السنة إلى 1.089 مليون درهم. وفيما يتعلق بتوقعات سنوات 2022 و2023 و2024 فإنها تقارب 1.785 مليون درهم و1.061 مليون درهم و1.061 مليون درهم، على التوالي.

3.1.3. مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

في خطابه الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2018، وبعد أن تطرق إلى إشكالات الشباب ومنظومة التربية والتكوين، دعا صاحب الجلالة نصره الله الحكومة وكافة الفاعلين المعنيين إلى القيام بمراجعة شاملة لتخصصات التكوين المهني وجعلها قادرة على الاستجابة لحاجيات المقاولات العمومية والخاصة. كما طالب بوضع جيل جديد من مراكز تكوين وتأهيل الشباب من شأنها الاستجابة للمتطلبات الحالية ومراعاة خصوصيات كل جهة على حدة. كما أصدر جلالته الملك توجيهاته السامية بإشراك صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء هذه المراكز وتجهيزها.

وقد تفضل جلالته الملك نصره الله بتاريخ 04 أبريل 2019 بإعطاء موافقته على خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني التي قُدمت له والتي تتمحور حول خمسة مشاريع، تتعلق بالمراجعة العميقة للتخصصات وتأهيل عرض التكوينات وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين على شكل مدن للمهن والكفاءات وتنمية المهارات الشخصية.

وستكون مدن المهن والكفاءات، كما تم تصميمها في خارطة الطريق، متعددة القطاعات ومجمعة ومندمجة في المنظومات الجهوية وتتضمن شعب ذات قدرة عالية على خلق فرص الشغل. وستقدم هذه المدن تكوينا مهنيا بالتناوب بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، ينبنى على مقارنة قائمة على الكفاءة واكتساب اللغات الأجنبية والمهارات الشخصية. ولضمان نجاعة مدن المهن والكفاءات فيما يتعلق بالإعداد والإدماج في سوق الشغل تم إشراك المكتب والجهات والمهنيين وباقي الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالجدولة الزمنية لتشييد هذه المدن، فقد تم إطلاق أشغال بناء أولى المدن سنة 2020 في أفق افتتاحها تدريجيا بحلول المواسم الدراسية 2021 و2022 و2023.

وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، فقد تم وضع تنظيم مؤسسي وقانوني ومالي لإنجاز واستغلال مدن المهن والكفاءات يتمحور حول ما يلي:

- توقيع اتفاقية بتاريخ 06 فبراير 2020 تحدد كفاءات تمويل مدن المهن والكفاءات وقيادتها وتتبع إنجازها وهيكلتها منظومة حكومتها؛
- إحداث شركة عقارية بتاريخ 17 غشت 2020 يمتلكها بالمنافسة كل من المكتب وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغرض الإشراف على استثمارات مشروع الإثني عشرة مدينة للمهن والكفاءات؛
- تكفل المكتب بمهمة صاحب المشروع المنتدب لبرنامج إنجاز مدن المهن والكفاءات من خلال اتفاقية موقعة بينه وبين الشركة العقارية بتاريخ 22 فبراير 2021؛
- إحداث 12 شركة لتدبير واستغلال المدن الإثني عشر طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.21.475 بتاريخ 26 يوليوز 2021؛
- كراء شركات التدبير للمدن الإثني عشر من طرف الشركة العقارية.

وقد تم تحديد كلفة إنجاز المدن الإثني عشر في 4.397 مليون درهم، تم تمويلها من خلال قرض ممنوح من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قيمته 2.000 مليون درهم ومساهمة للمكتب قيمتها 1.600 مليون درهم ومساهمة الجهات تبلغ 733 مليون درهم ومساهمة للوزارة المكلفة بالصناعة قدرها 64 مليون درهم.

وبخصوص تقدم أشغال بناء هذه المدن، وبالإضافة إلى وضع الحجر الأساس لمدينة المهن والكفاءات لجهة سوس ماسة من طرف جلالة الملك نصره الله بأكادير بتاريخ 6 فبراير 2020، فقد تم إطلاق الأشغال المتعلقة بأربعة مدن أخرى للمهن والكفاءات، بالإضافة إلى إطلاق الدراسات المتعلقة بباقي المدن. وقد تم، في سنة 2021، استكمال الأشغال المتعلقة بثلاث مدن للمهن والكفاءات وتسليمها إلى شركات التدبير.

وبلغت الالتزامات برسم البرنامج حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 2.370 مليون درهم، في حين بلغ مجموع الأداءات 361 مليون درهم مموله من خزينة المكتب في انتظار تحويل العقود إلى الشركة العقارية.

وموازة مع المشروع الرئيسي المتمثل في مدن المهن والكفاءات، واصل المكتب خلال 2020-2021 إنجاز مخطط عمله الذي يهم المكونات الأخرى لخارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني.

ومن أجل مواجهة الآثار المرتبطة بجائحة كوفيد-19، قام المكتب بتعليق الدروس الحضورية وإحداث 10.225 قسم افتراضي حيث تمكن من تقديم 460.000 حصة تكوين (1.500.000 ساعة). ومن أجل ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص للمتدربين، قام المكتب بتعبئة فاعلين وطنيين في مجال الاتصالات لتوفير 300.000 بطاقة شريحة وولوج مجاني للإنترنت للمنصة البيداغوجية للتكوين التي وضعتها "أكاديمية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل".

وبلغ العرض العام من التكوينات ما يناهز 408.000 مقعد بيداغوجي بانخفاض قدره 26% مقارنة بالموسم 2018-2019. ويعزى ذلك إلى المجهودات المبذولة لتأهيل منظومة التكوين وملاءمتها تدريجيا مع معايير الجودة المطلوبة.

وبلغت الاستثمارات المنجزة عند متم سنة 2020 ما مجموعه 737 مليون درهم، في حين وصلت هذه الإنجازات عند متم يونيو 2021 إلى 556 مليون درهم. أما بخصوص توقعات اختتام السنة فتقدر بحوالي 1.662 مليون درهم.

ويعتزم المكتب خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز خارطة الطريق سالف الذكر والتي تركز حول أهم الأوراش التالية:

- إنهاء أشغال بناء 6 مدن جديدة للمهن والكفاءات؛
- إنجاز المرحلة الأولى من مسارات التميز (خاصة في الفندقية وريادة الأعمال)؛
- مواصلة الورش الهام المتعلقة بالمراجعة الشاملة للتخصصات وهندستها البيداغوجية؛
- تعميم نظام جديد للتوجيه ولتتبع المتدربين يرتكز على مقارنة تدبير العلاقة مع الزبون.

وتقدر توقعات الاستثمارات بحوالي 1.883 مليون درهم سنة 2022 و 1.521 مليون درهم سنة 2023 و 1.067 مليون درهم سنة 2024.

4.1.3. المراكز الاستشفائية الجامعية

لحد من انتشار جائحة كوفيد-19، واجه قطاع الصحة تحديات عديدة في تدبير الاحتياجات المتزايدة للسكان من الخدمات الصحية، وذلك نظرا للموارد المحدودة والموزعة بشكل متفاوت على جهات البلاد، حيث أفضت هذه الوضعية إلى ضرورة وضع خطة جديدة لإعادة تأهيل وإصلاح النظام الصحي بهدف تلبية التطلعات الملكية واحتياجات المواطنين.

ويتمحور هذا الإصلاح الجديد حول 4 ركائز أساسية تهم تثمين الموارد البشرية وإعادة تأهيل العرض الصحي بتعزيز البعد الجهوي وتبني حكمة جديدة للنظام الصحي وتطوير نظام معلوماتي مندمج.

وبهذا الصدد، وبهدف معالجة المشاكل الهيكلية للقطاع، يقدم مخطط إصلاح قطاع الصحة حولا مبتكرة خاصة الترخيص للأطباء الأجانب بمزاولة مهنة الطب وإنشاء خريطة للخدمات الصحية الجهوية وبرنامج التطبيب الجهوي وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية وتبني نظام معلوماتي مندمج يمكن من استغلال كل المعطيات المرتبطة بالمنظومة الصحية.

وفيما يخص المراكز الاستشفائية الجامعية، فقد عملت هذه المراكز على ملاءمة عرضها للخدمات الصحية مع الإكراهات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، علما أن سنة 2020 قد عرفت مواصلة أشغال تجهيز المركز الاستشفائي الجديد بطبقة ومتابعة الأشغال المرتبطة بالمراكز الاستشفائية الجامعية لكل من أكادير والعيون التي توجد في طور الإنهاء.

وبلغت الاستثمارات التي أنجزتها المراكز الاستشفائية الجامعية برسم سنة 2020 ما يناهز 368 مليون درهم. وبالنسبة لسنة 2021، بلغت توقعات الاستثمار 411 مليون درهم تم إنجاز 66 مليون درهم منها حتى متم يونيو 2021، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 300 مليون درهم.

ويبلغ حجم الاستثمارات المتوقع برسم سنوات 2021 و2022 و2023 ما قيمته 651 مليون درهم و533 مليون درهم و571 مليون درهم، على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى المجهود المهم الذي بذلته المراكز الاستشفائية الجامعية بهدف تعزيز الرأسمال البشري وذلك بإحداث 3.963 منصب مالي خلال الفترة 2017-2020.

2.3. الاحتياط الاجتماعي

1.2.3. الصندوق المغربي للتقاعد

يتوفر المغرب على أربعة صناديق رئيسية للتقاعد وهي الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق المهني المغربي للتقاعد، بالإضافة إلى ما يقارب عشرة أنظمة أساسية وتكميلية حيث يتميز هذا القطاع بحد فاصل واضح وهو التقسيم بين القطب العام والقطب الخاص.

ومن أصل ساكنة نشيطة يبلغ عددها 10,7 مليون، يستفيد فقط 4,5 مليون (42%) من تغطية أنظمة التقاعد في الوقت الذي يجري فيه تسريع عملية تغطية 6,2 مليون المتبقية (58%)، وذلك طبقا للتوجهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية في مجال التقاعد لفائدة حوالي 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة التي لا تستفيد من حق المعاشات.

إن إشكالية استدامة معاشات التقاعد ليست مقتصرة على المغرب فقط، حيث تم إطلاق عدة إصلاحات، خصوصا على مستوى غالبية دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية بفعل إكراهات العجز والتي أفضت إلى التخلي عن أنظمة الاستحقاقات المحددة وتمديد سن الإحالة على التقاعد والحد من سخاء هذه الأنظمة.

ولقد عرف المغرب عدة إصلاحات لأنظمة التقاعد كان آخرها ذو بعد مقياسي وهم أنظمة التقاعد المدنية التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد والذي جرى تنفيذه سنة 2016 وشمل مراجعة تدريجية لعدة معايير خصوصا الرفع من سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة والرفع من معدل المساهمة ب 8 نقاط.

وعلى الرغم من الموارد الإضافية الهامة الناتجة عن هذا الإصلاح والتي مكنت من تأجيل استنزاف الاحتياطات بخمس سنوات، فقد عاد العجز الهيكلي ليتخذ منحى سلبيا من شأنه استنزاف الاحتياطات بحلول سنة 2027.

في هذا الإطار، ووفقا للسيناريو المصادق عليه سنة 2003 من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، تم إطلاق طلب عروض في شتنبر 2018 من أجل إنجاز دراسة تهدف إلى تصميم نظام تقاعد بقطبين "عمومي" و"خاص". وتهدف المبادئ التوجيهية لهذه الدراسة بالأساس إلى ضمان استدامة نظام التقاعد الذي سيتم وضعه والذي يجب أن يتماشى مع القدرات الاقتصادية للمغرب. ولقد تم إرسال التقارير النهائية للمرحلتين الأولى والثانية من هذه الدراسة من طرف الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية إلى رئيس الحكومة.

ويمكن تلخيص أهم الإنجازات التي حققها الصندوق المغربي للتقاعد برسم سنة 2020 فيما يلي:

- إنجاز عدة أورايش ترمي إلى تأمين وضمان استمرارية أنشطة الصندوق؛
- تعزيز جهود الرقمنة ونزع الطابع المادي عن المساطر (المنصة الإلكترونية للتقاعد) وإحداث تطبيق يتم تنزيله عبر الهاتف النقال واللجوء إلى الاستقبال الافتراضي (...)
- تنفيذ مشروع الفصل المحاسباتي ما بين أنظمة التقاعد والمصادقة الخارجية على حساباتها المنفصلة بالنسبة لسنوات 2017 و 2018 و 2019 مع بقاء تحفظ واحد يتعلق بديمومة الأنظمة والذي سيتم رفعه بمجرد دخول إصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ؛
- تعميم تغطية الجهات الإثني عشر للمغرب بشبكة وكالات الصندوق.

وبلغ العجز التقني الإجمالي (أنظمة التقاعد المدنية والعسكرية) خلال سنة 2020 ما قيمته 8.703 مليون درهم. وتؤكد توقعات سنة 2021، استمرار هذا التدهور من خلال تسجيل عجز قيمته 8.733 مليون درهم بالنسبة لأنظمة التقاعد المدنية، و1.739 مليون درهم بالنسبة لأنظمة التقاعد العسكرية.

وقد بلغت الالتزامات برسم الاستثمارات خلال سنة 2020 ما مجموعه 18 مليون درهم، وذلك من أصل توقعات بلغت 28 مليون درهم. أما بالنسبة لسنة 2021، ومن أصل توقعات مقدرة بحوالي 30 مليون درهم، بلغت إنجازات الاستثمارات حتى متم يونيو 9 ملايين درهم، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 27 مليون درهم. وتبلغ التوقعات برسم الفترة 2022-2024 حوالي 30 مليون درهم سنويا.

وفي إطار سياسة توظيف مدخراته، قام الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2018، بإنجاز دراسة تهدف إلى وضع سياسة استثمار جديدة تهم قطاع العقار. وقد أسفرت توصيات هذه الدراسة عن ضرورة رفع حصة العقار في محفظة التوظيفات وتديير الأصول الخاصة بالصندوق المغربي للتقاعد وذلك نظراً للإمكانيات التي يتيحها، ومنها خلق القيمة والمردودية المرتفعة لهذا النوع من الأصول.

وقد تمت أولى عمليات هذه الاستراتيجية خلال سنتي 2019 و2020، من خلال اقتناء الصندوق لبعض الأصول العقارية التي توجد في ملكية الدولة بمبلغ 8.000 مليون درهم (6 مراكز استشفائية جامعية، كليات الطب والصيدلة وبعض البنايات الإدارية) وذلك بموجب عقد إيجار طويل الأمد.

وبغية تحسين مردودية هذه الأصول وبتوافق مع الدولة (البائع/المستأجر) وبعد مصادقة المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد، تم تكليف هيئات التوظيف الجماعي للتسيير أصول الصندوق. وقد مكنت هذه الإجراءات من إضفاء طابع السيولة على التزامات الصندوق في قطاع العقار وتحسين مردودية هذه الاستثمارات وذلك عبر هيكلة سيناريوهات التمويل طبقا للنصوص التنظيمية لهيئات التوظيف الجماعي للتسيير.

وهكذا، فإن المحفظة الاستراتيجية للأموال الاحتياطية للصندوق خلال سنة 2021، تتوزع على الشكل التالي: 69,9% خاصة بمحفظة سندات الاقتراض، 20% من الأسهم المدرجة بالبورصة و10% مخصصة للعقار و 0,10% خاص بفتنة رأس المال المرتبط بالمخاطر.

2.2.3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أعطى جلالة الملك نصره الله في الخطابين الملكيين ليوليوز وأكتوبر 2020، دفعة كبيرة من أجل تسريع وتعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة مع تحديد الجدول الزمني التالي:

- تعميم التغطية الصحية لفائدة 22 مليون مستفيد خلال الفترة 2021-2022؛
- تعميم التعويضات العائلية لفائدة 7 ملايين طفل خلال الفترة 2023-2024؛
- توسيع نطاق الاستفادة من التقاعد لفائدة 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة وتعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق سنة 2025.

ومن أجل تنزيل هذه التوجيهات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، نذكر منها بالخصوص:

- إدراج المساهمة المهنية الموحدة في قانون المالية لسنة 2021 والتي من شأنها تمكين الخاضعين للضريبة من الاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إعداد الصندوق لمشروع قانون يغير النص الذي أحدث بموجبه، وذلك للسماح له بتحمل الفئات المهنية الخاضعة للمساهمة المهنية الموحدة والفئات الفقيرة؛
- إصدار القانون-الإطار رقم 9-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية بظهير شريف رقم 1-21-30 بتاريخ 23 مارس 2021؛
- المصادقة على القانون رقم 30.21 المغير والمتمم للقانون المتعلق بالمعاشات والقانون رقم 31.21 المغير والمتمم لقانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وذلك بغية تسريع عملية تغطيتهم؛
- نشر المرسوم رقم 2-19-1023 والمرسوم رقم 2-19-1024 بتاريخ 31 دجنبر 2019 بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- نشر المرسوم رقم 2-20-658 والمرسوم 2-20-659 بتاريخ 18 شتنبر 2020 بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- نشر المرسوم رقم 02-20-803 بتاريخ 4 ماي 2021 المتخذ لتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

على المستوى المالي، تبلغ التكلفة الإجمالية لعملية تعميم الحماية الاجتماعية 51.000 مليون درهم، منها 14.000 مليون درهم مخصصة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض و20.000 مليون درهم مخصصة للتعويضات العائلية و16.000 مليون درهم للتقاعد و1.000 مليون درهم مخصصة للتعويض عن فقدان الشغل. وسيتم تمويل المشروع من خلال مساهمات المستفيدين المقدرة في 28.000 مليون درهم ومن طرف الميزانية العامة للدولة والرسوم شبه الضريبية وموارد صندوق المقاصة المراد تخصيصها لفائدة الأشخاص الذين لا يستطيعون المساهمة، وذلك بمبلغ مقدر في 23.000 مليون درهم.

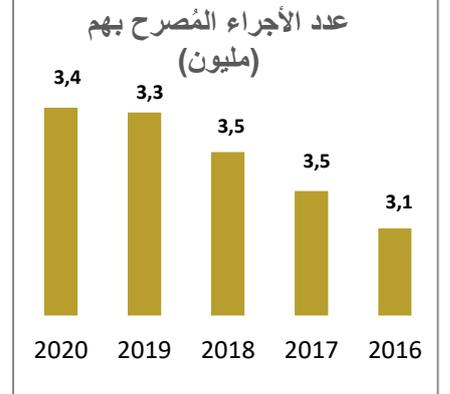
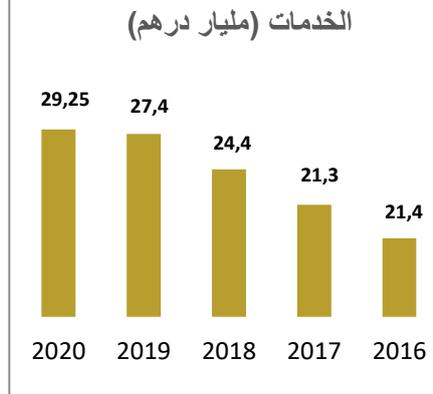
وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، تم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19. في هذا الصدد، ومن أجل تقديم الدعم المالي للمقاولات المنتسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تأثرت جراء جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة باعتماد التدابير الاستثنائية التالية والتي تم إعدادها في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية التي يترأسها الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية:

- استفادة الأجراء المصروح بهم لدى الصندوق برسم شهر فبراير 2020 والتابعين للمقاولات التي تعرف صعوبات والمنتسبة للصندوق من تعويض قيمته 1.000 درهم برسم شهر مارس و2.000 درهم برسم أشهر أبريل وماي ويونيو 2020، بالإضافة إلى الإبقاء على الخدمات المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتعويضات العائلية وكذا اعتبار فترة التعويض على المستوى المحاسباتي كفترة تأمين تدخل في المسيرة المهنية للمستفيدين من التعويض.
- استفادة الأجراء الممارسين في القطاعات الفرعية لأنشطة الممولين ومنظمي الحفلات والفضاءات الترفيهية وفضاءات الألعاب من تمديد فترة الاستفادة من التعويض الجزافي إلى متم يونيو 2021 والعاملين بقطاع السياحة والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضارة الخاصة والصناعات الثقافية والفنية إلى متم ماي 2021؛
- استفادة المشغلين الذين تأثر نشاطهم بجائحة كوفيد-19 من تأخير آجال الاستحقاق المتعلق بالمساهمات في الصندوق برسم الفترة الممتدة من فاتح مارس إلى 30 يونيو 2020 مع الإبراء من زيادات التأخير؛
- إلغاء الزيادات وغرامات التأخير المفروضة قبل يونيو 2020 بالنسبة للمقاولات المنتسبة للصندوق والمستوفية للمعايير المنصوص عليها في المرسوم رقم 20-331-20 والرغبة في أداء مستحققاتها في الآجال المحددة في القرار المشترك المتخذ لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن الجائحة أحدثت عجزا في الصندوق بلغ 4.400 مليون درهم كمساهمات خلال سنة 2020، بالإضافة إلى أنها عجلت بتاريخ العجز المتوقع على مستوى فرع المعاشات (سنة 2023 بدل 2024).

وتصل توقعات استثمارات الصندوق برسم سنة 2020 إلى 201 مليون درهم منها 175 مليون درهم (87%) فيما يخص الالتزامات. وتقدر توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 بحوالي 276 مليون درهم، منها 21 مليون درهم (8%) برسم الالتزامات حتى متم شهر يونيو 2021، بينما تناهز توقعات اختتام السنة 150 مليون درهم (54%).

وتتمثل أهم مؤشرات الصندوق برسم الفترة 2016-2021 فيما يلي:



3.3. التنمية المجالية والحضرية والإسكان والتهيئة

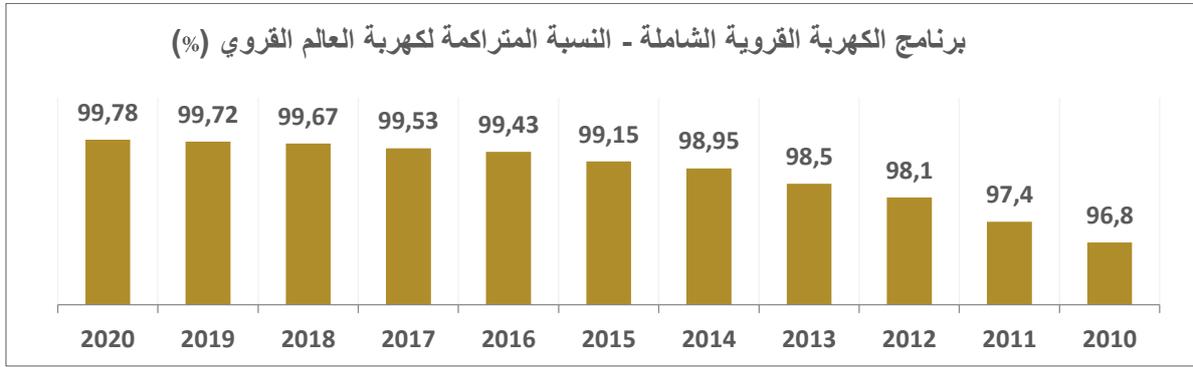
1.3.3. تنمية العالم القروي

1.1.3.3. برنامج الكهرباء القروية الشاملة

تتمثل حصيلة برنامج الكهرباء القروية الشاملة برسم سنة 2020 فيما يلي:

- ربط 317 قرية بشبكة الكهرباء، مما مكن 7.446 أسرة قروية من الاستفادة من الكهرباء، وهو ما يمثل حوالي 40.000 نسمة؛
- إنشاء بنايات كهربائية متمثلة في 399 كلم من الخطوط ذات التيار المتوسط و1.587 كلم من الخطوط ذات التيار المنخفض بالإضافة إلى 216 محطة للتحويل بقدرة إجمالية بلغت حوالي 23,42 ميغافولتامتر.

وبلغ معدل الكهرباء القروية للمملكة نهاية 2020 نسبة 99,78%، في مقابل 99,72% مسجلة نهاية سنة 2019.



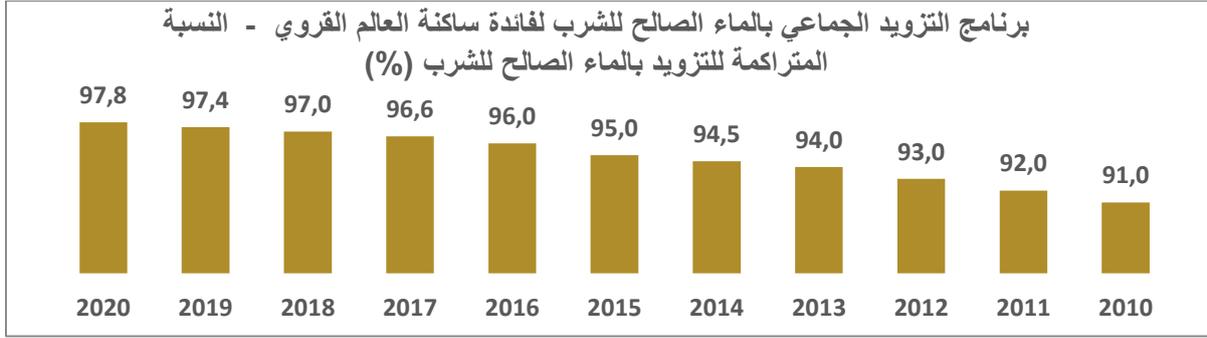
وقد بلغت الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2020 في إطار برنامج الكهرباء القروية الشاملة ما مجموعه 229 مليون درهم، ليرتفع بذلك المجموع المتراكم لهذه الاستثمارات إلى 24.652 مليون درهم.

وفيما يخص توقعات الإنجازات برسم الفترة 2022-2024، فمن المنتظر ربط 927 قرية بشبكة الكهرباء، بعدد أسر مستفيدة يصل إلى 21.150.

وتصل توقعات ميزانية الاستثمار برسم الفترة 2022-2024 إلى 400 مليون درهم موزعة كالتالي: 164 مليون درهم سنة 2022 و142 مليون درهم سنة 2023 و94 مليون درهم سنة 2024.

2.1.3.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي

منذ بدء العمل ببرنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب سنة 1995، تم بذل جهود كبيرة من أجل تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب. هكذا، انتقل معدل الولوج إلى الماء الصالح للشرب من 14% في نهاية 1994 إلى 97,8% عند نهاية 2020، مقابل نسبة 97,4% نهاية 2019.



وقد وضع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2021 برنامجا استثماريا بقيمة 1.400 مليون درهم يمكنه من استكمال مواصلة جهود التعميم من أجل بلوغ نسبة ولوج متوسطة على المستوى الوطني تبلغ 98,3% في العالم القروي. وتقدر توقعات الإنجازات برسم الفترة 2022-2024 بما يلي:

السنة	2024	2023	2022	
الاستثمارات (مليون درهم)	1.430	1.419	1.405	
معدل الولوج	99,4%	99,3%	98,8%	

2.3.3. وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق

يتمد مشروع تهيئة وتثمين ضفتي أبي رقرق على عمق حوالي 15 كلم من مصب نهر أبي رقرق إلى سد محمد بن عبد الله، على مساحة تقريبية تقدر بحوالي 6.000 هكتار. ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل ضفتي نهر أبي رقرق وتحويلهما إلى أقطاب سياحية وحضرية.

وقد أنجزت وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق خلال سنة 2020 استثمارات قيمتها 72 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 98,6% مقارنة بالتوقعات (73 مليون درهم).

وتم تمويل هذا البرنامج الاستثماري بالموارد الذاتية للوكالة علما أن عدم تحصيل مساهمات بعض الشركاء قد انعكس سلبا على وضعية الوكالة وأثر على إنجاز مخطط عملها، مع الإشارة إلى أن المشاورات جارية بهدف تثمين بعض عقارات الوكالة مما يمكنها من موارد مالية إضافية التي يمكن رصدها لتمويل برنامجها الاستثماري.

وبالنظر للإكراهات المذكورة، فإن الإنجازات العينية برسم عقد البرنامج الثاني لم تتجاوز نسبة 61% عند نهاية سنة 2020.

وأنجزت الوكالة حتى متم يونيو 2021 استثمارات بمبلغ 149 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تصل إلى 23% مقارنة بتوقعات نفس السنة (643 مليون درهم)، بينما تناهز توقعات الاختتام لسنة 2021 ما قدره 600 مليون درهم.

وعلى صعيد آخر، تعاني الوكالة من نقص في السيولة اللازمة لتلبية حاجيات برنامجها الاستثماري (بلغ الرصيد النقدي للخزينة عند نهاية يونيو 2021 ما قدره 103 مليون درهم)، في مقابل اعتمادات مرحلة سابقة تقدر بحوالي 80 مليون درهم، وذلك من أصل مجموع اعتمادات يبلغ 150 مليون درهم (الباقى المقدر في 70 مليون درهم يتعلق بترحيل اعتمادات الالتزام برسم سنة 2021).

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التوجيهات الجديدة لمخطط التعمير والصعوبات التي واجهتها الوكالة مع الشركاء فيما يتعلق بالتوقيع على ملحق تعديلي للعقد البرنامج الثاني بين الدولة والوكالة، عملت الوكالة على اعتماد تمويل عام لإنجاز برنامج استثماري لمشاريع التهيئة المُبرمجة حتى نهاية سنة 2025 والتي تهم مواصلة تحسين التنقل الحضري والتحول البيئي والتنمية الحضرية لضيقتي النهر.

هكذا، تهم أبرز التعديلات التي تم إدخالها على المخطط التوجيهي العام لضيقتي نهر أبي رقرق، على الخصوص، الجزأين الثالث والرابع (إنجاز منتزه حضري كبير ومشروع كولف رياضي وممر لخط القطار السريع).

أما بالنسبة لمخطط عمل الوكالة برسم سنة 2021، فقد تم رصد مبلغ 174 مليون درهم يهدف بالأساس إلى إنجاز منتزه حضري كبير ومشروع كولف رياضي وممر لخط القطار السريع.

ويشكل المسرح الكبير للرباط واحدا من أهم المشاريع بوضفتي أبي رقراق. وقد بلغت أشغال إنجازه مراحل متقدمة مع استكمال الأشغال الكبرى والتقدم في إنجاز باقي الأشغال. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ما مجموعه 1.743 مليون درهم (دون احتساب الرسوم).

ويبقى إعطاء الانطلاقة لمشروع المسرح الكبير للرباط والبدء في استغلاله رهينا بتوقيع اتفاقيات مع الدولة خصوصا فيما يتعلق بكيفية تلبية احتياجات تمويل عجز الاستغلال للمسرح.

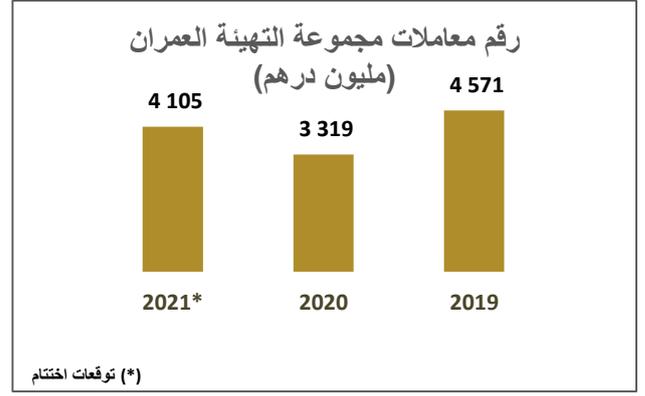
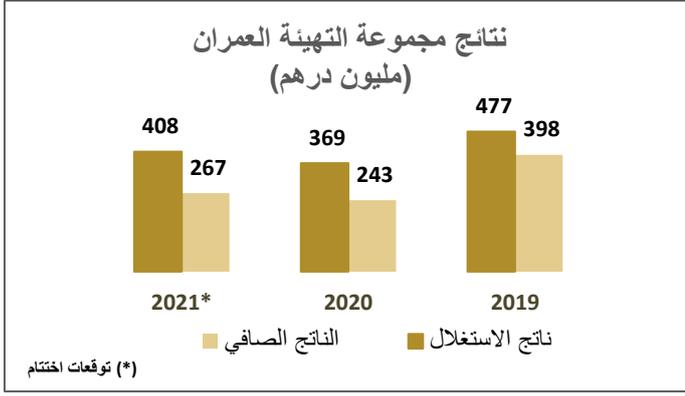
3.3.3. مجموعة التهيئة العمران

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل حاد على قطاع العقار وأدت إلى تفاقم وضعية مجموعة التهيئة العمران والتي تعاني أصلا من ارتفاع مخزون الوحدات السكنية غير المباعة وتباطؤ المعاملات بالإضافة إلى ندرة الأراضي القابلة للتوسع العمراني.

في هذا الإطار، قامت المجموعة بمراجعة مخطط عملها لسنة 2020، حيث قامت بتخفيض توقعات برنامجها الاستثماري بنسبة 22% (3.780 مليون درهم) وتخفيض توقعاتها برسم المداخيل بنسبة 34% (3.174 مليون درهم).

وعلى الرغم من ذلك، تبرز الإنجازات برسم سنة 2020 تحسنا ملحوظا لبعض الأنشطة:

- تجاوز التوقعات بنسبة 17% فيما يتعلق بعمليات الشروع في بناء وحدات سكنية جديدة وبنسبة 26% فيما يخص عمليات التأهيل الحضري؛
 - إنجازات ضعيفة فيما يتعلق بعمليات إنهاء الأشغال مع تسجيل معدل قدره 79% فيما يخص بناء الوحدات السكنية الجديدة؛
 - ضعف إنجاز أهداف الشراكة مع القطاع الخاص (38% بالنسبة لعمليات الشروع في البناء و57% لعمليات إنهاء أشغال البناء، أي بنسبة تراجع بلغت 6,71% و61%، على التوالي، مقارنة بسنة 2019)؛
 - إنجاز 90% من الأهداف المتعلقة بهدم دور الصفيح، بارتفاع قدره 6% مقارنة مع سنة 2019؛
 - إنجازات مرضية فيما يخص إصدار سندات الملكية (74%)، رغم انخفاض قدره 22,5% مقارنة بسنة 2019.
- وهكذا، بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما قيمته 4.334 مليون درهم، بانخفاض قدره 5% مقارنة مع سنة 2019، مسجلة بذلك نسبة إنجاز وصلت إلى 114% من التوقعات.
- وقد حققت المجموعة برسم سنة 2020 رقم معاملات قيمته 3.319 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 27,4% بالمقارنة مع السنة الماضية (4.571 مليون درهم).
- وبالنسبة لسنة 2021، تتوقع المجموعة استئناف أنشطتها بالشكل التي كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19 من خلال إنجاز برنامج استثماري يصل إلى 4.343 مليون درهم، في مقابل 4.334 مليون درهم منجزة برسم سنة 2020.
- وسيتم تمويل هذا البرنامج من عائدات الزينة في حدود 4.000 مليون درهم بالإضافة إلى مساهمات الدولة المخصصة للمشاريع ولفائدة الأسر (صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري والمديرية العامة للجماعات الترابية والجهات...).
- وسجل مستوى مخزون الوحدات التامة البناء للمجموعة عند متم سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 4%، منتقلا من 89.145 وحدة بقيمة محاسبية إجمالية بلغت 17.155 مليون درهم سنة 2019 إلى 91.314 وحدة بقيمة 17.825 مليون درهم سنة 2020.



4.3.3. شركة "الرباط للتهيئة"

تكمن المهمة الأساسية لشركة "الرباط للتهيئة" في إنجاز برنامج "الرباط مدينة الأنوار" للفترة 2014-2018، حيث تتولى الإشراف المنتدب على مشاريع هذا البرنامج والذي تصل تكلفته الإجمالية المتوقعة والمحينة إلى 9.730 مليون درهم. وقد بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة من طرف الشركة خلال سنة 2020 (دون احتساب مشاريع برنامج "الرباط مدينة الأنوار") ما قيمته 1.963 مليون درهم، ليبلغ بذلك المجموع المتراكم للاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2015-2020 ما قدره 7.559 مليون درهم.

ويناهز العدد المحين للمشاريع التي تنجزها شركة "الرباط للتهيئة" في إطار برنامج "الرباط مدينة الأنوار" حتى متم سنة 2020، حوالي 139 مشروعا، منها 69% تم استكمالها نهاية سنة 2020 و28% لا تزال قيد الإنجاز و3% قيد الدراسة. كما بلغ عدد المشاريع خارج إطار برنامج "الرباط مدينة الأنوار" عند متم سنة 2020 ما مجموعه 70 مشروعا، منها 24 مشروعا تم استكمالها و33 مشروعا لا تزال قيد الإنجاز و13 مشروعا قيد الدراسة أو في طور الإطلاق. ويصل المبلغ الإجمالي المتراكم للالتزامات خلال الفترة 2015-2020 بالنسبة لمشاريع برنامج "الرباط مدينة الأنوار" إلى 8.158 مليون درهم.

وتميزت سنة 2020 بتوقيع اتفاقيات جديدة لإنجاز وتمويل مشاريع مختلفة، لا سيما إنجاز المجازر بمبلغ 267 مليون درهم وتأهيل مجمع مولاي عبد الله بما قدره 220 مليون درهم وتحويل وتوسعة محطة معالجة المياه العادمة بتامسنا بمبلغ 80 مليون درهم. وتبلغ توقعات الاختتام برسم سنة 2021 ما قدره 1.600 مليون درهم، وهو ما يمثل 100% من توقعات الاستثمار الأولية. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للشركة (باحساب كل المشاريع) برسم سنوات 2022 و2023 و2024، على التوالي، ما قيمته 2.868 مليون درهم منها 1.303 مليون درهم لبرنامج "الرباط مدينة الأنوار"، و2.994 مليون درهم منها 650 مليون درهم لبرنامج "الرباط مدينة الأنوار"، و2.956 مليون درهم منها 80 مليون درهم لبرنامج "الرباط مدينة الأنوار".

5.3.3. وكالة وشركة تهيئة موقع بحيرة مارشيك

يهدف مشروع تهيئة وتثمين موقع بحيرة مارشيك، الذي تم إعطاء انطلاقته سنة 2008 إلى تثمين الموارد الطبيعية لجهة الناظور، من خلال إنجاز سبعة مواقع حضرية توجد حول البحيرة بمبلغ إجمالي يناهز 26.000 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، تواصل الوكالة تنفيذ البرنامج متعدد السنوات للفترة 2014-2021 والذي تقدر تكلفته بحوالي 3.000 مليون درهم. وبخصوص إنجازات ميزانية الاستثمار برسم سنة 2020، فقد بلغت 305 مليون درهم، وذلك من أصل توقعات قدرت بحوالي 401 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 76%.

وفي إطار مواصلة إنجاز البرامج التي تم الالتزام بها، تم حصر مشروع الميزانية برسم سنة 2021 في مبلغ 181 مليون درهم خاص بالاستثمار و48,61 مليون درهم فيما يخص التسيير. ويهم برنامج سنة 2021، على الخصوص، مشاريع تتعلق بتصفية الوعاء العقاري والتنمية الترابية والولوجيات والتنقل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتبلغ توقعات الاختتام لسنة 2021 بالنسبة لميزانية الاستثمار ما يناهز 184 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، تم إسناد مهمة التطوير والترويج للموقع إلى الشركة التابعة للوكالة "مارشيكاميد". وقد أنجزت الشركة خلال سنة 2020 استثمارات بقيمة 93,13 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 44% من التوقعات. ويهدف مخطط عمل الشركة برسم سنة 2021 أساسا إلى استكمال الأنشطة التي تم الالتزام بها بميزانية استثمار قيمتها 223 مليون درهم وميزانية استغلال تصل إلى 20 مليون درهم.

وبخصوص أنشطتها في إفريقيا، قامت شركة "مارشيكاميد" في ماي 2021 بإحداث شركة تابعة تحت اسم "مارشيكاميد إفريقيا العالمية ش.م.". وهكذا، وعلاوة على تدخلها بساحل العاج، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى توطيد الارتباط المتجدد بالقارة في إطار تعزيز التموقع الإفريقي للمملكة، يتعين على مارشيكاميد، بحكم خبرتها في مجال التهيئة الترابية، الاستجابة للعديد من الطلبات المحالة عليها من لدن عدة بلدان من القارة، لا سيما مدغشقر والكونغو وكينيا.

6.3.3. شركة الدار البيضاء للتهيئة

تتولى شركة الدار البيضاء للتهيئة الإشراف المنتدب على محافظة إجمالية من المشاريع تضم 50 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 8.216 مليون درهم، وذلك لحساب الجماعة الترابية لمدينة الدار البيضاء.

وتتعلق المشاريع الأساسية بتأهيل الطرق (2.160 مليون درهم) والمسرح الكبير للدار البيضاء (1.440 مليون درهم) والقناة الكبرى الغربية (900 مليون درهم) والممر التحت أرضي الموحد (820 مليون درهم) ومناطق الأنشطة الاقتصادية الخاصة بوحدات الإنتاج ذات المخاطر (500 مليون درهم) وحديقة الحيوانات لعين السبع (250 مليون درهم).

وحتى متم سنة 2020 تم إنهاء مجموعة من المشاريع التي تدخل في إطار مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى (2015-2020). ويتعلق الأمر بمنتهز الجامعة العربية والمسرح الكبير بالدار البيضاء ومرأب ساحة الراشدي والمنتهز البحري لمسجد الحسن الثاني وكورنيش عين الذئاب والمركب الرياضي محمد الخامس وغابة بوسكورة-مرشيش والقناة الكبرى الغربية.

وفيما يتعلق بالمسرح الكبير للدار البيضاء، والذي تم استكمال أشغاله بميزانية قدرها 1.440 مليون درهم، فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل البدء في استغلال هذا المشروع، مع الإشارة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تاريخ افتتاحه، وذلك أخذا بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بالأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

كما تم إنهاء ثلاث مشاريع أخرى خلال سنة 2021 تهم كلا من الممر التحت أرضي الموحد والمنتهز الحضري لملاعب فيلودروم-الدار البيضاء والقبعة المسماة "الكرة الأرضية".

وبلغت الالتزامات المترتبة للبرنامج نسبة 79% من مبلغ التزامات إجمالي قدره 6.322 مليون درهم.

وقد تم إنجاز الاستثمارات المتوقعة خلال سنة 2021 بنسبة 47% حتى نهاية شهر يونيو 2021 مقابل توقعات بلغت 650 مليون درهم بينما تناهز توقعات الاختتام ما يناهز 632 مليون درهم عند نهاية سنة 2021.

أما فيما يخص توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022-2024 فتقدر بمبلغ 759 مليون درهم سنويا.

4.3. إنعاش العرض المغربي لصادرات المنتجات الفلاحية (المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات)

خلال سنة 2020، بلغ معدل نمو الصادرات المغربية من المنتجات الفلاحية والغذائية 1% بقيمة تصل إلى 62.546 مليون درهم. وهكذا، أصبح قطاع تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية يشكل المصدر الثاني للعملة الصعبة بالنسبة للمغرب، بحصة تصل إلى 24% من مجموع الصادرات لسنة 2020، بعد قطاع السيارات الذي احتل المرتبة الأولى (72.716 مليون درهم).

وقد همت الأنشطة المتعلقة بترويج الصادرات الفلاحية خلال سنة 2020، بالإضافة إلى تنظيم المعارض التجارية لصالح القطاعات المختلفة في الأسواق الواعدة، تنظيم بعثات خاصة باستكشاف أسواق جديدة لفائدة قطاعات البستنة وزيت الزيتون، وكذا القيام بإجراءات لدعم 60 مقاولا صغيرة ومتوسطة (وضع العلامات التجارية، التسويق ضمن الصادرات، المشاركة في المعارض التجارية، إجراء عمليات تدقيق المطابقة...).

وفي نفس الإطار، تميزت سنة 2020 بتنفيذ مشروع يعتمد على رقمنة أنشطة المراقبة في إطار تفعيل الرؤية الوطنية لتبسيط مساطر التصدير وتنمية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية والغذائية المغربية. ويتيح هذا المشروع مزايا مهمة من حيث تبسيط المساطر وتقليل آجال وتكاليف عمليات تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية.

وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات بتطوير مشروع "يقظة استراتيجية عملياتية" تشمل عدة مجالات تهم خاصة اليقظة التنافسية والتجارية والتنظيمية والتكنولوجية.

وبالنسبة لتداعيات جائحة كوفيد-19 على أنشطة المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، فإن هذه المؤسسة اعتمدت تنظيمها يبنى على رقمنة الخدمات المقدمة لشركائها، والتي مكنت من ضمان السير العادي لأنشطتها.

وقد بلغت ميزانية الترويج للمنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية برسم سنة 2020، ما قدره 105 مليون درهم تم إنجازها بنسبة 41%. كما استقر إنجاز الميزانية المتوقعة لسنة 2021 التي تبلغ 112 مليون درهم، ما قدره 70 مليون درهم نهاية يونيو 2021، بينما تناهز توقعات الاختتام برسم نفس السنة مبلغ 90 مليون درهم.

وتصل توقعات ميزانية الترويج بالنسبة للفترة 2022-2024 إلى 100 مليون درهم سنويا.

4. الصناديق والمؤسسات المالية العمومية

1.4. صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

في سياق يتسم بالآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، يواصل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقديم دعمه المتعدد الأشكال للمجالات السوسيو-اقتصادية. ويتم إدراج هذا التدخل في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المستفيدة، سواء على شكل مساهمات مالية في رأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية غير قابلة للاسترجاع.

وسجل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنة 2020، التزامات إضافية بقيمة 4.960 مليون درهم مقابل 3.000 مليون درهم سنة 2019. وقد استفادت من هذه الالتزامات المبادرات المتعلقة بريادة الأعمال في العالم القروي "المستثمر القروي" في إطار برنامج انطلاقة (2.000 مليون درهم) والصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كوفيد-19 (1.000 مليون درهم) ومخطط الخروج من الأزمة المتعلقة بشركة الخطوط الملكية المغربية (1.500 مليون درهم) وبرنامج الطاقة الريحية المتكامل (460 مليون درهم).

وقد بلغت الالتزامات المتراكمة للصندوق منذ إحداثه وحتى متم سنة 2020 ما مجموعه 48.564 مليون درهم.

كما بلغت أداءات المساهمات المالية للصندوق، خلال سنة 2020، مبلغ إجمالي قدره 3.978 مليون درهم، أي بزيادة 223% مقارنة بسنة 2019 (1.232 مليون درهم). وتتوزع هذه الأداءات على النحو التالي:

- مساهمة إجمالية في الرأسمال بقيمة 2.210 مليون درهم منها 1.500 مليون درهم لفائدة شركة الخطوط الملكية المغربية 709,5 و 5 مليون درهم لإحداث قطب فندقي حول الفنادق الرائدة و 0,3 مليون درهم لصالح الشركة العقارية المكلفة بإنجاز مدن المهين والكفاءات؛
- قروض غير قابلة للاسترجاع تبلغ 1.540 مليون درهم، منها 1.000 مليون درهم لصندوق تدبير جائحة فيروس كوفيد-19 و 515 مليون درهم لبرنامج دعم الاستثمار الصناعي؛
- قروض قابلة للاسترجاع تصل إلى 228 مليون درهم مخصصة بالكامل لدعم ريادة الأعمال في العالم القروي "المستثمر القروي".

كما أن مجموع الأداءات المتراكمة للصندوق منذ إحداثه، حتى متم سنة 2020، بلغ 35.304 مليون درهم من مجموع التزامات الصندوق بموجب الاتفاقيات الموقعة والبالغة 48.564 مليون درهم، أي بمعدل إنجاز إجمالي بنسبة 73%.

وبلغت الموارد المنجزة من طرف صندوق الحسن الثاني، خلال سنة 2020، ما قدره 823 مليون درهم، منها 738 مليون درهم كموارد مالية و85 مليون درهم برسم تسديد القروض. وهكذا، بلغت الموارد المالية التراكمية للصندوق، في متم سنة 2020، مبلغا إجماليا قدره 62.255 مليون درهم، موزعة على الشكل التالي:

- تحويلات الدولة: 44.095 مليون درهم؛
- الموارد المالية: 12.661 مليون درهم؛
- سداد التسيقات المالية والديون: 4.080 مليون درهم؛
- مختلفات (استرجاع الضريبة على عائدات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت): 1.419 مليون درهم.

وخلال الأسدس الأول من سنة 2021، لم ينجز الصندوق أي التزامات إضافية، علما انه تم إلغاء التزامات بلغت 2 مليون درهم متعلقة بمساهمة الصندوق في إطار استكمال المنطقة الصناعية بدار بوعزة. وهكذا، بلغت الالتزامات المتراكمة في متم يونيو 2021 ما مقداره 48.562 مليون درهم.

وبلغت الأداءات المنجزة في نهاية يونيو 2021 ما قدره 752 مليون درهم، ليصل مجموع أداءات الصندوق المتراكمة إلى 36.055 مليون درهم. وقد همت هذه الأداءات البالغة 752 مليون درهم، خصوصا، الزيادة في رأسمال الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بمبلغ 403 مليون درهم وبرامج إعادة تأهيل المدن العتيقة (218 مليون درهم) وبرنامج ترميم المدينة العتيقة للرباط (98 مليون درهم).

وتقدر التوقعات الختامية في متم سنة 2021، بالنسبة للأداءات، بحوالي 3.151 مليون درهم مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات حتى يونيو 2021 والتي بلغت 752 مليون درهم.

ويبلغ إجمالي الأداءات المتوقعة للفترة ما بين 2022-2024 ما قدره 5.422 مليون درهم، منها 2.938 مليون درهم في 2022 و1.501 مليون درهم في 2023 و983 مليون درهم في 2024.

وعلاقة بالآثار التي خلفتها جائحة فيروس كوفيد-19، تأثرت حسابات صندوق الحسن الثاني بشدة بالنسبة للسنة المالية 2020، بعد تسجيل المخصصات المتعلقة بتدهور الوضعية الصافية لحسابات بعض الشركات التابعة والمساهمات وعلى رأسها شركة الخطوط الملكية المغربية.

وفيما يتعلق بتدبير توظيف أموال الصندوق، فقد اعتمد هذا الأخير مقاربة جديدة تهدف إلى المناولة التدريجية لتدبير الاستثمارات، عبر اللجوء إلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وللصناديق المخصصة. وفي نونبر 2020، قام الصندوق بإسناد إحداث وتدبير صندوقين موجهين للاستثمار في أسهم شركات التدبير.

2.4. صندوق التجهيز الجماعي

تتمثل المهمة الأساسية لصندوق التجهيز الجماعي الأساسي في تعبئة تمويلات على شكل قروض، لصالح الجماعات الترابية ومجموعاتها وكذا المؤسسات العمومية التابعة للجماعات الترابية.

في سنة 2020، بلغت التزامات القروض التعاقدية 3.335 مليون درهم، بزيادة طفيفة مقارنة بسنة 2019، في حين بلغت أداءات القروض 3.510 مليون درهم، بانخفاض قدره 16% مقارنة بسنة 2019. وهكذا، بلغت الديون المستحقة على الزبناء أكثر من 25.000 مليون درهم بنهاية سنة 2020، بزيادة 9% مقارنة بسنة 2019.

وسجل الناتج الصافي البنكي في متم سنة 2020 ارتفاعا قدره 13% حيث بلغ 623 مليون درهم مقابل 550 مليون درهم سنة 2019. وقد بلغت النتيجة الصافية سنة 2020 مبلغ 244 مليون درهم مسجلة انخفاضا بقيمة 16% مقارنة بسنة 2019 (292 مليون درهم).

ويتميز صندوق التجهيز الجماعي بقدرته على التحكم في المؤشرات الاحترازية حيث بلغ معدل المؤشر المتعلق بالسيولة نهاية سنة 2020 مستوى 74% (مقابل حد أدنى لمؤشر بنك المغرب نسبته 12%) وارتفع معامل تقسيم المخاطر بنسبة 12,7% (مقابل سقف بنك المغرب المحدد في 20%).

ويتوقع صندوق التجهيز الجماعي، خلال 2021 و2022، مواصلة تنفيذ مبادرات جديدة للدعم المالي والمواكبة التقنية للجماعات الترابية، خصوصا من خلال تنويع مصادر تمويلها، وذلك بهدف خفض تكلفة التمويل المتحملة من طرف الجماعات الترابية. وقد تم الشروع في وضع تصورات استراتيجية في إطار مشروع الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بغية تعزيز دور صندوق التجهيز الجماعي.

3.4. صندوق الإيداع والتدبير

عرفت أنشطة صندوق الإيداع والتدبير تباطؤا ملحوظا جراء الأزمة الصحية، قبل أن يعرف استئنافا تدريجيا ابتداء من الربع الثالث من سنة 2020 بفضل استئناف أنشطة الموثقين ووضع تدابير جبائية تحفيزية.

وهكذا، تأثرت نتائج صندوق الإيداع والتدبير لسنة 2020 بفعل الأزمة الصحية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة المخاطر على المساهمات المدرجة في بورصة القيم وغير المدرجة. حيث تراجعت النتيجة الصافية بأكثر من 4.100 مليون درهم مقارنة بسنة 2019 لتستقر في ناقص 3.920 مليون درهم.

وفيما يخص الحسابات المجمعة لسنة 2020، بلغ الناتج البنكي الصافي 5.017 مليون درهم، مسجلا انخفاض بقيمة 39% مقارنة بسنة 2019 (8.223 مليون درهم). كما بلغت النتيجة الصافية ناقص 3.820 مليون درهم مقابل 622 مليون درهم سنة 2019.

وبالنسبة لإنجازات الحسابات الاجتماعية حتى نهاية يونيو 2021، بلغ الناتج البنكي الصافي 1.267 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 50,8%، مقارنة بنهاية يونيو 2020. ومن المتوقع أن تتحسن النتيجة الصافية لتصل إلى 446 مليون درهم برسم توقعات اختتام 2021، متأثرة أساسا بنمو الناتج البنكي الصافي (+427 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 51% مقارنة بـ يونيو 2020) وتحسن تكلفة المخاطر (533 مليون درهم مقابل أكثر من 1.900 مليون درهم في يونيو 2020).

ويواصل صندوق الإيداع والتدبير تنفيذ استراتيجيته 2022، والتي تتمحور حول العديد من المشاريع الهيكلية الهادفة إلى التركيز على المهن الأساسية للمجموعة، من خلال تبسيط الهيكل التنظيمي للمجموعة وتقليص عدد الشركات التابعة والمساهمات وإنشاء صناديق استثمارية مخصصة للمهن العالمية للمغرب وتمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المقاولات الناشئة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتمحور مخطط عمل صندوق الإيداع والتدبير حول أهداف تأمين مردودية استثمار الادخار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يعتزم صندوق الإيداع والتدبير مواصلة أنشطته الموجهة لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم ومواكبة نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال نموها؛
- الاستثمار وهيكلية البنية التحتية ذات المنفعة العمومية؛
- المساهمة في إعادة هيكلة أنظمة التقاعد بالمغرب.

في هذا الصدد، يجري حاليا إعداد مشروع لإصلاح الإطار القانوني المنظم لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير من أجل تكييفه مع تحديات تنميته وتحسين جودة حكامته. ويهدف هذا الإصلاح، بشكل أساسي، إلى توضيح مهام الصندوق، وتطوير منظومة حكامته ومراجعة قواعد تسييره وآليات تدبيره.

وحقق صندوق الإيداع والتدبير، سنة 2020، استثمارات بقيمة 3.245 مليون درهم في حين تصل التوقعات المحيطة برسم سنة 2021 إلى ما يناهز 4.534 مليون درهم. وتبلغ توقعات البرنامج الاستثماري خلال الفترة 2022-2024 ما قيمته 6.513 مليون درهم و4.306 مليون درهم و4.179 مليون درهم، على التوالي.

4.4. القرض الفلاحي للمغرب

تميزت سنة 2020 بإطلاق مشاريع جديدة، ولا سيما تطوير عرض خاص لدعم ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا في العالم القروي، خاصة خلال فترة تطور الشركات وذلك في إطار برنامج المستثمر القروي، وإطلاق عروض تمويل تهدف إلى دعم خزينة المقاولات، ودعم صمودها، بالإضافة إلى إطلاق الخدمات الرقمية وتشغيل شبكة قروية تتكون من 100 وكالة متنقلة.

وفيما يتعلق بإنجازات سنة 2020، بلغ الناتج البنكي الصافي 3.916 مليون درهم مقابل 3.770 مليون درهم في 2019، أي بتحسين بنسبة 4%. وبلغ الناتج الصافي 208 مليون درهم مقابل 402 مليون درهم في سنة 2019 بانخفاض 48%. وسجل مؤشر القدرة على سداد الديون 13,8% كما بلغ معدل المؤشر المتعلق بالسيولة نسبة 9,5%.

وبلغ إجمالي القروض الممنوحة من طرف مؤسسة تمويل الفلاح لفائدة الفلاحة التضامنية ما قيمته 3.128 مليون درهم، بزيادة قدرها 12% (341 مليون درهم) مقارنة بسنة 2019. وفيما يخص حجم القروض المتراكمة الممنوحة، حتى نهاية سنة 2020، من طرف مؤسسة "أرضي للقروض" المتناهي الصغر بالعالم القروي، فقد بلغت 3.876 مليون درهم مقابل 3.710 مليون درهم سنة 2019، أي بارتفاع نسبته 4,5% (166 مليون درهم).

على مستوى الحسابات المجمعة، وعلى الرغم من السياق الاقتصادي الصعب الناتج عن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فقد بلغ الناتج البنكي الصافي لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب 4.080 مليون درهم في نهاية دجنبر 2020 مقابل 4.073 مليون درهم في نهاية دجنبر 2019، أي بزيادة 0,2%.

سجل مجموع القروض الموجهة للزبناء زيادة بنسبة 11%، حيث بلغ ما قدره 96.300 مليون درهم في نهاية يونيو 2021 مقابل 87.100 مليون درهم بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور، بشكل أساسي، إلى الزيادة في المبالغ المستحقة للديون وقروض الخزينة غير المسددة للبنك، والراجع أساسا إلى تمويل منتجات التحفيز الاقتصادي الجديدة.

وبخصوص الفترة 2021-2023، تواصل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تنفيذ خطتها الاستراتيجية "أفق 2023" التي تهدف بالخصوص إلى تعزيز مكانة البنك في قطاع الفلاحة والصناعة الفلاحية والعالم القروي وفي الأسواق ذات القيمة المضافة العالية.

وتبرز توقعات 2021-2023 ناتج بنكي صافي قدره 4.123 مليون درهم في 2021 و4.368 مليون درهم في 2022 و4.638 مليون درهم في 2023. وتبلغ توقعات الناتج الصافي 435 مليون درهم و522 مليون درهم و625 مليون درهم، على التوالي.

وبخصوص الآفاق المستقبلية، تجري حاليا مشاورات في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تعزيز نموذج القرض الفلاحي للمغرب والتحضير لفتح رأسماله للخوارج.

5.4. الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (صندوق الضمان المركزي سابقا)

تم الشروع في إصلاح صندوق الضمان المركزي بموجب القانون رقم 36.20، الصادر في يوليوز 2020، والذي تم بموجبه تحويل الصندوق إلى شركة المساهمة تحمل إسم "الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات" التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحديث الإطار القانوني المنظم لصندوق الضمان المركزي من أجل تمكينه من دعم الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال تيسير تمويل المقاولات خصوصا، المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمؤسسات والمقاولات العمومية والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة. كما أن تحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة المساهمة سيمكن من إخضاعها لأفضل المعايير من حيث الحكامة والشفافية والمسؤولية.

ظل النشاط الإجمالي لمجموعة صندوق الضمان المركزي، خلال الأسس الأول من سنة 2021، على نفس المستوى الذي كان عليه في الأسس الأول من سنة 2020، بما في ذلك المنتوجات الموجهة لتدبير الأزمة الصحية، ليصل بذلك إجمالي الالتزامات إلى 26.700 مليون درهم.

وقد مكنت تدخلات الصندوق من تعبئة ديون بحجم يقارب **36.900 مليون درهم** همت ما يزيد عن 237.700 قرضا، منها 226.560 قرضا لفائدة المقاولات و11.140 قرضا لفائدة الأفراد.

وهكذا، بلغت الالتزامات المبرمة برسم هذا النشاط خلال النصف الأول من سنة 2021 ما يزيد عن **25.200 مليون درهم**. وقد مكنت هذه الالتزامات من تعبئة حجم ديون بقيمة **34.400 مليون درهم**. وقد ارتفع عدد القروض لفائدة المقاولات بنسبة 277% مقارنة بالأسدس الأول من سنة 2020، ليصل إلى 226.560 قرضا ممنوحا.

ومنذ بداية الأزمة الصحية، تم وضع العديد من آليات الضمان من قبل صندوق الضمان المركزي بهدف التخفيف من آثار الأزمة على أنشطة المقاولات. وتعلق الأمر في المرحلة الأولى بآلية "ضمان أوكسجين" وفي المرحلة الثانية ببرنامج "ضمان إقلاع" الذي يخرط في إطار التوجيهات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

وخلال النصف الأول من سنة 2021، مكن مجموع هذه الآليات من ضمان ما يقارب من 200.000 قرض بمبلغ إجمالي يزيد عن **16.200 مليون درهم**، مما نتج عنه حوالي **15.000 مليون درهم** من الالتزامات.

وتبعا للتوجيهات الملكية السامية، أطلق صندوق الضمان المركزي في سنة 2021، "برنامج انطلاقة" الذي يهدف إلى تسهيل ولوج تمويل الشباب الحاملين للمشاريع والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة وكذلك القطاع غير المهيكل في الوسطين القروي والحضري. وفي النصف الأول من سنة 2021، تم منح 11.351 قرض بمجموع **2.100 مليون درهم** والتزام قدره **1.700 مليون درهم**.

كما واصل صندوق الضمان المركزي البرامج المتعلقة بالعرض التقليدي لنشاط القروض بالتوقيع لفائدة المقاولات. ويضم هذا النشاط عدة منتجات مثل: "ضمان استثمار" و"ضمان التسيير" و"ضمان سريع"، والتي تهدف إلى تسهيل ولوج هذه الفئة من المقاولات إلى تمويل احتياجاتها المتعلقة بالاستثمار والاستغلال.

وفيما يتعلق بتمويل الابتكار والإنشاء، مكن "صندوق الاستثمار المبتكر"، المخصص للمقاولات الناشئة والحاملة للمشاريع المبتكرة طيلة المراحل الأولية للتطوير، خلال النصف الأول من سنة 2021، من الاستفادة من 367 قرض بغلاف إجمالي تجاوزت قيمته **200 مليون درهم**.

وهمت الأنشطة الموجهة للأشخاص الذاتيين خلال النصف الأول من سنة 2021، أكثر من 10.915 قرضا، أي بارتفاع قدره 109% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. وبلغت الديون المعبأة خلال النصف الأول من السنة ما مجموعه **2.400 مليون درهم** كما بلغت الضمانات ما مجموعه **1.400 مليون درهم**، أي بنسبة زيادة قدرها 107% و108% بالمقارنة مع إنجازات النصف الأول من سنة 2020.

وبخصوص الإنجازات المالية برسم سنة 2020، حققت الشركة ناتج بنكي صافي قدره **280 مليون درهم** مقابل 252 سنة 2019، أي بارتفاع بلغ 11%. وسجلت النتيجة الصافية **92 مليون درهم** مقابل **116 مليون درهم** سنة 2019، أي بانخفاض بنسبة 21%.

وتبلغ توقعات الصندوق إنتاجا إجماليا سنويا بقيمة **44.500 مليون درهم** خلال سنة 2021 و**36.300 مليون درهم** سنة 2022 والتي ستخصص أساسا لأنشطة الضمان الموجهة للمقاولات.

الجزء الثالث: تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

يعرض هذا الجزء مخطط العمل والإجراءات التي يجري تسريع تنزيلها من أجل الشروع في تفعيل القوانين التي تمت المصادقة عليها طبقا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك التي تضمنها خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 والخطاب الموجه للبرلمان بتاريخ 09 أكتوبر 2020 وكذا التوجيهات الواردة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2020 والتي تم خلالها تسليط الضوء على ما يلي:

- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- ضرورة القيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة للقطاع العام؛
- ضرورة إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

1. إحداث وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار طبقا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف دعم القطاعات الإنتاجية وتمويل ومواكبة المشاريع الاستثمارية الكبرى في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الهادف إلى التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الصحية والاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد تم إحداث الصندوق إثر المصادقة على القانون رقم 76.20 بتاريخ 31 دجنبر 2020 وعلى مرسومه التطبيقي رقم 2.21.67 بتاريخ 19 فبراير 2021 المتعلق باعتماد النظام الأساسي للشركة وتحديد رأسمالها في 15 مليار درهم.

وقد نص القانون سالف الذكر على إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كشركة المساهمة، وذلك بغرض تمكينه من أفضل الممارسات في مجالات الحكامة والتدبير والشفافية التي تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وباقي الأطراف المعنية وكذا تمكين الصندوق من التوفر على استراتيجية لتوظيف رؤوس الأموال أكثر وضوحا بخصوص أولويات واختيارات تدخل الدولة فيما يخص الإقلاع الاقتصادي ومن تطوير عرض بديل للتمويل ومكمل للمديونية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين.

وفيما يتعلق بالحكامة، نص القانون على تشكيل مجلس إداري يرأسه الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية ويتكون من عشرة متصرفين، منهم ستة أعضاء يمثلون القطاعات الوزارية المعنية وأربعة متصرفين مستقلين.

بالإضافة إلى ذلك، سيعتمد الصندوق على صناديق قطاعية وموضوعاتية تتدخل، كل في قطاع معين، وتعتمد آليات ملائمة لنطاق تدخلها، ولا سيما في مجالات إعادة هيكلة الصناعة والابتكار والأنشطة ذات النمو الواعد والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنيات التحتية والفلاحة والسياحة.

كما تم إدراج صندوق محمد السادس في لائحة المقاولات الاستراتيجية التي يتم تعيين مديرها العام في مجلس الوزراء، وذلك بعد تعديل القانون التنظيمي رقم 08.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

هذا، وتجري حاليا الاستعدادات من أجل عقد الاجتماع الأول للمجلس الإداري للصندوق والذي سيتم فيه اعتماد مجموعة من القرارات المتعلقة بإعطاء الانطلاقة الفعلية للصندوق، خاصة فيما يتعلق بهيكلته وإرساء الصناديق القطاعية والموضوعاتية المنصوص عليها في القانون رقم 76.20 المذكور وكذا استكمال هيآت الحكامة وآليات التدبير (اللجان المتخصصة، اتفاقية المراقبة المالية، نظام الصفقات...).

2. القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

تم التصويت على القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من طرف البرلمان بغرفتيه في شهر يوليوز 2021 وتم نشر النسخة العربية منه في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021 والنسخة الفرنسية بتاريخ 5 غشت 2021.

ويشكل هذا النص القانوني، إطارا قانونيا مرجعيا وديناميكيا لمواكبة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا كفاءات تنفيذها.

وتتجلى الغاية القصوى لهذا الإصلاح في الرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية لهذه الهيئات، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد أهداف الإصلاح وكذا مبادئه والجوانب الاستراتيجية المتوخاة منه، على ضوء نتائج عمليات التشخيص وتوصيات مهام المراقبة والتدقيق التي تم إصدارها من طرف الهيئات المختصة، ومنها بالخصوص:

- أشغال البرلمان المتعلقة بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016 تحت عنوان "قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب: العمق الاستراتيجي والحكمة" بالإضافة إلى التقارير المنجزة من طرف المجلس والمتعلقة بعمليات مراقبة التدبير لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تقارير المفتشية العامة للمالية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تقارير التدقيقات الخارجية التي تنجزها الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية بناء على برنامج سنوي بترخيص من طرف رئيس الحكومة؛
- التقارير السنوية وتقارير مهام الافتحاص والمراقبة التي يقوم بإعدادها مراقبو الدولة ومندوبو الحكومة طبقا للقانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

وقد مكنت هذه التقارير من الوقوف على مجموعة من الإشكالات والاختلالات والتصورات المتعلقة خاصة بالقيادة الاستراتيجية للقطاع وحجمه والعلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وحكامتها والعلاقات بين هذه الهيئات والوزارات الوصية ودور الدولة المساهمة. هذا وقد تم إصدار مجموعة من التوصيات واقتراح سبل للإصلاح في مختلف التقارير، وذلك من أجل تحقيق فعالية أكبر لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مكاسب هذه الهيئات والرفع من نجاعة أدائها.

وتنسجم هذه الملاحظات مع التشخيص الذي قامت به اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والتي قدمت توصيات تهدف إلى تعزيز دور الدولة في قيادة وحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذا ويأخذ ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وذلك باعتبارها قاطرة في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية وفاعلا محوريا في قيادة وتنفيذ مجموعة من المشاريع المهيكلية التي تهم القطاعات الرئيسية والحيوية للاقتصاد الوطني، كالطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والمناجم والفلاحة، بالإضافة إلى برامج فك العزلة عن العالم القروي وتأهيله في مجالات الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق القروية وفي الميادين الاجتماعية كالصحة والتعليم.

ومن أجل ضمان التوفيق في تنزيل مشروع الإصلاح، حدد القانون-الإطار رقم 50.21 مجموعة من الأهداف الرئيسية، منها على الخصوص:

- تدعيم الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة؛
- إعادة تحديد حجم القطاع العام وترشيد النفقات العمومية، بالإضافة إلى تثمين أصول المؤسسات والمقاولات العمومية مع إعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مسؤولية أجهزة إدارتها وتسييرها وتحسين حكامتها وفعالية المراقبة المالية للدولة بتوجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر.

وقد حدد القانون-الإطار كذلك المبادئ التي ستم مراعاتها في تنزيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة استمرارية المرفق العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة والحفاظ على استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية والمنافسة الحرة والتنافسية

وحماية الحقوق المكتسبة والتعاقد والتدبير المرتكز على النتائج والتدرج في تنزيل الإصلاح وإشراك القطاعات المعنية في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التي سبق ذكرها، ستتخذ الدولة بموجب القانون-الإطار مجموعة من الإجراءات الإرادية فيما يخص إعادة هيكلة وحكامة ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية. وهكذا، ينص القانون-الإطار على تنفيذ عمليات إصلاح وإعادة هيكلة هذه الهيئات داخل أجل لا يتعدى خمس سنوات ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. وتهم هذه العمليات ما يلي:

- تجميع المؤسسات العمومية؛

- دمج المقاولات العمومية أو الشركات التابعة؛

- تحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة؛

- تصفية وحل بعض الهيئات التي أصبحت مهامها متجاوزة أو تعاني من عجز مالي هيكلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون-الإطار نص على إلزامية إنجاز تقييم دوري لمهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بتنزيل القانون-الإطار، تعتزم الحكومة إعداد النصوص التطبيقية الخاصة به وتسريع إنجاز عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

في هذا الإطار، تهدف المشاورات الجارية حاليا مع المؤسسات والمقاولات العمومية ووزارات الوصاية إلى وضع برنامج متكامل لإصلاح القطاع سيتم تنفيذ مرحلته الأولى والمستعجلة خلال سنتي 2021 و2022. ويرتكز هذا البرنامج على التدابير والعمليات التي سيتم تنفيذها برسم إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد تمت مباشرة بعض عناصر هذا البرنامج في انتظار تسريعها سنة 2022. ويهم هذا البرنامج ثلاثة عناصر بارزة وهي:

- إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون-الإطار؛

- تفعيل الوكالة الوطنية (أنظر الفقرة 3 من هذا الجزء)؛

- تنفيذ أهم عمليات إعادة الهيكلة المزمع إجراؤها خلال سنة 2022 (أنظر الفقرة 4 من هذا الجزء).

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بمشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، سيتم خلال سنة 2022 إعداد النصوص التشريعية العامة المنصوص عليها في القانون-الإطار وإدراجها في مسطرة المصادقة والتي تتعلق بما يلي:

- مشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- مشروع القانون المتعلق بتحديد نظام الخصومة؛

- مشروع القانون المتعلق بعمليات إحداث المقاولات العمومية التي لا يدخل إحداثها ضمن نطاق القانون وكذلك عمليات اقتناء مساهمات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية في رأسمال المقاولات الخاصة.

كما سيتم الشروع في إعداد النصوص التشريعية الأخرى المتعلقة بالهيئة المركزية التي ستتولى القيام بعمليات تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية التي تم حلها. وستتم كذلك ملاءمة أحكام القانون-الإطار مع خصوصيات المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية، وذلك وفق نتائج الدراسة المتعلقة بعمليات التصفية والمشاورات مع الوزارات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم خلال سنة 2022 إعداد نصوص تنظيمية تتعلق بما يلي:

- كفاءات تعيين وتحديد تعويضات ممثلي الدولة والأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛

- العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تقييم مهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- المصادقة على الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تقييم الملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على إعداد مجموعة من المراجع والنماذج (دلائل، مناشير، عقود نموذجية...) لتسهيل تنفيذ القواعد والممارسات الجديدة التي كرسها القانون-الإطار رقم 50.21، وذلك من أجل ضمان تنفيذ منسجم ومتسق للمقتضيات المعنية. ويتعلق الأمر خصوصا بالممارسات المرتكزة على نجاعة الأداء (عقود البرامج، عقود أداء المسيرين وعقود أهداف داخلية للمؤسسات والمقاولات العمومية وآليات التعاون بين هذه الهيئات...) والتقييم (مهام المؤسسات والمقاولات العمومية والملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية...) بالإضافة إلى الممارسات المتعلقة بعمليات إعادة الهيكلة (تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات المساهمة وحل أو تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية وتجميعها أو دمجها...).

ومن جهة أخرى، سيتم اتخاذ التدابير التشريعية المنصوص عليها في القانون-الإطار سالف الذكر، وذلك لتمكين الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية من الاضطلاع بدور هام في تنفيذ الإصلاح العميق للقطاع العام.

هكذا، سيتم إحداث هذه الوكالة، في مرحلة أولى، على شكل مؤسسة عمومية وذلك قبل أن يتم تحويلها إلى شركة المساهمة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، علما أن الدولة ستعمل، بصورة تدريجية، على نقل المساهمات التي تمتلكها إلى الوكالة. وقد تم تحديد دور وحكمة الوكالة من خلال المقتضيات التالية الواردة في القانون-الإطار:

- وضع استراتيجية مساهماتية للدولة توضح الأهداف والنتائج المنتظرة من المحفظة العمومية؛
- إصلاح نظام الخصصة الذي سيمكن من تحديث وتأهيل المنظومة الحالية وبالتالي من تحسين القيام بالعمليات المتعلقة برأس المال وتعزيز تخلي الدولة عن الأنشطة التنافسية؛
- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- وضع تدابير تشريعية و/أو تنظيمية تحدد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة، من غير السلطات الحكومية، وكذا الأعضاء والمتصرفين المستقلين في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مواكبة الوكالة الوطنية لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية المنصوص عليها في القانون-الإطار.

3. إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يعد أحد الركائز الأساسية لإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020 والخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

من جهة أخرى، فإن تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي اعتبر أن إحداث هذه الوكالة يشكل دعامة لمشروع الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتثمين مساهمات الدولة وتحسين نجاعة أداءها بغية جعلها محركا للتنمية الاقتصادية وقاطرة للقطاع الخاص.

ونظرا لأهمية الرهانات المتعلقة بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتدهور النماذج الاقتصادية والمالية لهذه الهيئات وكذا تأثير تداعيات الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على برامج عملها ونتائجها، فقد أصبح من الضروري تبني مقاربة تدبيرية مختلفة لهذا القطاع، موجهة نحو إرساء تدبير استراتيجي وخلق القيمة وتحسين المردودية ونجاعة الأداء بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التجارية.

وتكمن أهم المكونات لهذه المقاربة في مركزة مهام الإشراف والتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة من أجل تحسين قيادتها وأدائها العام فيما يتعلق بخلق الثروة ومردودية رؤوس الأموال المستثمرة مع الحفاظ على جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.

وفي هذا الإطار وتطبيقاً للتوجيهات الملكية السامية، فقد تم التصويت على القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في شهر يوليوز 2021 ونشره في الجريدة الرسمية باللغة العربية بتاريخ 26 يوليوز 2021 وباللغة الفرنسية بتاريخ 5 غشت 2021. ويرتبط تفعيل هذا القانون بتنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة (المادة 32 من القانون).

ويهدف إحداث الوكالة الوطنية إلى تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي لتدخل الدولة بصفقتها مساهمًا، وذلك من أجل إرساء تدبير استراتيجي للمساهمات العمومية التي يشرف عليها قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. ويمكن تلخيص أهم المستجدات التي تضمنها القانون المذكور فيما يلي:

تولي الوكالة لدور الدولة المساهمة بشكل أفضل:

يهدف تنظيم دور الدولة المساهمة في إطار هيئة مستقلة إلى تأطير أفضل لهذا الدور وتحسين قيادة محفظة المساهمات العمومية وتنشيط وظيفة الدولة المساهمة.

ولهذا الغرض، يتعين على الوكالة اقتراح السياسة المساهماتية للدولة على السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية والعمل على تنفيذها، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية. وتحدد هذه السياسة متطلبات الدولة وكذا انتظارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تقوم بتنفيذ تلك السياسة.

تحديد ملائم للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة:

حدد القانون المحدث للوكالة لائحة أولية بأسماء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات السوسيو-اقتصادية والمالية الكبرى بالنسبة للدولة بصفقتها مساهمًا، والتي تمثل في نفس الوقت مجال تدخل الوكالة وتشمل مؤسسات عمومية ذات طبيعة تجارية بالإضافة إلى المقاولات العمومية والمساهمات.

وستتم مراجعة هذه اللائحة الأولية وتتميمها بانتظام بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية.

وستواكب الوكالة كذلك تنفيذ عمليات تحويل المؤسسات العمومية الواردة في اللائحة المذكورة إلى شركات المساهمة.

إنجاز عمليات المحفظة وعمليات رأس المال:

تعتبر العمليات المتعلقة برأس المال وإحداث الشركات التابعة والشركات المتولدة عنها والعمليات المتعلقة بمساهمات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أحد أهم تجليات استراتيجية الدولة باعتبارها مساهمًا.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تأطير أفضل لمسار اتخاذ القرار بشأن العمليات المتعلقة برأس المال، ستتولى الوكالة حسب الحالة، مهمة تحديد واقتراح أو إيداء الرأي بخصوص بعض العمليات ذات الجدوى والتي تروم تجميع مساهمات الدولة (عمليات الإدماج، التفويطات، المساهمات...).

هكذا، فإن الوكالة مطالبة بالحرص على أن تكون هذه العمليات مسبقة بدراسات الجدوى والتقييم وأن تخضع لتتبع دوري.

إضفاء المزيد من الاحترافية على الحكامة:

نص القانون رقم 82.20 على تمكين الوكالة من مجلس إداري يتألف من 5 ممثلين للدولة يتم تعيينهم بموجب نص تنظيمي. وتناط مهمة رئاسة هذا المجلس للوزير المكلف بالاقتصاد والمالية. كما سيتم تعيين ثلاث متصرفين مستقلين في مجلس الإدارة المذكور، بغية الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم.

كما ستمثل الوكالة الدولة على مستوى هيئات الحكامة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخلها. هكذا، ينبغي على الوكالة العمل على تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وإضفاء المزيد من الاحترافية عليها من خلال اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها إرساء حكامة فعالة وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

تأطير التشاور الاستراتيجي فيما بين الوزارات حول المؤسسات والمقاولات العمومية:

ينص القانون على إحداث هيئة قطاعية للتشاور مهمتها تأطير العلاقات بين الوكالة والمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخلها. وستعمل هذه الهيئة التي يرأسها رئيس الحكومة وتتشكل من ممثلين عن الوزارات الوصية، بالتنسيق مع الوكالة، على تدارس الإشكاليات ذات البعد الاستراتيجي علاقة بدور الدولة المساهمة والتي تستدعي تدخل الوزارات الوصية، خاصة فيما يتعلق بمشروع السياسة المساهماتية للدولة.

تحسين الشفافية بشأن نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية:

في إطار إعداد تقاريرها الدورية، ستقوم الوكالة بإعداد تقرير سنوي حول الدولة المساهمة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق اشتغالها. ويرفع التقرير المنجز عن الدولة المساهمة إلى جلالة الملك نصره الله، ويتم إطلاع العموم عليه.

وسيتم العمل خلال المراحل المقبلة على إعداد النصوص التطبيقية للمقتضيات الآتية:

- المادة 9: مشروع مرسوم يحدد الآليات التي ستبناها الوكالة من أجل إبداء رأيها بخصوص مختلف العمليات المرتبطة برأس المال وبالمحافظة العمومية، المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من القانون رقم 82.20؛
- المادة 13: مشروع مرسوم لتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة والأعضاء المستقلين في حظيرة مجلس إدارة الوكالة؛
- المادة 23: مشروع مرسوم يحدد تشكيلة هيئة التشاور وكيفية عملها؛
- المادة 27: مشروع مرسوم يحدد مبلغ التعويضات التي سيستفيد منها الأعضاء المستقلون المعينون بمجلس إدارة الوكالة وكيفيات منحها.

4. تتبع تفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

تبعاً للحوارات الاستراتيجية التي بدأت منذ سنة 2019 مع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات السوسيو-اقتصادية الكبرى، تميزت سنة 2020 بالأساس بالشروع في تفكير عميق من أجل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية واقتراح خارطة طريق لتنفيذه على ضوء التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020، وكذا الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

وقد مكنت هذه المنهجية من دراسة سبل إعادة هيكلة وتحديد حجم المحافظة العمومية وترشيدها، وذلك من أجل تعزيز منفعتها ومردوديتها والتحكم في المخاطر المرتبطة بها وملاءمة دورها مع تطورات سياق تدخلها ومع تطلعات الدولة وكذا متطلبات السياسات العمومية.

فقد عرف مجال تدخل قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تغييرات كبيرة نتيجة الأزمة المتعلقة بجائحة كورونا وأثارها الفورية وعلى المدى المتوسط والبعيد على مختلف مكونات المحافظة العمومية.

وموازة مع ذلك، تم تحديد عدة عمليات لإعادة هيكلة بعض القطاعات وتجري الأشغال لتنفيذه. ومن شأن هذه العمليات أن تساهم في تحقيق أهداف مشروع إصلاح القطاع العام.

وتهدف عمليات إعادة الهيكلة بالخصوص إلى دعم التآزر والتكامل بين المؤسسات والمقاولات العمومية خصوصا عبر إحداث أقطاب عمومية وإبرام شراكات استراتيجية وإدماج بعض المقاولات العمومية التي تمارس أنشطة مماثلة أو متقاربة.

في هذا الصدد، سيتم خلال سنة 2022 وضع اللامسات الأخيرة على النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة التي من شأنها تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة بموجب القانون-الإطار رقم 21-50 السالف الذكر وإدراجها في مسطرة المصادقة، وذلك بالتشاور مع الوزارات الوصية المعنية.

وفيما يلي أبرز عمليات إعادة الهيكلة التي تمت مباشرتها والتي سيتم تسريع تنفيذها:

الشراكة الاستراتيجية بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمجمع الشريف للفوسفات وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من أجل مواكبة تطور القطاع الفندقي الذي يتمتع بقدرة عالية على النمو والتشغيل بالنسبة للاقتصاد المغربي، تم إبرام شراكة استراتيجية في المجال الفندقي العالي الجودة بين المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل إحداث فاعل وطني مرجعي في هذا المجال.

وقام هؤلاء الفاعلون العموميون في الاقتصاد الوطني بتوحيد جهودهم وخبراتهم من أجل إحداث قطب فندقي وطني مهمته تعزيز وتطوير التميز الفندقي المغربي بغية تحسين جاذبية البلاد وسمعتها الدولية.

وسيشتمل هذا القطب على الأصول الفندقية التاريخية للمغرب التي امتلكها وطورها المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى حدود اليوم، خاصة فندق المامونية بمراكش وقصر الجامعي بفاس وفندق ميشلفن بإفران ومنتجع بحيرة مارشيك بالجهة الشرقية.

وستمكن هذه الشراكة ذات الحكامة المغربية الخالصة من خلق فرص جديدة لنمو القطاع الفندقي العالي الجودة.

إرساء قطب سمعي بصري:

عرف المشهد السمعي البصري الوطني تحولات مهمة مكنت بالخصوص من إنهاء احتكار الدولة للبث الإذاعي وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمصادقة على القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري الذي جاء لاستكمال مسلسل تحرير هذا القطاع.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا القطاع يواجه حاليا مجموعة من التحديات الكبرى من بينها ضغط المنافسة المتواصل والمباشر للقنوات الفضائية سواء على مستوى الوسائل الكلاسيكية أو على مستوى القنوات الرقمية، وكذلك النمو المتسارع لوسائل الإعلام الرقمية والتي غيرت من نمط استهلاك المشاهدين بالإضافة لارتفاع تكاليف المحتويات المقدمة والتي تستلزم مزيدا من التأزر والترشيد.

ومن أجل تمكين البلاد من قطب سمعي بصري عمومي أكثر نجاعة من شأنه تثمين التكامل والتأزر ومستند على نموذج متوازن ومستدام، تم في ماي 2021 إعطاء الانطلاقة لمخطط تنظيمي جديد يركز حول إحداث شركة قابضة عمومية للتلفزة تقودها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي ستتبع لها بنسبة 100% كل من شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1-تيفي، على أن يتم في مرحلة ثانية إدماج فاعلين آخرين.

التقارب بين الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة استغلال الموانئ من خلال تفويت مساهمات الدولة في الشركة للوكالة:

تندرج هذه العملية في إطار إرادة السلطات العمومية الرامية إلى تعزيز قطاع الموانئ واللوجستيك لاعتبارات استراتيجية هامة وذلك لجعل هذا القطاع الوطني محركا للتنمية الاقتصادية.

وسيمكن هذا التقارب من تعزيز التأزر القطاعي بين هاتين الشركتين أخذا بعين الاعتبار للتكامل بينهما. كما سيسمح للمغرب بامتلاك مجموعة قوية قادرة على رفع التحديات اللوجستية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، خاصة في إفريقيا.

وفي هذا الإطار، سيتم كذلك بحث حلول فيما يخص شركة تهيئة ميناء طنجة وشركة تدبير ميناء طنجة المدينة من خلال تجميعها وإلحاقها بفاعل مينائي وازن، إن اقتضى الحال.

مشروع إحداث شركات جهوية لتوزيع الماء والكهرباء موازاة مع إعادة هيكلة قطاع الكهرباء:

ارتباطا بضرورة تطوير الخدمات الأساسية للتوزيع، انخرط قطاع التوزيع في تفعيل السياسات الاجتماعية الهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد مزدهر ومتماسك، يتطور وفق متطلبات الحفاظ على التوازنات البيئية ومستوى الجودة المطلوب بالنسبة للخدمات العمومية المحلية.

في هذا الإطار، وبهدف الرفع من الفعالية والتطوير المنسجم لخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتدبير التطهير السائل، يعرف القطاع حاليا عملية إعادة هيكلة تروم، بالخصوص، إحداث شركات جهوية متعددة الخدمات تحل محل الفاعلين الحاليين

(المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والجماعات) حيث ستتولى تقديم الخدمات السالفة الذكر بهدف ضمان تدبير عصري وأكثر فعالية يركز على المكاسب التي حققها القطاع، خاصة فيما يخص الحجم والاستمرارية الترايية للخدمات وتعاضد الوسائل وتحقيق الاحترافية في التدبير.

وس يتم العمل بالمخطط المؤسسي الجديد، في مرحلة أولى، على مستوى أربع جهات نموذجية ويتعلق الأمر بكل من جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفي وسوس-ماسة وكلميم-سمارة وذلك في أفق تعميم هذه العملية على باقي جهات المملكة.

عمليات هيكلية أخرى سيتم الشروع في تنزيلها أو تسريعها خلال سنة 2022:

وبالإضافة إلى العمليات المذكورة أعلاه، سيتم خلال سنة 2022، الشروع في تنزيل عمليات إعادة هيكلة مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى، ويتعلق الأمر بما يلي:

- إرساء تقارب بين مؤسسات بنكية ومالية عمومية في أفق إحداث قطب مالي عمومي، وذلك بالموازاة مع إعادة تأطير استراتيجية صندوق الإيداع والتدبير ومراجعة منظومة حكامته؛
- إنهاء عملية حل مكتب التسويق والتصدير بعد اعتماد القانون بشأنه وكذا نصوصه التطبيقية وحل الوكالات التنموية الجهوية الثلاث (وكالة تنمية أقاليم الجنوب ووكالة تنمية أقاليم الشمال ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية) والوكالة المستقلة للتثليج بالدار البيضاء وصندوق التمويل الطرقي، إن اقتضى الحال؛
- تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات المساهمة، خاصة تلك التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية: المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية بالدار البيضاء والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق التجهيز الجماعي؛
- تقييم مهام بعض المؤسسات والمقاولات العمومية العاملة في قطاعات الطاقة والبنيات التحتية والتهيئة والتعليم العالي.

الجزء الرابع: تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

يتطرق هذا الجزء لمخططات الأعمال والتدابير الجاري تتبعها وتنفيذها للرفع من فعالية المؤسسات والمقاولات العمومية في إنجاز مهامها وأهدافها بغية تحقيق الغايات المنشودة والتي تتعلق بتحسين جودة الخدمات ودعم التنافسية الاقتصادية وتحسين الربط بين الجهات، وذلك من أجل تعزيز مساهمة هذا القطاع في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتعلق هذه الإجراءات والتدابير، على وجه الخصوص، بتكريس العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين آجال الأداء وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتسريع برامج الرقمنة ونزع الصفة المادية وتوضيح وتبسيط مساطر المراقبة المالية وإعادة إطلاق برنامج الخوصصة، بالإضافة إلى مراجعة وملاءمة آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الرفع من الاستثمارات وتسريع وتيرة إنجازها.

1. الرفع من فعالية تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز التفاعلات بين القطاعين العام والخاص

1.1. تكريس المنهجية التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال تنفيذ السياسات العمومية ومواكبة المشاريع الكبرى المهيكلية، فقد أثبتت آلية التعاقد نجاعتها من حيث القيادة الاستراتيجية نظرا لأثرها الإيجابي على الأداء العملي والمالي لهذه الهيئات، وبالتالي على قيمة المحفظة العمومية، بحيث تمكن العلاقات التعاقدية بين الدولة وهذه الهيئات من ضمان انسجام مكونات إصلاح النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية على المستوى المؤسساتي وضمان تموقعها المنسجم في سلسلة القيمة ومن وضع مخططات أعمالها وكذا وضع سياسة لاستثماراتها وعصرنة تدبيرها وحكومتها.

لهذا الغرض، كرس القانون الإطار 21-50 المتعلق بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، المنهجية التعاقدية على جميع المستويات: بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وبين الأجهزة التداولية ومسيري هذه الهيئات بالإضافة إلى التعاقد الداخلي الخاص بهذه الهيئات.

وفي هذا السياق، تميزت الفترة 2016-2021 بمواصلة إبرام وتنفيذ العديد من عقود البرنامج بين الدولة وبعض المؤسسات والمقاولات العمومية مع القيام بتتبع دقيق لحصيلة تنفيذها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعقود المبرمة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2014-2017 ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق للفترة 2014-2018 والصندوق المغربي للتقاعد للفترة 2018-2020 والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش للفترة 2020-2022 وبريد المغرب للفترة 2013-2017، فضلا عن مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية الموقعة في 25 يوليو 2019 في أفق إبرام عقد برنامج يروم تنفيذ الإصلاح المؤسساتي للقطاع السككي.

كما عرفت السنة المالية 2021، إنهاء عقد برنامج بين الدولة والصندوق المغربي للتقاعد برسم الفترة 2018-2020 ومواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية. وشهدت هذه السنة أيضا مواصلة تتبع عقد البرنامج المتعلق بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش برسم الفترة 2020-2022 والذي تم توقيعه خلال سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد مشاريع العقود الجديدة التي يتم التفاوض بشأنها حاليا، يتم وفق مقاربة جديدة تركز على رؤية استراتيجية محددة يتم التوافق حولها مع المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية والوزارات الوصية بهدف مراجعة النموذج الاقتصادي لهذه الهيئات على أساس مخططات مؤسساتية واضحة وسياسة استثمارية تستهدف الرفع من الأثر ومن نجاعة الأداء، بالإضافة إلى مخططات أعمال مستدامة وناجعة.

كما تأخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار أهداف الإصلاح العميق كما تم التنصيص عليها في القانون-الإطار 21-50 السالف الذكر، وذلك بغية تحديد إجراءات إعادة الهيكلة والتجميع والتأزر والتكامل مع مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى.

وتخص مشاريع عقود البرنامج التي توجد في مراحلها النهائية، في أفق التوقيع عليها، كل من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ومجموعة بريد المغرب والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك والمكتب الوطني للسكك الحديدية. أما فيما يخص عقد البرنامج المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن التوقيع عليه يبقى رهينا بالتوافق حول الإجراءات الكفيلة بتعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل البرنامج الاستثماري للمكتب.

وتهم مشاريع العقود، التي توجد قيد الإعداد والتأطير، كلا من الوكالة الوطنية للموائى والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطني للمطارات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

2.1. تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

تشكل الأهداف المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار أحد الأولويات الوطنية، حيث يقتضي التنزيل الفعال لخطة الإنعاش الاقتصادي تجاوز الصعوبات التي تعيق ولوج المقاولات إلى التمويل وبالتالي إعطاء ديناميكية جديدة لريادة الأعمال في بلادنا. وفي هذا الإطار، يشكل تحسين آجال أداء ورشا حاسما لدعم النمو والقدرة التنافسية للاقتصاد.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018 والتي دعت الإدارات العمومية والجماعات الترابية بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، ولتلك المنبثقة عن المجلس الوزاري المنعقد في 10 أكتوبر 2018، تم القيام بمجموعة من التدابير منذ سنة 2018 بما فيها تلك التي همت وضع إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتي تهدف إلى دعم المقاولات لتجاوز صعوبات الخزينة خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

وتخص أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار ما يلي:

- تفعيل مرصد آجال الأداء الذي يترأسه الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية. وقد عقد هذا المرصد أربعة اجتماعات (10 يوليوز 2018 و 24 يونيو 2019 و 07 فبراير 2020 و 15 فبراير 2021)؛
- نشر، ابتداء من أكتوبر 2019، آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية في موقع الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تسريع الإمدادات المالية من الميزانية العامة للدولة وتسريع تسديد رصيد الدين المتراكم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية؛
- تتبع شكايات الموردين المودعة من خلال البوابة الالكترونية "آجال" المتعلقة بشكايات الموردين التي تم إطلاقها في مارس 2019 والتي تهدف إلى تسهيل التبادل والتواصل بين الموردين والمؤسسات والمقاولات العمومية وتشخيص أسباب تأخير الأداء وتقديم حلول ملائمة؛
- تسريع مشروع تعميم رقمنة الخزنة المكلفة بالأداء لفائدة 225 مؤسسة عمومية خاضعة للمراقبة القبيلية؛
- نشر دورية الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 59/20/DEPP بتاريخ 01 يونيو 2020 المتعلقة بالإيداع الإلكتروني للفواتير المزمع إنجازه وفق جدولة زمنية تدريجية.

ونتيجة لهذه الإجراءات، يبين تحليل تطور متوسط آجال الأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية انخفاضا ملحوظا بمتوسط بلغ 40,4 يوما في يونيو 2021 مقابل 55,9 يوما في ديسمبر 2018.

وفي إطار تفعيل القرارات المتخذة خلال الاجتماعين الأخيرين لمرصد آجال الأداء المنعقدين في 7 فبراير 2020 و 15 فبراير 2021، تم نشر التقرير الأول لهذا المرصد بتاريخ 9 ماي 2021 والذي هم القطاعين العام والخاص. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تطور وضعية آجال الأداء والإجراءات المتخذة والنواقص المستعصية بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية.

وسيتم تعزيز هذه النتائج الإيجابية عبر مشروع تعديل مدونة التجارة الذي يروم وضع نظام غرامات مالية على المقاولات التي تتجاوز الآجال القانونية للأداء. ويتمحور هذا المشروع التعديلي حول المبادئ والإجراءات التالية:

- تحديد آجال الأداء المترتبة ابتداء من تاريخ إيداع الفاتورة عوض تاريخ تنفيذ الخدمة؛
 - استحداث غرامة مالية مستحقة لفائدة الخزينة بنسبة 3% للشهر الأول من التأخير في السداد، مع الزيادة بنسبة 1% عن كل شهر أو جزء من شهر تأخير إضافي يطبق على الفواتير التي تزيد عن عشرة آلاف درهم دون احتساب الرسوم غير المؤداة في الآجال المطلوبة؛
 - فرض عقوبات التأخر في التصريح وكذلك التقصير أو التأخر في دفع الغرامة المستحقة؛
 - تخصيص حصيلة هذه الغرامات والعقوبات لتمويل تطوير المقاولات (صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية).
- ومن شأن تفعيل مشروع نظام العقوبات على التأخر في الأداء أن يساهم في تخفيض آجال الأداء، ولا سيما في القطاع الخاص.

3.1. رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها

أكدت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على أهمية وضرورة تسريع التحول الرقمي، لا سيما بالقطاع العمومي باعتبار الأداة الرقمية، وسيلة ضرورية للصدوم في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

في هذا الإطار، تضاعفت الجهود المتعلقة برقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها من أجل مواكبة أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال نزع الطابع المادي وتبسيط المساطر وعصرنة نظام المعلومات.

ولهذا الغرض، تم وضع خارطة طريق مع الشروع في تسريعها استجابة للسياق الحالي لحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والتدابير ذات الصلة والتي تركز محورين رئيسيين للتنمية، وهما الرقمنة والتبسيط وحكامته بنك المعطيات.

وقد تمت مباشرة عدة مشاريع تدخل في إطار خارطة الطريق السالفة الذكر، والتي نخص منها بالذكر ما يلي:

المحور المتعلق بالرقمنة والتبسيط:

يهدف مشروع منظومة أداء «AD@E» إلى تعزيز رقمنة المساطر وتبسيط عمليات المراقبة المالية، من خلال ما يلي:

- رقمنة الخزائن المكلفة بالأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية أو النوعية (225 مؤسسة عمومية وهيئات أخرى) لتحسين سلاسة عمليات التبادل وتسهيل تتبعها، وأتمتة التبادلات والتقارير مع الشركاء والتحضير للمرور إلى التوقيع الإلكتروني؛
- تبسيط المساطر تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تعزيز الحلول التقنية المخصصة لتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث يدخل هذا المشروع في إطار السياسة التي التزم بها المغرب في إطار تحسين مناخ الأعمال، علما أنه سيتم التنزيل التدريجي لمنشور الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية رقم 59/20/DEPP بتاريخ 01 يونيو 2020 المتعلق بالإيداع الإلكتروني لفواتير موردي المؤسسات والمقاولات العمومية.

المحور المتعلق بحكامته بنك المعطيات:

- تم اتخاذ عدة مبادرات لتفعيل التبادل المعلوماتي مع المؤسسات والمقاولات العمومية. وتم في هذا الصدد الشروع في عدد من التجارب مع كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الوطني للمطارات والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (منصتي AD@E وأجال) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (نظام مسار)؛
- توسيع الجيل الآلي للوحات القيادة التي تهتم على الخصوص بتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وآجال الأداء المصرح به من طرف هذه الهيئات والشكايات المتعلقة بالتأخير في الأداء وتتبع أنشطة الخزائن المكلفة بالأداء.

وستعرف سنة 2022 مباشرة عدة مشاريع في إطار خارطة الطريق المتعلقة بالرقمنة وتبسيط المساطر وذلك بهدف اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى عمليات المراقبة المالية. وتهم هذه المشاريع العمليات التالية:

- توسيع نطاق نزع الطابع المادي على التدبير العملي بما في ذلك حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وتدبير المخاطر والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تتوفر على نظام معلوماتي لتدبير النفقات وذلك من خلال وضع وحدة "مسار" لتدبير نفقات هذه الهيئات؛
- تفعيل التأشير الإلكترونية لفائدة أعوان المراقبة المالية على مستوى عينة من المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إرساء منظومة حكامه المعطيات.

4.1. التنميط المحاسباتي وتجميع الحسابات ومهنة المحاسبة

1.4.1. تحديث الإطار المحاسباتي الوطني

تم إطلاق مشروع إعادة تأهيل الإطار المحاسباتي الوطني بالتعاون مع كل من هيئة الخبراء المحاسبين والبنك الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى تحيين وتحديث الإطار المحاسباتي لجعله رافعة لتحقيق الشفافية وتحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات خصوصا منها الأجنبية، وكذا ملاءمته مع المعايير المحاسبية الدولية. وفي مارس 2020، تم الشروع في وضع إطار جديد يشكل الأرضية التي سيتم على أساسها مراجعة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي. كما أن الشق المتعلق بإعادة صياغة هذه المدونة يجري إنجازه من طرف فريق من الخبراء بشراكة مع البنك الدولي وهيئة الخبراء المحاسبين.

2.4.1. إرساء منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية

يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى وضع مرجع محاسباتي لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية وتحديد نطاق التجميع و/أو مكوناته وإعداد أولى الحسابات المالية المجمعة. وقد تم إنجاز الجزء الأول من هذا المشروع المتعلق بالتشخيص، علما أن الجزء الثاني الذي يهتم بتصميم وتفعيل منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية يوجد قيد الإنجاز.

3.4.1. إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حكامه وسير أجهزة المجلس الوطني للمحاسبة بهدف تحديث هيكلته وجعلها متجاوبة وأكثر فعالية وكذا تمكينه من مواكبة أوساط الأعمال والمؤسسات والمقاولات العمومية بشكل أفضل في مجال التنميط المحاسباتي. ويروم هذا الإصلاح الحفاظ على التنظيم المؤسساتي الحالي للمجلس، مع إجراء تعديلات مؤسسية وعملياتية تهدف إلى تحسين فعاليته وحكامته. ويتم حاليا وضع اللامسات الأخيرة على مشروع مرسوم متعلق بالمجلس الوطني للتنميط المحاسباتي، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية.

4.4.1. إصلاح القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين

المعتمدين

تمت المصادقة على القانون رقم 53.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد ونشره بالجريدة

الرسمية تحت عدد 6966 بتاريخ 04 مارس 2021. ويهدف هذا القانون خصوصا إلى تخفيف شروط اكتساب صفة محاسب معتمد وتحسين الحكامة داخل المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

وسيمكن هذا القانون من تنفيذ إصلاح شامل في إطار رؤية متكاملة للنهوض بالمهنة والتغلب على حالة الجمود التي تعيق سير المنظمة المهنية. كما يهدف أيضا إلى تدارك النواقص التي تم تسجيلها أثناء تطبيق القانون رقم 127.12 السالف الذكر.

في هذا الصدد، ومن أجل تنزيل مقتضيات القانون رقم 53.19 السالف الذكر، تم تعيين أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة 44 من هذا القانون والتي ستسهر على تنظيم انتخابات المجلس الجديد للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

وقد تم تنظيم انتخابات الأعضاء الدائمين لهذا المجلس بتاريخ 14 و15 و16 شتنبر 2021 بينما تم انتخاب رئيس المجلس الوطني للتنميط المحاسبي بتاريخ 20 شتنبر 2021. ومكنت هذه الانتخابات من تشكيل المجلس وفقا لمقتضيات القانون 53-19 السالف الذكر.

كما يجري تنفيذ أحكام أخرى من القانون 53.19 السالف الذكر، خاصة تلك المتعلقة بتعيين اللجنة الثانية المسؤولة عن إعداد وتعيين القائمة النهائية للمحاسبين المعتمدين وتحديد، بمرسوم، الإجراءات الإدارية المتعلقة بمباراة ولوج مهنة محاسب معتمد والتكوين وامتحان الكفاءة المهنية (المادة 21 من القانون 127-12 كما تم تغييرها وتتميمها والمادتين 4 و5 من القانون 53.19).

5.1. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1.5.1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مخطط الإقلاع ما بعد كوفيد-19

كانت لجائحة كوفيد-19 تأثير على جميع القطاعات الحيوية مما أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وتداعياته على المستوى الاجتماعي.

وكشفت هذه الأزمة الصحية عن هشاشة البنية التحتية الاجتماعية الوطنية، مما يستدعي زيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية. كما أثرت الأزمة على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بتعبئة مصادر التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية. ولمواجهة المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وضع المغرب خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والتي جعلت اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد الدعامات الأساسية للرفع من الاستثمارات العمومية الكفيلة بالمساهمة في تنشيط الاقتصاد وبالتالي تقليل التأثير الاجتماعي.

ولتحقيق أهداف النمو المتوخاة، يجب إعادة النظر في تحديد أولويات الأوراش الكبرى بما يتماشى مع الإصلاح العميق الذي تم اعتماده، ولا سيما استكشاف وسائل تمويل مبتكرة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يؤدي هذا التعاون إلى الرفع من الاستثمار العمومي وتأهيل البنية التحتية، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

وستمكن مراجعة الإطار القانوني للشراكات بين القطاعين العام والخاص من تنفيذ المشاريع الاستثمارية في ظروف أكثر مرونة.

كما سيسمح تفعيل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتوفر على محفظة من المشاريع القابلة للإنجاز في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوجيه أصحاب المشاريع لاختيار هذه الشراكة كوسيلة بديلة لإنجاز الطلبات العمومية. ويتزامن بداية عمل هذه الهيئة مع إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سيتدخل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين القطاعات المنتجة من دعم وتمويل ومواكبة مشاريع التنمية الكبرى مما سيسمح بإنعاش الاستثمار والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني.

2.5.1. تعديل القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تم نشر القانون رقم 46.18 الذي تم بموجبه تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالجريدة الرسمية في شهر مارس 2020. وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

- توسيع مجال تطبيق القانون ليشمل، علاوة على الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، باقي أشخاص القانون العام، وخاصة الجماعات الترابية وأشخاص القانون العام التابعون لها، علما أن هذه الهيئات تضطلع بنصيب مهم من الاستثمارات العمومية؛
- إحداث لجنة وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى رئيس الحكومة يعهد لها كمهمة أساسية وضع استراتيجية وطنية للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحديد ضمن برنامج وطني سنوي و/أو متعدد السنوات لهذه الشراكات إلى جانب تحديد الشروط وإجراءات المرونة خصوصا فيما يتعلق بمسطرة التقييم القبلي وبالمسطرة التفاوضية؛
- تبسيط مسطرة العرض التلقائي وشروط اللجوء إلى المسطرة التفاوضية؛
- ضمان الانسجام بين مقتضيات القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص والقوانين القطاعية التي تنص على اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أ. دخول القانون حيز التنفيذ

يتطلب دخول القانون رقم 46.18 حيز التنفيذ المصادقة على نصوصه التطبيقية والتي تم إدراجها في مسطرة المصادقة شهر شتنبر 2020.

في هذا الصدد، تمت المصادقة على مرسومين ونشرهما بالجريدة الرسمية. ويتعلق الأمر:

- بالمرسوم رقم 2.20.704 المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.15.45 بتطبيق القانون المتعلق بعقود الشراكة الخاصة بالدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- بالمرسوم رقم 2.20.703 المتعلق باللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي لها دور استراتيجي ويتأهها رئيس الحكومة.

وفيما يخص مشروع المرسومين المتعلقين بالجماعات الترابية فإنهما لا يزالان في مسطرة المصادقة ولم يتم نشرهما بعد:

- مشروع مرسوم عام وإجرائي خاص بالجماعات الترابية يتلاءم مع الخصوصيات الجهوية والمحلية؛
- مشروع المرسوم المتعلق باللجنة الدائمة المحدثة لدى اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المكلفة بمشاريع الجماعات الترابية.

ويوجد مشروع هذين المرسومين في مرحلة متقدمة من المصادقة.

ب. تنفيذ القانون

على إثر نشر المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يحدد اختصاصات وتركيبات وكيفية سير هذه اللجنة، بالجريدة الرسمية، سيتم تفعيل هذه اللجنة عبر عقد اجتماعها الأول والذي ستباشر من خلاله المهام المنوطة بها، مما سيمكن من الشروع في مختلف الأوراش. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تحديد استراتيجية وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إعداد البرنامج الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص باقتراح الأشخاص العموميين المعنيين والحرص على تحيينه؛
- تحديد عتبة الاستثمار التي يكون التقييم القبلي بموجبها اختياريا.

3.5.1. محفظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتم القيام بتتبع المشاريع الحالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي توجد في مراحل مختلفة من الإنجاز، حيث يوجد بعضها في مرحلة الإعداد والبعض الآخر في مرحلة الإنجاز. وسيمكن دخول القانون الجديد حيز التنفيذ من تعزيز اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن التوفر على استراتيجية وطنية ومحفظة موسعة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع معلومات مفصلة خصوصا حول القطاعات المعنية وتقييم المشاريع مما سيمكن من إعطاء رؤية لمختلف الشركاء.

أ. مشاريع قيد الانجاز:

المشاريع التي تم تقييمها من طرف لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص		
القطاع	المشاريع	تقدم الأشغال
الزراعة/الوزارة المكلفة بالزراعة	تحلية مياه البحر بمنطقة الداخلة	- التكلفة الإجمالية: 1.980 مليون درهم؛ - تم إسناد المشروع ويوجد في طور الإنجاز؛ - التوقيع على اتفاقية التمويل والمساهمة العمومية وعقدي الشراكة.
الصحة/معهد باستور المغرب	إنشاء وحدة صيدلانية لإنتاج الأمصال واللقاحات والمنتجات البيولوجية	- التكلفة الإجمالية: 316 مليون درهم؛ - أعطى الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية موافقته من أجل تنفيذ هذا البرنامج في إطار عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. مشاريع قيد التقييم القبلي:

تهم دراسات التقييم القبلي التي توجد قيد الإنجاز المشاريع الرئيسية التالية:

مشاريع شراكة بين القطاع العام والخاص قيد التقييم القبلي		
القطاع	المشاريع	تقدم الأشغال
الموانئ/الوزارة المكلفة بالتجهيز	ميناء "القنيطرة الأطلسي"	- تكلفة الاستثمار مقدرة بحوالي 7.700 مليون درهم؛ - تم الانتهاء من تقرير التقييم الأولي وسيتم تقديمه إلى الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية لاتخاذ القرار بشأنه؛ - يواجه المشروع صعوبات على مستوى استدامة الميزانية.
	سنة موانئ ترفيهية	- التكلفة الإجمالية: 1.256 مليون درهم؛ - تقرير التقييم القبلي في طور الإنجاز
المطارات/ المكتب الوطني للمطارات	مطار متخصص في طيران الأعمال بتيط مليل	- تكلفة الاستثمار مقدرة بحوالي 809 مليون درهم؛ - الشروع سنة 2016 في دراسة التقييم القبلي لتنفيذ المشروع. وتوجد المرحلة الثالثة والأخيرة قيد الإنجاز.
السجون/ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	مشروع بناء خمسة مؤسسات سجنية	- عرض تلقائي لبناء خمسة مؤسسات سجنية بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ 1.455 نزيل؛ - التقارير التي تم اعدادها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لا تلبى متطلبات الإطار القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويجري إعداد تقرير التقييم القبلي؛ - يواجه تمويل دراسة التقييم القبلي صعوبة على مستوى الميزانية.

ج. المشاريع المحتمل إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتميز محافظة مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتنوع وتغطي عدد من القطاعات، منها على الخصوص:

المشاريع التي تم تحديدها خلال مرحلة الدراسات الأولية		
القطاع	المشاريع	تقدم الأشغال
الوزارة المكلفة بالثقافة	مشروع دور الحضانة بطاقة استيعابية تصل إلى 20.000 مقعد للأطفال البالغين بين 3 شهور إلى 3 سنوات	مذكرة تفاهم قيد الإعداد من أجل تقديم مساعدة تقنية للوزارة من طرف مؤسسة تمويل دولية
الوزارة المكلفة بالماء	مشروع محطة تحلية مياه البحر بأسفي	- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد الإنجاز؛ - تمتد مدة عقد هذا المشروع إلى 15 عاما ولا تتطلب دعما مباشرا من الميزانية من الدولة.
	مشروع إعادة استعمال المياه العادمة بمراكش	- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد الإنجاز.
	مشروع تعليية سد مختار السوسي	- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد الإنجاز؛ - لا يتطلب المشروع دعماً مباشراً من الميزانية من الدولة، ويمكن هيكلته في شكل عقد امتياز مدته 30 عاما.
	مشروع تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات	- توجد الدراسات المتعلقة بالمشروع قيد الإنجاز؛ - يتوقع بدء تشغيل هذا المشروع في سنة 2027.
الوزارة المكلفة بالثقافة	مشروع بناء مخيمات صيفية (عرض تلقائي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص)	- توجد عملية تأطير أشغال مسطرة العرض التلقائي والتقييم القبلي قيد الإنجاز.

6.1. الخوصصة وتفويت الأصول

1.6.1 السياق

في إطار إعادة إطلاق برنامج الخوصصة التي تم الشروع فيها سنة 2019، تم برسم قانون المالية لسنة 2020 برمجة عمليات تفويت مساهمات عمومية في شركات مدرجة سلفاً في لائحة المنشآت المزعم خوصصتها وكذا المساهمات ذات الأقلية والتي لا تكتسي طابعا استراتيجيا.

للتذكير، يهدف إعادة إطلاق برنامج الخوصصة إلى المساهمة في:

- ترشيد المحفظة العمومية وتركيز تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأساسية من خلال تفويت المساهمات والشركات التابعة لها التي تمارس أنشطة لا تدخل في مهامها الأساسية؛
- تنشيط سوق الرساميل وتشجيع الجمهور على اكتتاب المساهمات؛
- تطوير وتقوية التكامل والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل نموذج تنموي وطني جديد؛
- فتح رأسمال المقاولات العمومية التي بلغت مرحلة النضج لفائدة مستثمرين خواص.

كما يندرج برنامج الخوصصة وتفويت الأصول أيضا في إطار القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن هذين القانونين يهدفان إلى تحقيق إصلاح عميق للقطاع العام.

2.6.1. إنجازات 2020

بلغت توقعات مداخيل الخوصصة برسم قانون المالية لسنة 2020 ما قدره 4.000 مليون درهم، منها 3.000 مليون درهم متأتية من عمليات الخوصصة و1.000 مليون درهم متأتية من عمليات تفويت مساهمات الدولة (تفويت الأصول) في إطار المادة 9 من القانون رقم 39.89 سالف الذكر.

وقد شمل هذا البرنامج الوحدات المسجلة في لائحة المنشآت المزعم خوصصتها وكذا المساهمات ذات الأقلية التي لا تكتسي طابعا استراتيجيا.

لكن، وبالنظر للسياق المتسم بجائحة كوفيد-19، لم يبرمج قانون المالية المعدل لسنة 2020 أية مداخيل برسم تفويت مساهمات الدولة. وقد تم إرجاء هذه العمليات إلى سنتي 2021 و2022، وذلك بفعل تبعات جائحة كوفيد 19 وآثارها على الأسواق العالمية وكذا الآجال القانونية والتنظيمية الضرورية لإنجاز عمليات الخوصصة.

3.6.1. برنامج 2021

يتوقع قانون المالية لسنة 2021 تحصيل ما قدره 10.000 مليون درهم منها 4.000 مليون درهم في إطار المادة الأولى من القانون رقم 39.89 السالف الذكر و6.000 مليون درهم متأتية من عمليات تفويت المساهمات المباشرة غير الاستراتيجية للدولة في إطار المادة 9 من القانون السالف الذكر.

ولإنجاز هذه العمليات، تمت برمجة تفويت مساهمات عمومية من بين الشركات المدرجة سلفا في لائحة المنشآت المزعم خوصصتها وتفويت المساهمات المباشرة غير الاستراتيجية وفتح رأسمال بعض المقاولات العمومية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هذه اللائحة تهم كل من شركة استغلال الموانئ وشركة اتصالات المغرب وفندق المامونية وشركة الطاقة الكهربائية لتهدارت وشركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية والشركة الوطنية لتسويق البذور.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى متم شتنبر 2021 لم يتم إنجاز أي عملية تفويت في إطار الخوصصة.

وفيما يتعلق بتفويت المساهمات المباشرة وغير الاستراتيجية للدولة ووفقا لمقتضيات المادة 9 من القانون رقم 39-89، فقد تم إنجاز العمليتين التاليتين:

- تفويت 35% من رأسمال شركة استغلال الموانئ لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط مما مكن من تحقيق موارد تبلغ 5.305,32 مليون درهم مخصصة بالكامل لفائدة الميزانية العامة للدولة. وتدخل هذه العملية في إطار التدابير المتخذة استجابة للتوجهات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح القطاع العام لخلق نموذج وطني هام في قطاع اللوجستيك المينائي بالمغرب، عن طريق الاندماج الأفقي للأنشطة المينائية لفاعلين عموميين بهدف تحقيق تموقع منسجم ضمن سلسلة القيمة على المستويين الوطني والقاري؛
 - تفويت حصة الدولة التي تمتلكها في الشركة العقارية لجامعة الرباط (3,10%) لفائدة مجموعة البنك الشعبي بمبلغ قدره 110,4 مليون درهم.
- وقد تم تحويل مبلغ التفويت برسم هاتين العمليتين إلى الميزانية العامة للدولة.

4.6.1. الآفاق

بالإضافة إلى مساهمات عمومية في شركات مدرجة سلفا في لائحة المنشآت المزعم خوصصتها، من المتوقع برمجة عمليات تفويت شركات أخرى سيتم تسجيلها في اللائحة المذكورة وكذا المساهمات المباشرة للدولة ذات الأقلية وغير الاستراتيجية.

وتقدر توقعات المداخيل الموجهة إلى الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2022 بحوالي 8.000 مليون درهم منها 3.000 مليون درهم متأتية من تفويت الأصول و5.000 مليون درهم من عمليات الخصصة، علما أن هذا المبلغ الأخير يمثل 50% من مجموع مداخيل الخصصة والتي سيتم تحويل نصفها إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تعزيز حكمة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، يشكل تحسين حكمة هذه الهيئات وتوجيه المراقبة المالية للدولة نحو تقييم نجاعة الأداء والوقاية من المخاطر وتثمين الأصول إحدى المحاور الأساسية للقانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث حدد هذا القانون-الإطار مجموعة من الأحكام المرجعية المتعلقة بتعزيز حكمة هذه الهيئات وتحديث المراقبة المالية.

وبخصوص حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية، ينص القانون الإطار على المقتضيات التالية:

- ضمان انتظام اجتماعات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - التقليل من العدد المرتفع لأعضاء الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية؛
 - تحديد شروط وكيفية تعيين ممثلي الدولة، من غير السلطات الحكومية، في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - تعزيز مسؤولية الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - تعيين الأعضاء/المصرفين المستقلين؛
 - مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء عند تعيين أعضاء الجهاز التداولي للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - إحداث لجان متخصصة.
- وفيما يتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، ينص القانون-الإطار رقم 50.21 على ما يلي:

- إرساء مراقبة مالية تركز، أساسا، على تقييم الأداء، وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر؛
 - التعميم التدريجي للمراقبة المالية للدولة لتشمل جميع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - الإلغاء التدريجي للمراقبة القبلية بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا؛
 - تعزيز مسؤولية أجهزة التسيير.
- وسيساهم هذا الإطار القانوني المبتكر، عبر تحسين الحكامة والمراقبة المالية إضافة إلى المحاور الأخرى الهادفة إلى تحقيق النجاعة والفعالية، في إرساء مثالية الدولة وتنزيل الخطة الطموحة للإنعاش الاقتصادي والتي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة نصره الله في خطابه بتاريخ 29 يوليوز 2020 بمناسبة ذكرى عيد العرش.
- ويتم العمل على تعزيز حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على هذه الهيئات وكذا من خلال تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية.

1.2. مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار البرنامج الحكومي للفترة ما بين 2016 و2021، مع التذكير أنه تم تقديم النسخة الأولى من هذا المشروع في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2017 وتقرر بعدها إغناءه باقتراحات القطاعات الوزارية المعنية.

وطبقا للقانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم تنزيل منظومة الحكامة والمراقبة في احترام الأحكام المرجعية المبتكرة والتي أقرها هذا القانون-الإطار فيما يتعلق بالحكمة والمراقبة، وذلك أخذا بعين الاعتبار القواعد والممارسات التالية:

- مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
 - تعزيز استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى التسيير؛
 - التدبير القائم على النتائج.
- من جهة أخرى فإن القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية يمنح لهذه الوكالة، في إطار الحكامة، دوراً محورياً للقيام بوظيفة الدولة المساهمة وتمثيلها في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق تدخلها.

2.2. تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

استمر العمل خلال سنتي 2020 و2021 على تحيين مشروع الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم نشره في مارس 2012، وذلك في سياق طموح تميز بالالتزام المتواصل للسلطات العمومية فيما يخص تبني وتنفيذ مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية داخل المقاولات العمومية والخاصة. وفي هذا الإطار، تم عقد عدة اجتماعات للجنة الوطنية لحكامة المقاولات والتي أفضت إلى وضع صيغة أولية لمشروع الميثاق المغربي الخاص بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتجب الإشارة إلى أن مشروع الميثاق الخاص بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ستتم مراجعته طبقاً لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك قبل تقديمه أمام اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات أخذاً بعين الاعتبار قواعد الحكامة المنصوص عليها في هذا القانون الإطار. وبعد ذلك ستتم دراسة ومناقشة هذا المشروع في إطار أشغال فريق للعمل يتكون من ممثلي بعض المؤسسات والمقاولات العمومية والأطراف المعنية من أجل ملاءمته مع رهانات هذه الهيئات فيما يخص الممارسات الجيدة للحكامة.

كما سيتم إجراء مشاورات موسعة من أجل انخراط جميع الأطراف المعنية في تبني القواعد الجديدة للحكامة التي سيتم تضمينها في الميثاق.

وسيتم اعتماد الميثاق عن طريق مرسوم طبقاً لمقتضيات المادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21 المذكور وذلك مباشرة بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات.

3.2. تعزيز عمليات التدقيق الخارجي

همت عمليات التدقيق الخارجي المنجزة جل القطاعات، خاصة الطاقة والمعادن والنقل والكهرباء والماء والتطهير السائل بالإضافة إلى الإسكان والفلاحة والصحة والتعليم العالي والتربية والتكوين والسياحة وقطاع الموانئ.

وقد تم إنجاز 85 عملية تدقيق همت 95 مؤسسة ومقاولات عمومية خلال الفترة 2000-2020، مع الإشارة إلى أن بعض عمليات التدقيق همت أكثر من مؤسسة ومقاولات عمومية وهي المراكز الاستشفائية الجامعية ابن رشد وابن سينا سنة 2002 ووكالات توزيع الماء والكهرباء (4) ووكالتين حضريتين سنة 2016 والمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش والحسن الثاني بفاس وثلاثة شركات العمران (مراكش وأكادير وتامنصورت) سنة 2017.

وقد هم برنامج التدقيق الخارجي برسم سنة 2020 العمليات التالية:

- التدقيق الاستراتيجي والتنظيمي لبريد المغرب؛
- التدقيق العملي والتسييري ونجاعة أداء الوكالات الحوض المائي ملوية وسبو وسوس ماسة ونهر أم الربيع؛
- التدقيق الاستراتيجي والعملي ونجاعة أداء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- التدقيق الاستراتيجي والعملي ونجاعة أداء للمعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- التدقيق العملي والتسييري ونجاعة أداء للمكتب الوطني للمطارات؛

- التدقيق العملي والتسييري ونجاعة أداء للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

قد تم تأجيل تنفيذ برنامج 2020 أعلاه إلى سنة 2021 نظرا للإجراءات المتخذة للحد من آثار جائحة كوفيد-19 على الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الصدد، وبعد إجراء طلبات العروض التي انطلقت في نوفمبر 2020، توجد حالياً خمسة عقود قيد التنفيذ، ويتعلق الأمر بعمليات تدقيق كل من بريد المغرب والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات وأربعة وكالات الحوض المائي، في حين تم الإعلان عن عدم جدوى طلبات العروض المتعلقة بعمليات تدقيق كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب الوطني للمطارات، على أن يتم إعادة إطلاقها خلال سنة 2021.

وكانت عمليات التدقيق الخارجي التي تم القيام بها قبل 2020، موضوع مهام تتبع والتقييم والتنفيذ الفعلي للتوصيات المسجلة في تقارير المدققين.

وقد همت مهام التتبع المذكور محفظة متنوعة من المؤسسات والمقاولات العمومية، موضوع التدقيق، التي تتدخل في مختلف الأنشطة القطاعية كالعليم والصحة والإسكان والتعمير والبنية التحتية والطاقة والمعادن. وفي متم دجنبر 2020، بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ التوصيات 40% مقابل 66% في سنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض، من جهة، إلى إدراج، على مستوى تتبع المحفظة، 12 مؤسسة ومقولة عمومية والتي بلغ معدل التنفيذ الخاص بها 27%، ومن جهة أخرى، اختتام ثلاثة عمليات تتبع والتي بلغ فيها معدل التنفيذ 90%.

وللإشارة، فقد مكن تنفيذ توصيات المدققين من تحسين الحكامة وتقوية الشفافية في تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية وعصرنة أنظمة المعلومات وكذا وسائل التدبير والمراقبة والتدقيق والقيادة. غير أن مجموعة من الإكراهات يمكن أن تحد من تنفيذ بعض التوصيات خصوصاً التكلفة المرتفعة للتنزيل وتعقيد عملية مراجعة بعض النصوص القانونية.

4.2. إرساء منظومة تتبع مخاطر المؤسسات والمقاولات العمومية

من أجل توطيد الجهود لتحسين حكامه المحفظة العمومية والحفاظ على دينامية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، تم في يونيو 2019 الشروع في إطلاق برنامج للمساعدة التقنية يروم وضع آلية لتتبع المخاطر المنبثقة عن المؤسسات والمقاولات العمومية والتي لها تأثير على المالية العمومية. وقد استمرت هذه المساعدة التقنية سنتي 2020 و2021 بذات الوتيرة رغم ظروف الجائحة، وهو ما مكن من تحقيق الإنجازات التالية:

- تطوير منظومة لتقييم المخاطر حسب نوعيتها تركز على المهام الهيكلية لعمليات مراقبة وتتبع المؤسسات والمقاولات العمومية وهي الحكامة واستدامة النموذج الاقتصادي والمديونية والأداء وترشيد المحفظة والتحويلات المالية بين الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات بين القطاعين العام والخاص؛

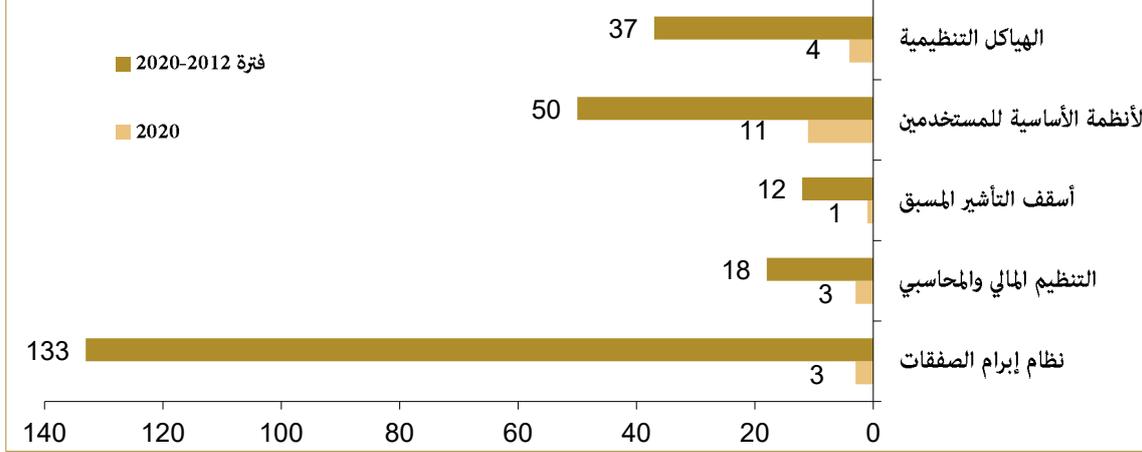
- وضع، على أساس نوعية المخاطر، الأدوات والمنهجيات التي تسمح بتحديد وتقييم والإشراف على المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية والتي لها تأثير على المالية العمومية، وهي: ثمانية نماذج لتقييم المخاطر ومصنوفة تتبع المخاطر المتعلقة بالشركات بين القطاعين العام والخاص وخارطة للمخاطر وكذلك لوحات قيادة تتبع مصحوبة بدلائل منهجية؛

- عقد أورش عمل منهجية (20 جلسة) وأورش عمل لوضع خارطة المخاطر لعينة تجريبية تضم مؤسسات ومقاولات عمومية (الشركة الوطنية للطرق السيارة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والصندوق المغربي للتقاعد ومجموعة العمران والمجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للمطارات) مما أدى إلى تحديد مخاطر يصل عددها إلى 50 خطراً.

وتواصل الجهود للشروع في استغلال منظومة تدبير المخاطر من أجل جعلها أداة ناجعة في عملية اتخاذ القرار.

5.2. تعزيز آليات التدبير

تتواصل الجهود لتحسين جودة تسيير المؤسسات والمقاوالت العمومية من خلال وضع وتوحيد آليات التدبير حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2012 و2020 المصادقة على 37 هيكلًا تنظيميًا و50 نظامًا أساسيًا خاصًا بالمستخدمين و133 نظامًا خاصًا بالصفقات العمومية.



من جهة أخرى، وفي إطار تبسيط الإجراءات المرتبطة بتنفيذ الطلبات العمومية للمؤسسات والمقاوالت العمومية، تم تعديل قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للالتزام بنفقات المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى الخاضعة للمراقبة القبلية وكذا لأدائها، حيث تم حذف 32% و35% من الوثائق المثبتة بالنسبة للالتزام بالنفقات وأداءها، مما سيمكن من تقليص آجال معالجة الملفات وبالتالي تحسين آجال أداء نفقات الموردين. ويعزى هذا الإصلاح إلى الأسباب التالية:

- مراعاة التغييرات الطارئة على مستوى بعض النصوص القانونية والتنظيمية خصوصا الطلبات العمومية وإجراء التعديلات الضرورية على قائمة الوثائق والمستندات (مدونة التجارة والرهن ودفتر الشروط الإدارية والعامّة المطبقة على صفقات الأشغال والمراسيم المتعلقة بأداء الأجال وتسبيقات في ميدان الطلبات العمومية)؛
- الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الأمرين بالصرف والوكلاء للمراقبة المالية للدولة؛
- حذف الوثائق غير الضرورية تمهيدا لإصلاح المراقبة المالية للدولة ونزع الصفة المادية لقرارات المراقبة.

وقد تم تفعيل هذه التعديلات عبر نشر قرارين للوزير المكلف بالمالية:

- قرار الوزير المكلف بالمالية رقم 2678.19 بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 دجنبر 2020 يقضي بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للتأشير على الالتزامات المتعلقة بنفقات المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى الخاضعة للمراقبة القبلية؛
- قرار الوزير المكلف بالمالية رقم 2679.19 بتاريخ 21 دجنبر 2020 بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لأداء نفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية أو النوعية.

الملحقات

أ- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية -269-

1- المؤسسات العمومية -225- (1/2)

الرمز	اسم المؤسسة العمومية
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
ABH (10)	وكالات الأحواض المائية (10)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADD	وكالة التنمية الرقمية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
AMCAM	وكالة حساب تحدي اللفية المغرب
AMDIE	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستية
AMEE	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
AMSSNUR	الوكالة المغربية للأمن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
ANEAQ	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANEP	الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ANP	الوكالة الوطنية للموائج
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANR	الوكالة الوطنية للسجلات
ANRE	الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات
ANRUR	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
ANSR	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة
ARCHIVES DU MAROC	أرشيف المغرب
AREF (12)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)
AU (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
CAG (12)	الغرف الفلاحية (12)
CAR (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق المقاصة
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CDG	صندوق الإيداع والتدبير
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CHU (7)	المراكز الإستشفائية الجامعية (7)
CMAM	الصندوق المغربي للتأمين الصحي
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية

أ- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية -269-
1- المؤسسات العمومية -225- (2/2)

الرمز	اسم المؤسسة العمومية
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
CRI (12)	المراكز الجهوية للاستثمار
EACCE	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقييس
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
IPSMGCA	معهد الأمير سيدي محمد للتقنيين المتخصصين في التدبير و التسويق الفلاحي
ISCAE	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
LOARC	المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق والتصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني لسلامة الصحة للمنتجات الغذائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (12)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (12)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد بالدار البيضاء
TNMV	المسرح الوطني محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

2- المقاولات العمومية -44-

اسم المقاولات العمومية	الرمز
وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	ADER
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM
شركة أسما للاستثمار	ASMA INVEST
بريد المغرب	BAM
شركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية	BIOPHARMA
القرض الفلاحي للمغرب	CAM
شركة الدار البيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS
ديار المدينة	DIYAR AL MADINA
الصندوق المغربي للإيداع	FMP
صندوق محمد السادس للاستثمار	FMVI
مجموعة التهيئة العمران	HAO
شركة اتصالات المغرب	IAM
شركة إدماج السكن	IDMAJ SAKAN
إثمار الموارد	ITHMAR AL MAWARID
الحديقة الوطنية للحيوانات	JZN
مختبر الصلب للدراسات والرقابة	LABOMETAL
الوديع المركزي ماروكليز	MAROCLEAR
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN
المغربية للألعاب والرياضة	MDJS
الهيئة المغربية للإستثمار	MIA
شركة الناظور غرب المتوسط	NWM
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	OCP
الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	RAM
شركة تهيئة وتطوير مازاكان	SAEDM
المجموعة المغربية للبيبة للاستثمار	SALIMA HOLDING
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	SAPT
شركة الهندسة الطاقية	SIE
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	SMAEX
الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	SNED
الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات	SNGFE (ex-CCG)
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستية	SNTL
شركة المامونية	SOCIETE LA MAMOUNIA
شركة استغلال الموانئ	SODEP
الشركة الوطنية لتسويق البذور	SONACOS
الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	SONADAC
الشركة الوطنية لإنجاز وتديير المنشآت الرياضية	SONARGES
شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	SOREAD
الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC
الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري	SOTADEC
شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA
السلطة المينائية طنجة المتوسط	TMPA
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA

الملحق رقم 1-ب

11- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (57)

1- المؤسسات العمومية -15-

الرمز	اسم المؤسسة العمومية
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
CDG	صندوق الإيداع والتدبير
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
LOARC	المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيمائية بالدار البيضاء
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
ONP	المكتب الوطني للصيد

2- المقاولات العمومية -42-

1.2 المقاولات العمومية ذات المساهمة المباشرة للدولة -35-

الرمز	اسم المقاولات العمومية
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية
CAM	القرض الفلاحي للمغرب
DIYAR AL MADINA	ديار المدينة
FMVI	صندوق محمد السادس للاستثمار
HAO	مجموعة التهيئة العمران
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج السكن
ITHMAR AL MAWARID	إثمار الموارد
JZN	الحديقة الوطنية للحيوانات
SOCIETE LA MAMOUNIA	شركة المامونية
MAROCLEAR	الوديع المركزي ماروكليز
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة
MDJS	المغربية للألعاب والرياضة

الملحق رقم 1-ب

اسم المقاول العمومية	الرمز
الهيئة المغربية للإستثمار	MIA
شركة الناظور غرب المتوسط	NWM
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	OCP
الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	RAM
شركة تهيئة وتطوير مازاكان	SAEDM
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	SAPT
شركة الهندسة الطاقية	SIE
الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	SNED
الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاول	SNGFE (ex-CCG)
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية	SNTL
شركة استغلال الموانئ	SODEP
الشركة الوطنية لتسويق البذور	SONACOS
الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	SONADAC
الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية	SONARGES
شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	SOREAD
الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC
شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA
السلطة المينائية طنجة المتوسط	TMPA
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA

2.2 المقاولات العمومية التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية، بصورة حصرية أو مشتركة -7-

اسم المقاول العمومية	الرمز
شركة أسما للاستثمار	ASMA INVEST
شركة الدار البيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS
شركة اتصالات المغرب	IAM
مختبر الصلب للدراسات والرقابة	LABOMETAL
المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	SALIMA HOLDING
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	SMAEX
الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري	SOTADEC

لائحة المؤسسات العمومية في طور الحل والمقاولات العمومية في طور التصفية - 75 - (1/2)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولاة العمومية
AIR SENEGAL INTERNATIONAL	الخطوط الجوية السنغالية
AOULI	معادن أحولي
ASSARF	الصرف الشعبي
ATLAS BLUE	شركة أطلس الأزرق
BNDE	البنك الوطني للإئتماء الاقتصادي
CDM	مفاحم المغرب
CFPM	شركة توضيب الحوامض والمصبرات النباتية
CHARIKA	شركة الشارقة
CIMA	إسمنت المغرب العربي
COMAGRI	الشركة المغربية لإدارة الأراضي الفلاحية
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
CRNMDA	مخازن الصخور السوداء
ELKHEIR	شركة الخير
ESMAFOR	شركة إسمفور
EUMAGEX	الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات
EUROCHEQUE	أوروشيك المغرب
FRUMAT	الشركة المغربية لتحويل الفواكه
FS SGAM	صندوق سگام القنطرة
GEFS	شركة المقاولات الكبرى للتبريد بسوس
HALA FISHERIES	شركة هالة للصيد البحري
HOLEXP	شركة هولدينغ إكسبسيون
IMEC	المعهد المغربي للتجارب والأرشاد
JADIVET	شركة القماش للجديدة
MARTCO	شركة المغرب العربي للتجارة
MMA	شركة بيشيني م.م.أ
NEW SALAM	شركة السلام الجديدة
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODI	مكتب التنمية الصناعية
PALM BAY	فندق بالم بي
PERLITE	شركة بيرليت
PROMAGRUM	شركة إنعاش الحوامض بالمغرب
RAD	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للدار البيضاء
RAID	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة طنجة
RATAG	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير
RATC	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للدار البيضاء
RATF	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لفاس
RATM	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس

لائحة المؤسسات العمومية في طور الحل والمقاولة العمومية في طور التصفية - 75 - (2/2)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
RATMA	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمراكش
RATR	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط وسلا
RATT	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة طنجة
RDE	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة تطوان
RED	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة الرباط
REP MARINE	شركة ريب مارين
SAFIR	شركة سفير
SAIA	الشركة العربية للاستثمار الفلاحي
SASMA	الشركة المغربية الفلاحية للخدمات
SCI SEBTA	الشركة المدنية العقارية سبتة
SCORE U	شركة سكور إ
SCVA	الشركة التعاونية لآيت سقالة
SCVM	الشركة التعاونية لمكناس
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SEPYK	شركة استغلال البيروتين لقطارة
SERECAP	شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب
SGAM KANTARA	شركة سكام القنطرة
SICOR	الشركة الصناعية للمعلبات بالشرق
SINCOMAR	شركة سينكومار
SLIMACO	شركة توضيب الحوامض للغرب
SMADA	شركة المغرب العربي للتنمية الفلاحية
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNPP	الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية
SOCICA	الشركة الشريفة للحمي العمالي المغربي للدار البيضاء
SOCOBER	شركة توضيب الحوامض ببركان
SOCOCHARBO	شركة تسويق الفحم والخشب
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEVI	شركة تنمية زراعة العنب
SODIP	شركة سوديب
SOGETA	شركة استثمار الأراضي الفلاحية
SOGIP	شركة سوجيب
SONARP	شركة الملاحة والتجهيز والصيد
SOPLEM	شركة الغرس والتلغيف لواد مهالة
SORASRAK	الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية
TRANSATLANTIQUE	الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك
UIM	الاتحاد الصناعي للتركيب
VINICOOP	الشركة التعاونية بني يزناسن

حصيلة عمليات الخصومة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من
القانون رقم 39.89 المأذون بوجهه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/1
الشركات المفوتة

التاريخ	إسم الشركة	نشاطها	حصة البيع%	نجم التفويت (مليون درهم)
فبراير 1993	شركة مشتقات السكر SODERS	صناعة الخميرة	33,34	27,00
			2,39	1,60
أبريل 1993	شركة شالة للخياطة الصناعية CHELCO	صناعة الملابس	32	10,20
يونيو 1993	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	نقل المسافرين و الإرساليات	40	94,30
يوليوز 1993			35	111,60
يوليوز 1993	شركة بتروم PETROM	توزيع المواد النفطية	51	145,00
غشت 1993	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	صناعة الإسمنت	51	614,00
أكتوبر 1993	الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي و البتروكيماويات SNEP	صناعة المواد الكيماوية	90	364,30
	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	صناعة الإسمنت	34	329,20
دجنبر 1993	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	نقل المسافرين و الإرساليات	2,6	5,20
			50	450,00
	شال SHELL	توزيع المواد النفطية		
فبراير 1994	دراكون غاز DRAGON GAZ	توزيع المواد النفطية	50	0,90
مارس 1994	الشركة المغربية للمحروقات CMH	توزيع المواد النفطية	50	100,10
	شركة تمويل الشراء بالسلف SOFAC-CREDIT	قرض للإستهلاك	35	89,30
			18,37	40,00
	شركة موبيل المغرب MOBIL MAROC	توزيع المواد النفطية	50	110,00
ماي 1994	شركة طوطال المغرب TOTAL MAROC	توزيع المواد النفطية	50	300,00
	الشركة الصناعية للأجهزة الإلكترونية وميكانيكية MODULEC	الأجهزة الإلكترونية وميكانيكية	84	1 درهم
غشت 1994			8,48	بالمجان
شتبر 1994	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	نقل المسافرين و الإرساليات	18,46	48,70
	عجلات جينيرال GENERAL TIRE	صناعة العجلات	20	46,00
أكتوبر 1994			2,21	4,30
	الشركة الوطنية للاستثمار SNI	إنعاش الاستثمار	15,63	361,10
نونبر 1994	الشركة الوطنية للاستثمار SNI	إنعاش الاستثمار	51	1669,00
	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	بنك تجاري	14,01	455,30
دجنبر 1994			3	82,90
يناير 1995	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	صناعة الإسمنت	1,22	10,00
أبريل 1995	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	بنك تجاري	26	1 243,40
	شركة قرض التجهيز المنزلي EQDOM CREDIT	قرض مالي للمستهلكين	18	72,00
يونيو 1995	شركة صناعة القطن بوادي زم ICOZ	نسيج القطن	97,44	10,00
	الشركة الصناعية للملابس بالمركز SICO-CENTRE	صناعة الملابس	30	1,62
	شركة الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بفاس SIMEF	صناعة المحركات الكهربائية	89,98	1 درهم
			10	بالمجان
يوليوز 1995	الشركة الشريفة للتوزيع و الصحف SOCHEPRESS	توزيع الصحف	40	24,00

حصيلة عمليات الخصخصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من
القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/2
الشركات المفوتة

التاريخ	إسم الشركة	نشاطها	حصة البيع %	مبلغ التفويت (مليون درهم)
غشت 1995	شركة تمويل الشراء بالسلف SOFAC-CREDIT	قروض للإستهلاك	0,81	1,50
شتنبر 1995	شركة تحويل عسل الشمندر SOTRAMEG	تحويل عسل الشمندر	60	8,70
نونبر 1995	شركة قرض التجهيز المنزلي EQDOM CREDIT	قروض للإستهلاك	1,54	5,00
مارس 1996	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	تكرير النفط	30	1 504,80
ماي 1996	الشركة المغربية للتخزين SOMAS	توزيع المواد النفطية	56,04	78,40
يونيو 1996	الشركة العربية للمنتوجات الجلدية MAPROC	صناعة الجلد والأحذية	28,5	أدرهم
	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	تكرير النفط	1,11	47,30
	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	صناعة الصلب	35	420,40
شتنبر 1996	شركة استخراج الفضة SMI	استخراج الفضة	36,07	234,50
أكتوبر 1996	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	صناعة الأسمدة	30	120,10
	الشركة المعدنية لتفراوت و تيغانيم CTT	منجم الكوبالت	40	88,00
يناير 1997	شركة المقاوالت المعدنية SAMINE	منجم الفلورين	35	38,50
	الشركة المعدنية لبوغفر SOMIFER	منجم النحاس	34,2	68,40
أبريل 1997	مسبك الرصاص لريلجة FPZ	صناعة الرصاص	26	39,00
ماي 1997	شركة الشمال الإفريقي وفيما بين القارات للتأمين CNIA	التأمين	78,57	310,20
	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	تكرير النفط	60,9	3 157,50
	الشركة الشريفة للبتروال SCP	تكرير النفط	66,33	425,70
	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	بنك تجاري	10,8	744,30
يونيو 1997	شركة استخراج الفضة SMI	استخراج الفضة	13	84,50
			20	130,30
أكتوبر 1997	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	صناعة الإسمنت	0,0045	0,04
	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	صناعة الصلب	62	837,10
مارس 1998	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	صناعة الصلب	3	30,60
	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	تكرير النفط	5,77	296,10
يونيو 1998	الشركة الشريفة للبتروال SCP	تكرير النفط	4,3	27,80
			3	16,30
نونبر 1998	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	تكرير النفط	1	42,60
	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	صناعة الأسمدة	51	230,00
أكتوبر 1999	شركة رانش أدروش RANCH ADAROUCH	تربية الأبقار	50	33,00
دجنبر 2000	شركة تحويل عسل الشمندر SOTRAMEG	تحويل عسل الشمندر	6,22	0,70
يناير 2001	الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي و البتروكيمياويات بالمحمدية SNEP	صناعة المواد الكيماوية	5,3	18,30
فبراير 2001	شركة اتصالات المغرب IAM	المواصلات السلكية واللاسلكية	35	23 345,00
ماي 2002	الشركة الصناعية للملابس مكناس SICOME	صناعة الملابس الجاهزة	11,4	2,20
أكتوبر 2002	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	صناعة الأسمدة	1	75,40
	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	صناعة الأسمدة	3	14,10
يونيو 2003	شركة التبغ REGIE DES TABACS	التبغ	80	14 080,00
يوليوز 2003	الشركة الجديدة للمطابع المتحدة SONIR	صناعة الورق وطباعة وتوزيع الجرائد	72,97	22,00
شتنبر 2003	الشركة المغربية لتكيب السيارات SOMACA	تركيب السيارات	26	65,00

حصيلة عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من
القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/3
الشركات المفوتة

التاريخ	إسم الشركة	نشاطها	حصة البيع %	ثمن التفويت (بمليون درهم)
دجنبر 2004	شركة اتصالات المغرب IAM	الاتصالات	14,9	8 896,20
يناير 2005		الاتصالات	16	12 400,00
شتنبر 2005	معامل تكرير السكر بتادلة SUTA	تحويل الشمندر وقصب السكر الى سكر ابيض	93,94	518,60
	معامل السكر بالمغرب الشرقي SUCRAFOR		87,46	88,30
	المعامل الوطنية لتكرير السكر SUNABEL		94,53	237,30
	معامل تكرير قصب السكر SURAC		95	523,50
أكتوبر 2005	الشركة المغربية لتكيب السيارات SOMACA	تركيب السيارات	12	30,00
يوليوز 2006	شركة اتصالات المغرب IAM	الاتصالات	0,1	98,60
غشت 2006	شركة التبغ REGIE DES TABACS	التبغ	20	4 020,00
شتنبر 2006	الشركة المغربية للشاي والسكر SMATHES	توزيع الشاي والسكر	100	539,00
ماي 2007	الشركة المغربية للملاحة COMANAV	النقل البحري	75,93	1 182,20
يونيو 2007	شركة جرف الموانئ DRAPOR	جرف الموانئ	100	327,60
يونيو 2007	شركة اتصالات المغرب IAM	الاتصالات	4	4 571,30
أكتوبر 2010	معامل تكرير السكر بتادلة SUTA	تحويل الشمندر وقصب السكر الى سكر ابيض	3,45	27,50
	معامل السكر بالمغرب الشرقي SUCRAFOR		3,45	3,50
	المعامل الوطنية لتكرير السكر SUNABEL		4,62	11,60
	معامل تكرير قصب السكر SURAC		5	27,50
يوليوز 2011	شركة املاح المحمدية SSM	استغلال و تسويق الملح	100,00	655,00
يوليوز 2016	شركة استغلال الموانئ MARSAMAROC	استغلال الموانئ	40	1 929,80
يوليوز 2019	شركة اتصالات المغرب IAM	الاتصالات	8	8 888,00
المجموع (1)				98 439,84

حصولية عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص

الفنادق التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص

التاريخ	الفندق	ثمن التفويت (بمليون درهم)
فبراير 1993	أشجار اللوز	5,00
مارس 1993	طارق	15,20
شتنبر 1993	بسمة	50,00
أبريل 1994	طوبقال	38,50
أبريل 1994	وليبي	35,00
ماي 1994	طرانس أطلنتيك مكناس	41,00
يونيو 1994	الجزر	20,00
شتنبر 1994	مالباطا	55,00
شتنبر 1995	الريساني	8,10
دجنبر 1994	الدارالبيضاء (حياة رجيسي)	180,00
دجنبر 1994	زلاغ	17,25
يناير 1995	أزغور	14,55
أبريل 1995	دكالة	22,17
أبريل 1995	أوكامدن	3,01
ماي 1995	صومعة حسان	50,00
ماي 1995	المرينيين	30,00
شتنبر 1995	فريواتو	13,00
شتنبر 1996	سيلنديد	0,30
أكتوبر 1998	تينسولين	5,50
أكتوبر 1998	طرانس أطلنتيك الدارالبيضاء	14,00
دجنبر 1998	المرباطين	24,50
دجنبر 1998	التلال الذهبية	74,00
شتنبر 1999	صاغرو	6,60
يناير 2001	وردة دادس	7,20
يوليوز 2001	رياض	10,00
نونبر 2001	مضايقي	7,32
	المجموع (2)	747,20
	المجموع أ = (1) + (2)	99 187,04

حصيلة عمليات التفويت المنجزة في إطار المادة 9 من القانون رقم 39.89

التاريخ	العملية	ثمن التفويت بمليون درهم
2002	تفويت 20% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	544,00
2004	تفويت 21% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	768,00
2006	تفويت 7,5% من رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية مدريد	21,00
2011	تفويت 20% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	300,00 5
2012	تفويت 10% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	3 306,00
2014	تفويت 6% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2100,00
2015	تفويت 40% من رأسمال شركة "البحر الأخضر" MER VERTE	43,00
2016	تفويت 33,24% من رأسمال "صوميد" SOMED	570,00
2019	تفويت 100% من رأسمال شركة تهيتة الرياض	900,00
2021	تفويت 35% من رأسمال شركة استغلال الموانئ	5305,32
2021	تفويت 10,3% من رأسمال العقارية للجامعة الدولية بالرباط	110,40
	المجموع (ب)	18 968

ملخص توزيع مداخيل عمليات الخصخصة

المستفيد	الفترة	الموارد (مليون درهم)	الحصة (%)
توزيع مداخيل عمليات الخصخصة المنجزة في إطار اللائحة المرفقة بالقانون رقم 39-89			
الميزانية العامة للدولة	2019-1993	63 574	64,1
صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	2019-2001	34 322	34,6
الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات	2014-2011	327	0,3
صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	2018-2015	965	1
المجموع (أ)	-	99 188	100
توزيع مداخيل عمليات التفويت المنجزة في إطار المادة 9 من القانون رقم 39-89			
الميزانية العامة للدولة	2016-2002	18 968	100
المجموع (ب)	2016-2002	18 968	100
المجموع العام (أ+ب)	-	118 156	100

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية
إنجازات 2018 - 2020
(مليون درهم)

تطور 2020 / 2019	2020	2019	2018	المؤشرات
-7%	235 713	252 988	238 327	رقم المعاملات
-5%	206 094	216 143	201 657	تكاليف الاستغلال (*)
-1%	37 054	37 457	35 344	منها تكاليف المستخدمين
-19%	68 774	84 778	81 268	القيمة المضافة
-26%	15 924	21 473	24 960	نتائج الاستغلال الإيجابية (**)
120%	15 521	7 051	7 044	نتائج الاستغلال السلبية (**)
-31%	12 609	18 160	18 873	النتاج الجاري الإيجابي (**)
179%	19 490	6 983	5 986	النتاج الجاري السلبي (**)
-13%	9 430	10 864	14 313	النتاج الصافي الإيجابي (**)
276%	15 474	4 112	4 068	النتاج الصافي السلبي (**)
-52%	3 470	7 229	5 257	الضريبة على الشركات
-17%	59 033	71 175	66 063	الاستثمارات
1%	296 598	292 943	279 242	ديون التمويل
-35%	29 844	46 032	46 673	قدرة التمويل الذاتي
-1%	606 398	611 299	583 950	الأموال الذاتية
3%	1 650 717	1 599 113	1 501 229	مجموع الأصول

(*) دون احتساب مخصصات الاستغلال

(**) دون احتساب نتائج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحيطة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به
إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (1/4)

الإنجازات إلى متم غشت 2021				توقعات 2021				إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز		
المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري									
20,0	-	20,0	-	150,5	-	20,0	130,5	168,0	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
90,0	-	20,0	70,0	190,0	-	20,0	170,0	25,0	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
-	-	-	-	-	-	-	-	100,0	الوكالة الوطنية للموانئ
-	-	-	-	250,0	-	-	250,0	-	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
160,0	-	-	160,0	160,0	-	-	160,0	160,0	شركة الناظور غرب المتوسط
370,0	370,0	-	-	644,8	370,0	-	274,8	711,3	المكتب الوطني للسكك الحديدية
981,6	-	-	981,6	981,6	-	-	981,6	1 520,2	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
106,1	-	20,0	86,1	106,1	-	20,0	86,1	20,0	المكتب الوطني للصيد
1 134,9	1 134,9	-	-	1 170,0	1 170,0	-	-	700,0	الشركة الوطنية للنقل الجوي
5,0	-	-	5,0	5,0	-	-	5,0	5,0	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق
-	-	-	-	-	-	-	-	20,0	الشركة الوطنية لتسويق البذور
-	-	-	-	-	-	-	-	30,0	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير المنشآت الرياضية
967,0	150,0	817,0	-	1 167,0	300,0	817,0	50,0	1 160,5	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
134,7	-	-	134,7	134,7	-	-	134,7	134,7	الشركة المغربية للهندسة السياحية
144,0	144,0	-	-	144,0	144,0	-	-	285,0	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صوريداد)
261,3	-	-	261,3	336,3	-	-	336,3	284,7	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط
-	-	-	-	-	-	-	-	10,0	ميناء طنجة المتوسط
-	-	-	-	254,0	-	-	254,0	-	الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (صندوق الضمان المركزي سابقا)
4 374,5	1 798,9	877,0	1 698,7	5 694,0	1 984,0	877,0	2 833,0	5 334,4	مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري

الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحيية لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به
إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (2/4)

الإنجازات إلى متم غشت 2021				توقعات 2021				إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز		
المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري									
106,8	-	29,5	77,3	330,8	-	124,0	206,8	241,8	وكالات الأحواض المائية
66,9	-	44,3	22,6	111,2	-	60,0	51,2	96,9	وكالة التنمية الفلاحية
-	-	-	-	79,0	-	44,0	35,0	48,0	وكالة التنمية الرقمية
50,0	-	50,0	-	100,0	-	100,0	-	98,0	وكالة التنمية الاجتماعية
75,1	-	13,5	61,6	75,1	-	13,5	61,6	58,6	وكالة حساب تحدي الألفية
200,0	-	-	200,0	200,0	-	-	200,0	200,0	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
-	-	-	-	44,7	-	44,7	-	-	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
49,0	-	17,0	32,0	63,0	-	29,0	34,0	124,0	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية
30,0	-	18,0	12,0	48,0	-	36,0	12,0	46,0	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
247,0	-	47,0	200,0	371,0	-	47,0	324,0	202,0	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
20,0	-	16,5	3,5	40,0	-	33,0	7,0	40,0	الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي
164,5	-	156,5	8,0	247,5	-	228,5	19,0	223,6	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
2,5	-	1,5	1,0	8,3	-	3,7	4,6	4,0	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
11,0	-	11,0	-	37,0	-	20,0	17,0	26,1	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
88,0	-	35,0	53,0	151,1	-	60,0	91,1	116,4	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
65,8	-	65,8	-	167,0	-	137,0	30,0	74,4	الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية
8,0	-	8,0	-	13,0	-	8,0	5,0	15,5	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية بتاونات
-	-	-	-	-	-	-	-	4,0	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
14,0	-	14,0	-	14,0	-	14,0	-	30,0	الوكالة الوطنية لتقنين الكهرباء
-	-	-	-	350,0	-	-	350,0	354,0	الوكالة الوطنية لسلامة الطرقية
580,0	-	-	580,0	930,0	-	-	930,0	390,0	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
-	-	-	-	12,0	-	10,0	2,0	10,0	أرشيف المغرب
10 326,8	-	8 332,4	1 994,5	16 709,0	-	12 632,6	4 076,4	12 154,4	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحيطة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به
إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (3/4)

الإنجازات إلى متم غشت 2021				توقعات 2021				إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز		
419,6	-	351,7	67,9	651,0	-	520,0	131,0	523,8	الوكالات الحضرية
-	-	-	-	43,0	-	36,0	7,0	43,0	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
22,7	-	22,7	-	24,5	-	24,5	-	22,5	غرف التجارة والصناعة والخدمات
66,9	-	61,7	5,2	66,9	-	61,7	5,2	76,2	المركز السينمائي المغربي
62,8	-	62,8	-	62,8	-	62,8	-	82,0	مفاحم المغرب
400,0	-	-	400,0	400,0	-	-	400,0	-	صندوق التمويل الطرقي
88,1	-	59,7	28,4	172,0	-	90,0	82,0	134,1	الغرف الفلاحية
26,3	-	26,3	-	26,3	-	26,3	-	25,0	غرف الصناعة التقليدية
29,0	-	4,0	25,0	59,6	-	5,0	54,6	5,0	غرف الصيد البحري
-	-	-	-	350,0	-	300,0	50,0	600,7	المركز الاستشفائي ابن رشد
860,0	-	860,0	-	910,0	-	860,0	50,0	850,7	المركز الاستشفائي ابن سينا
230,0	-	230,0	-	480,0	-	460,0	20,0	431,1	المركز الاستشفائي الحسن الثاني بفاس
230,0	-	230,0	-	480,0	-	460,0	20,0	470,9	المركز الاستشفائي محمد السادس بمراكش
-	-	-	-	242,0	-	222,0	20,0	232,7	المركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة
60,0	-	60,0	-	120,0	-	120,0	-	0,3	المركز الاستشفائي طنجة
60,3	-	41,7	18,6	120,6	-	83,5	37,1	117,0	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
18,0	-	18,0	-	45,8	-	30,0	15,8	45,8	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
300,0	-	230,0	70,0	300,0	-	230,0	70,0	-	المراكز الجهوية للاستثمار
1,4	-	1,4	-	28,4	-	18,4	10,0	12,0	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
51,3	-	41,3	10,0	81,0	-	65,0	16,0	73,4	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
35,0	-	30,0	5,0	35,0	-	30,0	5,0	35,0	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
39,0	-	39,0	-	82,6	-	78,0	4,6	58,0	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
273,0	-	273,0	-	383,4	-	364,0	19,4	376,4	التعاون الوطني
145,0	-	98,0	47,0	268,7	-	206,7	62,0	189,4	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
4,5	-	4,5	-	9,0	-	9,0	-	9,0	المعهد المغربي للتقييس

الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحينة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به
إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (4/4)

الإنجازات إلى متم غشت 2021				توقعات 2021				إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز		
166,9	-	116,9	50,0	279,6	-	171,6	108,1	222,6	المعهد الوطني للبحث الزراعي
182,5	-	83,6	98,9	238,1	-	125,2	112,9	170,5	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
37,0	-	37,0	-	47,0	-	37,0	10,0	91,4	معهد باستور المغرب
9,0	-	5,0	4,0	15,0	-	10,0	5,0	12,7	معهد الامير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
20,0	-	20,0	-	38,0	-	38,0	-	38,0	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
29,2	-	29,2	-	29,2	-	29,2	-	30,8	المعهد العالي للقضاء
130,6	-	127,5	3,1	261,3	-	255,0	6,3	261,3	وكالة المغرب العربي للأنباء
44,0	-	-	44,0	84,0	-	-	84,0	26,5	دار الصانع
-	-	-	-	33,0	-	33,0	-	10,0	مكتب تنمية التعاون
-	-	-	-	10,0	-	-	10,0	0,8	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
223,9	-	167,5	56,4	413,4	-	354,0	59,4	323,5	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
-	-	-	-	300,0	-	-	300,0	300,0	المكتب الوطني المغربي للسياحة
1 843,0	-	1 803,0	40,0	2 356,5	-	2 276,5	80,0	2 418,8	المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية
672,0	-	442,0	230,0	1 177,3	-	557,3	620,0	1 163,0	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
-	-	-	-	-	-	-	-	45,0	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
1 186,9	-	90,1	1 096,8	2 287,9	-	182,9	2 105,1	1 947,8	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
6,3	6,3	-	-	6,3	6,3	-	-	6,3	شركة استغلال مناجم الريف
0,3	-	-	0,3	0,3	-	-	0,3	-	شركة الاستثمارات الطاقية
-	-	-	-	40,0	-	-	40,0	-	شركة التمويل من أجل التنمية الفلاحية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	شركة التنمية الفلاحية
8,0	-	8,0	-	16,0	-	16,0	-	16,0	المسرح الوطني محمد الخامس
837,0	-	531,1	305,9	2 275,3	-	1 216,6	1 058,7	1 822,1	الجامعات ومؤسسات التعليم العالي
20 924,8	6,3	15 066,7	5 851,8	35 508,3	6,3	23 310,1	12 192,0	27 878,8	مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري
25 299,4	1 805,1	15 943,7	7 550,5	41 202,3	1 990,3	24 187,1	15 024,9	33 213,2	المجموع

أهم الرسوم شبه الضريبية المحصلة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية 2018-2020

2020	2019	2018	الرسوم شبه الضريبية (مليون درهم)	المؤسسات والمقاولات العمومية
8,3	10,6	8,0	الرسم شبه الضريبي	الهيئة المغربية لسوق الرساميل
51,4	52,2	38,3	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
229,5	143,2	106,6	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
38,0	30,0	25,5	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	دار الصانع
293,0	150,1	63,9	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
	111,6	150,6	المبلغ المخصص للوكالة من طرف مجلسها الإداري	
0,0	0,0	0,2	غرامات التنقل	صندوق المقاصة
160,0	155,0	145,0	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف التجارة والصناعة والخدمات
85,7	117,7	89,1	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف الصناعة التقليدية
16,6	3,8	3,5	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف الصيد البحري
126,3	101,5	103,7	مساهمة المؤمن لهم	
35,5	27,8	25,1	مساهمة مقاولات التأمين	
2,3	2,7	3,4	مساهمة شركات توزيع الوقود	
15,2	16,1	18,1	مساهمة الشركات المهتمة بالسيارات	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير سابقا)
30,0	21,1	25,3	مساهمة هيئات المراقبة التقنية للمركبات	
-	-	-	مساهمة مؤسسات تعليم سيطرة المركبات	
209,4	169,1	175,5	المجموع	
0,0	0,0	0,4	رسم شبه ضريبي على الزراري المطبوعة	
5,7	6,7	6,8	الرسم الإضافي المفروض على الذبح في المجازر	التعاون الوطني
136,7	63,8	121,4	اقتطاع برسم الرهان التعاضدي الحضري المغربي	
142,4	70,5	128,6	المجموع	
10,2	12,7	15,6	الرسم الخاص بالبحث في الصيد البحري واستئجار السفن	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
0,7	1,2	1,0	الرسم على التنمية التعاونية	مكتب تنمية التعاون
2 395,2	2 556,9	2 406,6	الضريبة على التكوين المهني	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
122,1	175,7	63,8	أداء عن تسويق الحبوب والقطاني ورسم على تسويق وخزن الشعير	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
218,5	430,0	400,0	الرسم على النقل الجوي	
71,5	143,0	133,0	ضريبة الإنعاش السياحي	المكتب الوطني المغربي للسياحة
290,0	573,0	533,0	المجموع	
294,0	307,1	305,0	الرسم على الأسماك السطحية والرسم الخاص بالبحث في الصيد البحري واستئجار السفن	المكتب الوطني للصيد
260,0	258,0	260,0	الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
4 606,6	4 898,5	4 519,8	المجموع الإجمالي	

الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة:
إنجازات سنة 2020 وتوقعات 2021 و 2022
(مليون درهم)

تقديرات مشروع قانون المالية 2022	توقعات قانون المالية 2021	إنجازات قانون المالية المعدل 2020	بيان الموارد
الموارد الآتية من مؤسسات مالية			
770	1 003	1 098	الموارد الآتية من بنك المغرب
100	للتذكير	-	الموارد الآتية من القرض الفلاحي للمغرب
100	للتذكير	-	الموارد الآتية من صندوق التجهيز الجماعي
130	130	130	الموارد الآتية من مكتب الصرف
100	80	87	الأرباح الآتية من الشركة المركزية لإعادة التأمين
حصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمومية			
3 280	3 280	2 000	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
100	260	250	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات
	للتذكير	554	الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات
60	60	-	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ
14	25	23	الموارد الآتية من الهيئة المغربية لسوق الرساميل
20	20	15	الموارد الآتية من المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات
10	14	13	الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
60	60	60	الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
2	2	2	الموارد الآتية من مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيالات وفكيك
2	2	2	الموارد الآتية من المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية بالدار البيضاء
10	10	-	الموارد الآتية من المكتب الوطني للصيد
الأرباح الآتية من المقاولات ذات المساهمة العمومية			
147	63	206	الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران
90	180	170	الأرباح الآتية من بريد المغرب
35	35	-	الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستية
25	10	25	الأرباح الآتية من الشركة الملكية لتشجيع الفرس
2	2	2	الأرباح الآتية من شركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية
12	14	14	الأرباح الآتية من الوكالة الخاصة طنجة-المتوسط
5 901	5 578	4 877	الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات
أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى			
110	110	-	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ
120	120	46	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات
3 000	6 060	142	موارد مختلفة
14 199,9	17 117,7	9 716,0	مجموع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
5 000	4 000	-	عائدات الخصصة
19 199,9	21 117,7	9 716,0	المجموع الإجمالي

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (1/2)
(مليون الدرهم)

توقعات 2022	توقعات 2021 (*)	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية	رمز المنشأة	القطاع
2 904	2 850	2 043	المكتب الوطني للسكك الحديدية	ONCF	البنيات التحتية والنقل
2 708	2 262	340	شركة الدار البيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS	
2 624	2 478	1 003	شركة الناظور غرب المتوسط	NWM	
2 008	979	921	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM	
1 869	6 622	2 408	صندوق التمويل الطريقي	CFR	
1 548	1 105	633	المكتب الوطني للمطارات	ONDA	
1 367	3 230	1 325	الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA	
752	1 339	1 781	الوكالة الوطنية للموانئ	ANP	
1 690	1 446	1 498	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
17 471	22 310	11 951	المجموع		
2 469	2 207	1 789	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	ORMVAs	الزراعة والصيد البحري
1 156	763	473	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	ANCFCC	
399	281	335	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	ONSSA	
226	186	230	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	ANDZOA	
226	78	91	المكتب الوطني للصيد	ONP	
68	44	149	وكالة التنمية الفلاحية	ADA	
52	47	43	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	ONCA	
107	55	46	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC	
93	94	61	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
4 796	3 755	3 217	المجموع		
4 526	4 343	4 334	مجموعة التهيئة العمران	GROUPE HAO	السكن والتعمير والتنمية المجالية
3 112	2 912	3 294	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	APDs	
2 868	1 600	1 963	شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA	
745	700	586	شركة إدماج السكن	IDMAJ SAKAN	
654	593	418	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	ALEM	
759	650	1 006	شركة الدار البيضاء للتهيئة	CASA AMENAGEMENT	
300	181	305	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك	AASLM	
485	1 068	263	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
13 449	12 047	12 169	المجموع		
17 100	14 061	9 260	المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	GROUPE OCP	
11 030	10 892	8 291	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	ONEE	
3 331	2 940	1 543	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	REGIES DISTRIBUTION	
1 867	525	103	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN	
898	947	599	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
34 226	29 365	19 796	المجموع		

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (2/2) (مليون الدرهم)

توقعات 2022	توقعات 2021 (*)	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية	رمز المنشأة	القطاع
6 513	4 534	3 245	صندوق الإيداع والتدبير	CDG GROUPE	القطاع المالي
746	399	21	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII	
604	706	95	إثمار الموارد	ITHMAR CAPITAL	
460	506	194	القرض الفلاحي للمغرب	CAM	
112	9	8	الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات	SNGFE (ex-CCG)	
39	155	14	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
8 474	6 309	3 578	المجموع		
5 779	4 139	3 577	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	AREFs	القطاعات الاجتماعية والصحية والتربية والتكوين
1 883	1 214	737	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	OFPPT	
1 785	1 352	1 400	الجامعات	UNIVERSITES	
651	411	368	المراكز الاستشفائية الجامعية	CHUs	
300	300	9	معهد باستور المغرب	IPM	
113	168	396	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	INRH	
110	105	96	المعهد الوطني للبحث الزراعي	INRA	
100	100	100	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	ANAM	
97	81	88	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية	ONOUSC	
76	55	36	التعاون الوطني	EN	
60	48	52	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	IAV	
32	32	5	الصندوق المغربي للتأمين الصحي	CMAM	
30	30	18	الصندوق المغربي للتقاعد	CMR	
126	131	91	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
11 143	8 166	6 974	المجموع		
784	776	768	المكتب الوطني المغربي للسياحة	ONMT	السياحة والحرف المهنية
471	231	98	الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT	
2	2	17	دار الصانع	MDA	
1 257	1 010	883	المجموع		
339	318	87	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية	AMDL	قطاعات أخرى
305	204	95	بريد المغرب	BAM	
185	185	132	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT	
117	74	58	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	AMDIE	
76	58	45	وكالة التنمية الرقمية	ADD	
49	49	0	وكالة حساب تحدي الالفية المغرب	AMCAM	
237	223	48	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
1 308	1 112	464	المجموع		
92 125	84 075	59 033	المجموع العام		

(*) بعد المصادقة على الميزانيات

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

GROUPE SOCIÉTÉ NATIONALE
DES AUTOROUTES DU MAROCمجموعة الشركة الوطنية للطرق
السيارة بالمغرب

Informations de base

معلومات عامة

SIGLE	ADM (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	15 715,6	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	12/06/1989			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE	شركة تابعة عامة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES	تجهيز واستغلال البنية التحتية للنقل عبر الطريق السيارة		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري		الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	99%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	68%	المباشرة	
	INDIRECTE	31%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers
consolidés du Groupe ADM (*)المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة
لمجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب

(*) Consolidés selon IFRS

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	580	567	569	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	223	225	225	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 190	1 710	1 586	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	3 511	3 712	3 027	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 553	2 333	1 658	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	27	28	24	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	242	247	- 933	الناتج الصافي
CAF	589	449	91	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	74 044	74 648	75 086	مجموع الأصول
Fonds propres	22 881	23 074	22 097	الأموال الذاتية
Dettes de financement	36 978	37 233	38 385	ديون التمويل
Investissements (paiements)	397	619	921	الاستثمارات (الإداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

	Nombre de réunions			عدد الدورات						
Conseil d'administration	4	4	7	مجلس الإدارة	<table border="1"> <tr> <td rowspan="3">Comptes certifiés</td> <td>2018</td> <td rowspan="3">الحسابات المصادق عليها</td> </tr> <tr> <td>2019</td> </tr> <tr> <td>2020</td> </tr> </table>	Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها	2019	2020
Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها								
	2019									
	2020									
Comité d'audit	2	4	3	لجنة التدقيق						
Comité investissement et stratégie	3	3	4	لجنة الاستثمار والاستراتيجية						
Comité de gouvernance	2			لجنة الحكامة						

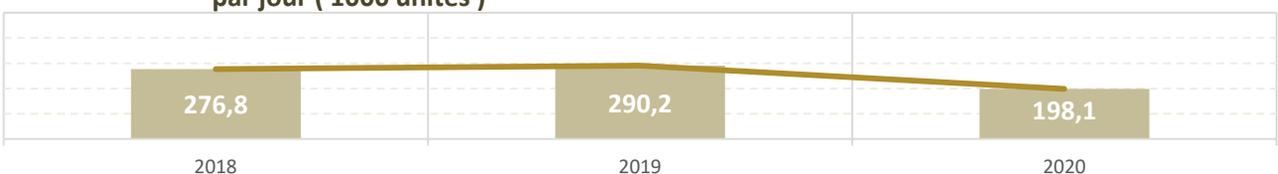
■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Nombre de véhicules
par jour (1000 unités)

عدد المركبات في اليوم (1000 وحدة)



FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

GROUPE AGENCE NATIONALE
DES PORTS

مجموعة الوكالة الوطنية للموانئ

Informations de base

معلومات عامة

SIGLE	ANP (MAISON MERE)		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	9 062,8	رأس المال الاجتماعي مليون درهم
DATE DE CREATION	01/12/2006		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT ET MAINTENANCE DES PORTS ET REGULATION DE L'ACTIVITE PORTUAIRE	تطوير وصيانة الموانئ وتقنين النشاط المينائي	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
consolidés du Groupe ANP (*)المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة
لمجموعة الوكالة الوطنية للموانئ

(*) Consolidés selon la norme marocaine

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	2 416	2 426	2 414	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	326	323	328	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 442	1 338	1 447	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	1 971	2 050	2 054	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 175	1 303	1 447	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	84	69	40	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	171	101	64	النتائج الصافي
CAF	425	483	573	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	11 478	20 424	21 763	مجموع الأصول
Fonds propres	4 661	9 764	9 796	الأموال الذاتية
Dettes de financement	2 754	6 008	6 060	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 419	1 724	1 781	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

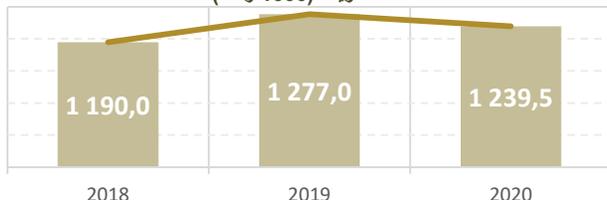
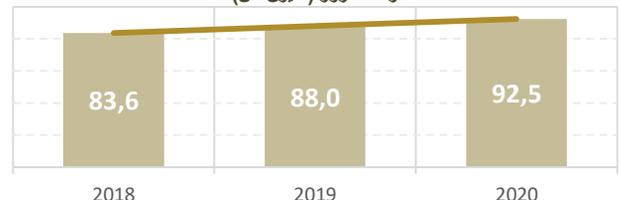
	Nombre de réunions			عدد الدورات	
Conseil d'administration	2	1	3		مجلس الإدارة
Comité d'audit	3	3	2		لجنة التدقيق
Comité investissement et stratégie	2	2	3		لجنة الاستثمار والاستراتيجية

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها
	2019	
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Conteneurs (hors TMSA y/c privé) en 1 000 EVP
عدد الحاويات (1000 وحدة)Trafic global (hors TMSA) (Millions T)
حركة المرور (مليون طن)

FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

GROUPE POSTE MAROC



مجموعة بريد المغرب

Informations de base

معلومات عامة

SIGLE	BAM (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	1 191,4	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	07/08/1997			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT		شركة الدولة	التصنيف القانوني
ACTIVITE	COURRIER / MESSAGERIE / POSTE DIGITALE / SERVICES FINANCIERS		البريد والرساليات والبريد الرقمي والخدمات المالية	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers consolidés du Groupe POSTE MAROC (*)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة لمجموعة بريد المغرب

(*) Consolidés selon la norme marocaine

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	9 088	9 125	8 882	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 285	1 404	1 418	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 776	2 958	3 200	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	2 732	2 869	2 862	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 251	1 321	1 092	القيمة المضافة
Résultat Net part du groupe	231	286	87	النتاج الصافي
Total actif	67 372	72 507	79 326	مجموع الأصول
Fonds propres	2 816	2 908	2 811	الأموال الذاتية
Dettes de financement	660	681	1 361	ديون التمويل
Investissements (paiements)	88	133	94,8	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

المصادقة على الحسابات

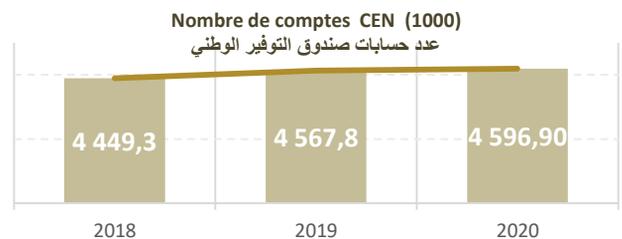
Certification des comptes

	Nombre de réunions		عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	3	2		مجلس الإدارة
Comité d'audit	2	2	2		لجنة التدقيق
	■ 2018	■ 2019	■ 2020		

Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط



FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

GROUPE CREDIT AGRICOLE
DU MAROC

مجموعة القرض الفلاحي للمغرب

Informations de base

معلومات عامة

SIGLE	CAM (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	4 227,7	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	01/06/2004			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE		شركة تابعة عامة	التصنيف القانوني
ACTIVITE	BANCAIRE		مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	87%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	75%	المباشرة	
	INDIRECTE	12%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers
consolidés du Groupe CAM (*)المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة
لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب

(*) Consolidés selon IFRS

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	3 931	3 961	3 885	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 147	1 199	1 206	تكاليف المستخدمين
PNB	3 970	4 073	4 080	الناتج البنكي الصافي
Valeur ajoutée	5 117	5 272	5 286	القيمة المضافة
Résultat Net part du groupe	626	636	266	الناتج الصافي
Total actif	107 290	116 013	124 018	مجموع الأصول
Fonds propres	10 644	12 455	12 470	الأموال الذاتية
Dettes de financement	12 358	12 809	15 081	ديون التمويل

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

Nombre de réunions

عدد الدورات

Conseil de surveillance
Comité d'audit
Comité des risques
Comité des investissements
Comité de nomination
et de rémunération

2 4 2

5 5 5

3 2

2 2 2

0

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

مجلس الرقابة

لجنة التدقيق

لجنة المخاطر

لجنة الاستثمارات

لجنة التعيينات والتعويضات

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

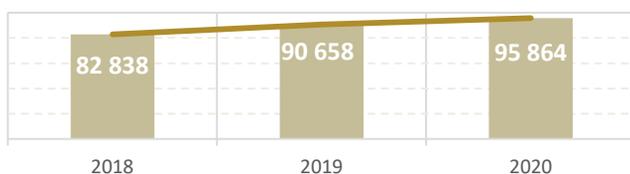
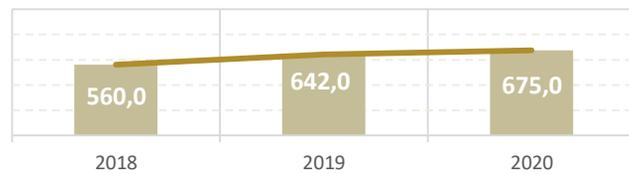
Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها
	2019	
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Base de la clientèle
petits agriculteurs

قاعدة العملاء من صغار الفلاحين

Nombre de coopératives financées
عدد التعاونيات الممولة

GRUPE CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION



مجموعة صندوق الایداع والتدبير

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	CDG (MAISON MERE)		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	12 304,8	رأس المال الاجتماعي مليون درهم
DATE DE CREATION	10/02/1959		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	BANCAIRE	مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers consolidés du Groupe CDG (*)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة لمجموعة صندوق الایداع والتدبير

(*) Consolidés selon IFRS

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	6 469	6 598	6 770	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	2 107	2 299	2 292	تكاليف المستخدمين
PNB	4 556	8 223	5 017	الناتج البنكي الصافي
Résultat Net part du groupe	-1 077	622	-3 820	الناتج الصافي
Total actif	251 054	279 693	295 998	مجموع الأصول
Fonds propres	20 206	22 525	18 052	الأموال الذاتية

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

Nombre de réunions

عدد الدورات

Comité	2018	2019	2020
Commission de surveillance	4	4	4
Comité d'audit et des risques	4	5	6
Comité des investissements	1	2	1

لجنة المراقبة
لجنة التدقيق
لجنة المخاطر
لجنة الاستثمارات

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

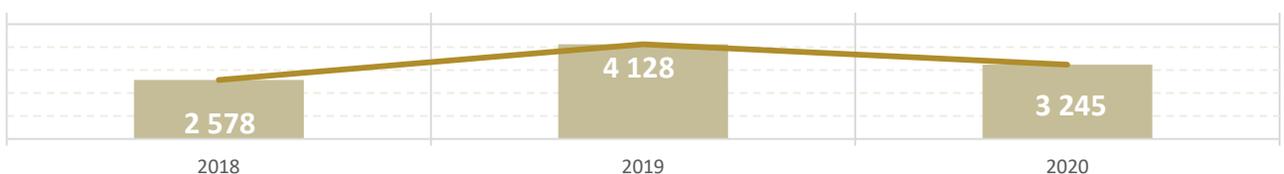
Comptes certifiés	2018	2019	2020
الحسابات المصادق عليها			

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Investissements (paiements en Millions de Dhs)

الاستثمارات (الأداءات بملايين الدراهم)



CAISSE MAROCAINE DES
RETRAITES

الصندوق المغربي للتقاعد

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	CMR		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	-	رأس المال الاجتماعي مليون درهم
DATE DE CREATION	01/03/1930		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC	تدبير أنظمة معاشات القطاع العام	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
de la CMRالمؤشرات الاقتصادية والمالية
للصندوق المغربي للتقاعد

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	425	421	427	عدد المستخدمين
Charges de personnel	119	126	127	تكاليف المستخدمين
Cotisations et contributions	27 854	31 852	35 179	الاشتراكات والمساهمات
Pensions et prestations	36 114	39 540	43 881	المعاشات والخدمات
Solde technique	-8 260	-7 688	-8 703	الناتج التقني
Fonds propres	78 573	77 303	74 598	الأموال الذاتية
Total actif	82 067	80 643	77 370	مجموع الأصول
Investissements (paiements)	11	13	18	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	4	2	مجلس الإدارة		
Comité d'audit et des risques	2	2	3	لجنة التدقيق والمخاطر		
Comité permanent de gouvernance et de suivi	11	10	5	اللجنة الدائمة للحكامة والتتبع		
	■ 2018	■ 2019	■ 2020			

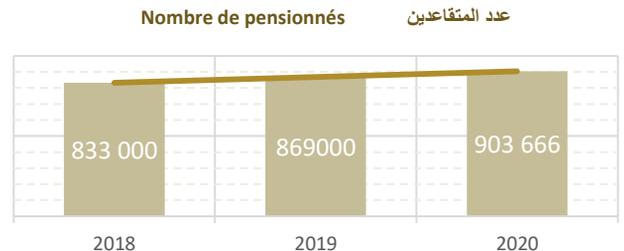
المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها
	2019	
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط



CAISSE NATIONALE DE
SECURITE SOCIALEالصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	CNSS		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	-	مليون درهم رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	13/12/1959		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE	تدبير نظام الضمان الاجتماعي	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
de la CNSSالمؤشرات الاقتصادية والمالية
للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	4 070	3 996	3 920	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 241	1 216	1 307	تكاليف المستخدمين
Régime Général				النظام العام
Cotisations et contributions	25 112	26 332	24 749	الاشتراكات والمساهمات
Pensions et prestations	18 064	21 640	25 114	المعاشات والخدمات
Solde technique	7 048	4 693	-365	الناتج التقني
Fonds propres	74 865	80 782	81 736	الأموال الذاتية
Total actif	86 851	94 308	96 147	مجموع الأصول
Assurance Maladie Obligatoire				التأمين الاجباري عن المرض
Cotisations et contributions	7 290	7 873	7 576	الاشتراكات والمساهمات
Pensions et prestations	4 088	4 476	4 600	المعاشات و الخدمات
Solde technique	3 202	3 397	2 976	الناتج التقني
Fonds propres	29 047	32 973	36 942	الأموال الذاتية
Total actif	31 477	35 623	39 483	مجموع الأصول
Investissement (paiements)	6,8	5	7	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions	عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	4	2	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	0		لجنة التدقيق
		■ 2018	■ 2019	■ 2020

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

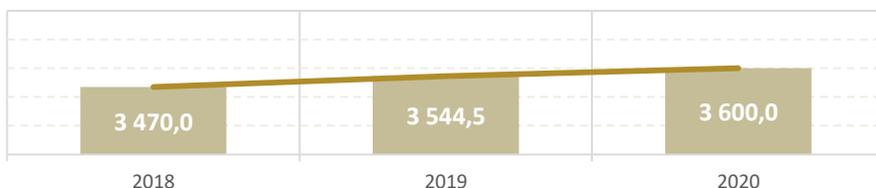
Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Mille unités

ألف وحدة

عدد المؤمن عليهم النشيطين
Nombre d'assurés actif

GROUPE AL OMRANE



مجموعة العمران

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	HAO (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	2 104,0	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	15/12/2004			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT		شركة الدولة	التصنيف القانوني
ACTIVITE	AMENAGEMENT ET HABITAT		التجهيز والسكن	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers consolidés du Groupe AL OMRANE (*)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة لمجموعة العمران

(*) Consolidés selon la norme marocaine

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	1 084	1 012	979	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	492	574	501	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	4 290	3 647	2 881	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	5 021	4 571	3 319	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	896	591	842	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	334	189	139	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	422	398	243	الناتج الصافي
CAF	754	332	279	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	56 220	58 627	60 822	مجموع الأصول
Fonds propres	6 074	6 149	6 160	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 620	4 547	5 025	ديون التمويل
Investissement (paiements)	5 100	4 548	4 334	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil de surveillance	2	2	2	2	2	2
Comité d'audit	2	3	3	3	3	3
Comité investissement	1					

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

مجلس الرقابة

لجنة التدقيق

لجنة الاستثمارات

Comptes certifiés

2018
2019
2020

الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

عدد الأوراش (ألف وحدة)

MISES EN CHANTIER EN 1000 UNITES



سندات ملكية الوحدات المنشأة (ألف وحدة)

TITRES FONCIERS CREEES en 1000 unités



MOROCCAN AGENCY FOR SUSTAINABLE ENERGY

masen
Moroccan Agency
for Solar Energy

الوكالة المغربية
للطاقة المستدامة

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	MASEN			رمز المؤسسة
	Millions de DH	4 750	مليون درهم	
CAPITAL SOCIAL	18/03/2010			رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	SOCIETE D'ETAT	شركة الدولة		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	PRODUCTION D'ENERGIE RENOVELABLE	إنتاج الطاقة المستدامة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	COMMERCIAL	تجاري		نشاط المؤسسة
	TOTALE	100%	الإجمالية	
CATEGORIE	DIRECTE	42,75%	المباشرة	الفئة
	INDIRECTE	57,25%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers de MASEN

المؤشرات الاقتصادية والمالية للوكالة المغربية للطاقة المستدامة

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	182	178	166	عدد المستخدمين
Charges de personnel	108	109	108	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 326	2 039	1 926	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	757	1 310	1 371	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	-458	-619	-448	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	6	10	8	الضريبة على الشركات
Résultat Net	-8	-7	56	الناتج الصافي
CAF	-65	-64	147	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	24 581	25 312	23 763	مجموع الأصول
Fonds propres	2 168	2 155	3 406	الأموال الذاتية
Dettes de financement	20 415	19 880	19 371	ديون التمويل

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions	عدد الدورات		
Conseil d'administration	4	1	2	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	4		لجنة التدقيق
Comité des nominations et rémunérations	0			لجنة التعيينات والتعويضات

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

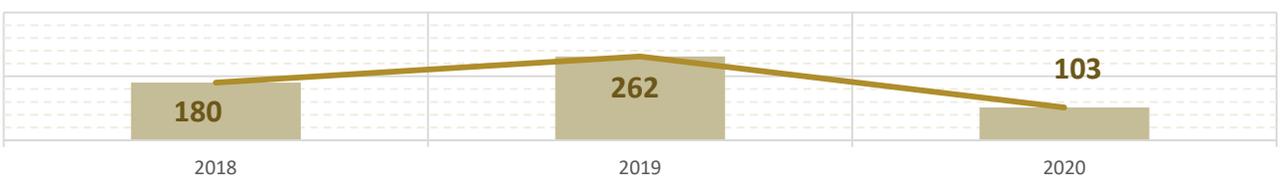
Comptes certifiés	2018	الحسابات المصادق عليها
	2019	
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Investissements (paiements en Millions de Dhs)

الاستثمارات (الأداءات بملايين الدراهم)



GROUPE OCP

المجمع الشريف
للفوسفات

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	OCP SA (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	8 287,5	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	07/08/1920			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE	شركة تابعة عامة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	EXPLOITATION DES MINES DE PHOSPHATES	استغلال مناجم الفوسفات		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري		الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	95%	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	94%	المباشرة	
	INDIRECTE	1%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers
consolidés du Groupe OCP (*)المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة
للمجمع الشريف للفوسفات

(*) Consolidés selon IFRS

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	20 098	20 673	19 657	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	8 481	9 213	9 099	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	40 947	41 038	35 752	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	55 906	54 092	56 182	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	25 456	24 487	23 451	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1 100	1 725	904	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	5 425	2 843	3 231	الناتج الصافي
Total actif	162 458	166 864	165 326	مجموع الأصول
Fonds propres	78 859	77 191	76 143	الأموال الذاتية
Dettes de financement	50 864	52 292	46 964	ديون التمويل
Investissement (paiements)	10 700	12 800	9 260	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	1	1	مجلس الإدارة		
Comité d'audit et des risques	3	2	3	لجنة التدقيق والمخاطر		

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

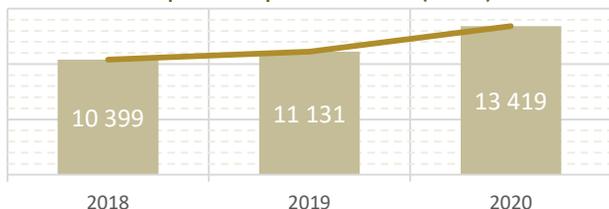
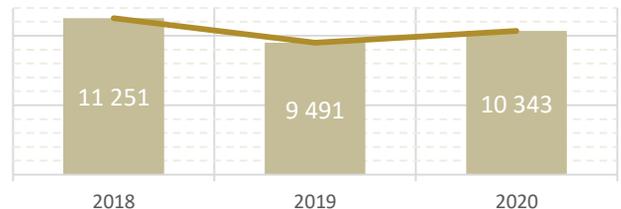
المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

صادرات المواد المصنعة (1000 طن)
Exportations produits dérivés (1000 T)صادرات الفوسفات الخام (1000 طن)
Exportations phosphate brut (1000 T)

FICHES SIGNALÉTIQUES DES PRINCIPAUX EEP

OFFICE DE LA FORMATION
PROFESSIONNELLE ET DE LA
PROMOTION DU TRAVAIL



مكتب التكوين المهني
وإنعاش الشغل

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	OFPPT		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	4 078,4	مليون درهم رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	01/05/1974		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE	تنمية التكوين المهني	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
de l'OFPPTالمؤشرات الاقتصادية والمالية
لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	7 943	7 650	7 766	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 689	1 862	1 667	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 345	2 453	2 388	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	2 675	2 890	2 602	رقم المعاملات
Valeur Ajoutée	2 022	2 299	1 882	القيمة المضافة
Investissement (paiements)	230	500	737	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance

الحكامة

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

	Nombre de réunions		عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	2	2	2	مجلس الإدارة
Comité d'audit	1	0			لجنة التدقيق
Comité stratégie et investissement	0				لجنة الاستراتيجية والاستثمارات

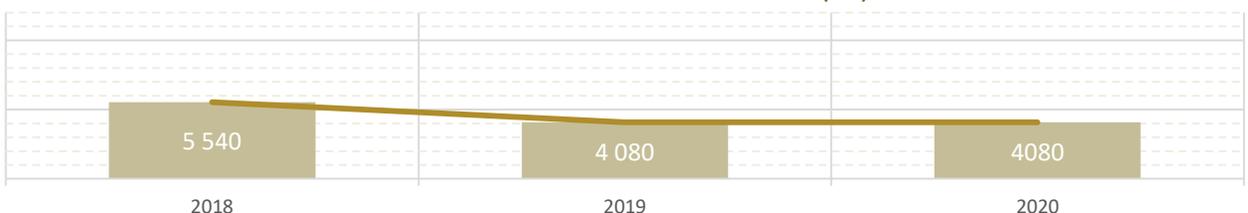
Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

الطاقة الاستيعابية من المتدربين (100)
CAPACITE EN NOMBRE DE STAGIAIRES (100)



GRUPE OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER



مجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	ONCF (MAISON MERE)		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	37 724,8	رأس المال الاجتماعي مليون درهم
DATE DE CREATION	05/08/1963		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE	النقل السككي	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers consolidés du Groupe ONCF (*)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة لمجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية

(*) Consolidés selon IFRS

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif du groupe (**)	9 956	10 333	8 666	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 382	1 447	1 295	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	3 660	3 684	3 061	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 449	4 737	3 103	رقم المعاملات
Valeur ajoutée (Activité Ferroviaire)	1 981	2 079	1 430	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	24	46	2	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	-1 149	-2 011	-947	الناتج الصافي
CAF	599	445	-901	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	74 554	75 306	73 451	مجموع الأصول
Fonds propres	25 278	23 232	22 298	الأموال الذاتية
Dettes de financement	38 002	41 895	43 080	ديون التمويل
Investissements (paiements)	5 232	2 161	2 043	الاستثمارات (الأداءات)

(**): Non compris les effectifs du LPPE et de la SCIF dont la consolidation est faite par mise en équivalence

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	2	2	مجلس الإدارة		
Comité d'audit et de Gouvernance	3	2	4	لجنة التدقيق والحكامة		
Comité d'investissement	2	2		لجنة الاستثمارات		

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

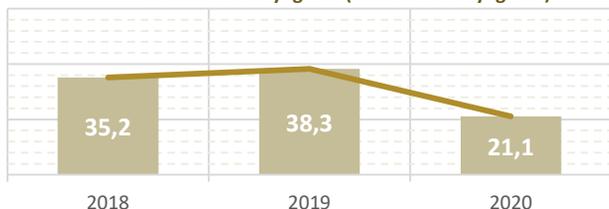
Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

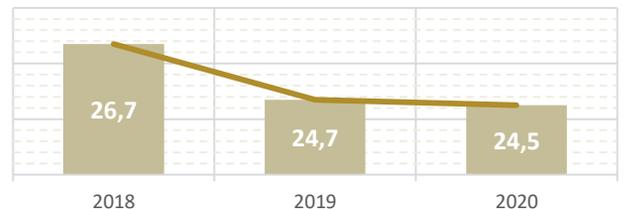
عدد المسافرين (ملايين)

Nombre de voyageurs (Millions de voyageurs)



حمولة البضائع المنقولة (ملايين الأطنان)

Tonnage marchandise transportée (Millions de Tonnes)



OFFICE NATIONAL
DES AÉROPORTS

المكتب الوطني للمطارات

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	ONDA		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	2 064,82	مليون درهم رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	06/05/1982		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	GESTION DES AÉROPORTS	خدمات مرتبطة بالمطارات	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
de l'ONDAالمؤشرات الاقتصادية والمالية
للمكتب الوطني للمطارات

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	2 343	2 419	2 470	عدد المستخدمين
Charges de personnel	746	823	898	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 790	1 918	1 769	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	4 006	4 242	1 581	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 111	3 284	858	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	329	364	8	الضريبة على الشركات
Résultat Net	557	566	-1 918	الناتج الصافي
CAF	1 578	1 608	-742	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	13 233	13 383	12 792	مجموع الأصول
Fonds propres	5 232	5 303	2 747	الأموال الذاتية
Dettes de financement	4 791	4 785	6 201	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 149	2 373	633	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions		عدد الدورات
Conseil d'administration	2	4	2
Comité d'audit	2	2	2
Comité stratégie et investissement	2	1	
Comité de gouvernance	2	0	

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

لجنة الاستراتيجية

والاستثمارات

لجنة الحكامة

Certification des comptes

المصادقة على الحسابات

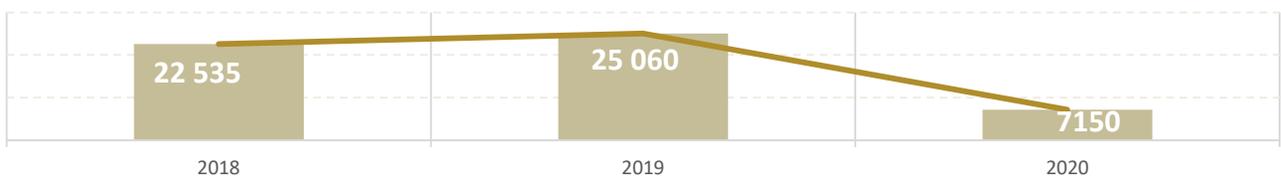
Comptes certifiés	الحسابات المصادق عليها	
	2018	2019
2020		

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

حركة الركاب (آلاف الركاب)

Mouvements Passagers (en milliers de passagers)



OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE ET DE L'EAU POTABLE

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable

المكتب الوطني لل كهرباء والماء الصالح للشرب

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	ONEE		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	23 415,2	مليون درهم رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	24/04/2012		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITÉ ET DE L'EAU POTABLE, ET GESTION DU SERVICE DE L'ASSAINISSEMENT LIQUIDE	إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب، وتسيير مرفق التطهير السائل	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers de l'ONEE

المؤشرات الاقتصادية والمالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	17 769	18 223	17 764	عدد المستخدمين
Charges de personnel	3 655	3 987	4 082	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	27 035	29 473	26 205	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	36 717	37 950	36 870	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	13 626	12 771	15 014	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	115	118	321	الضريبة على الشركات
Résultat Net	1 957	594	2 252	الناتج الصافي
CAF	8 856	7 567	8 758	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	132 246	135 578	143 845	مجموع الأصول
Fonds propres	23 443	23 770	26 830	الأموال الذاتية
Dettes de financement	58 361	57 785	59 530	ديون التمويل
Investissements (paiements)	8 662	8 348	8 291	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance

الحكامة

	Nombre de réunions	عدد الدورات
Conseil d'administration	1 1	مجلس الإدارة
Comité d'audit	3 4 4	لجنة التدقيق
Comité stratégie et investissement	2 2	لجنة الاستراتيجية والاستثمارات

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

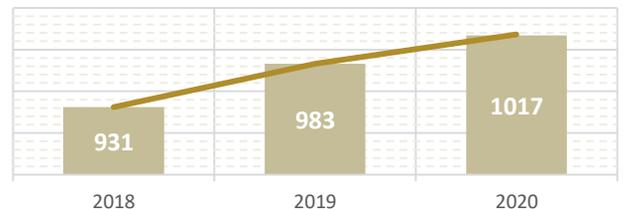
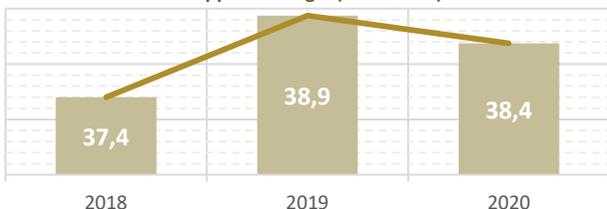
Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

الطاقة الكهربائية المنتجة (1000 جيكاواط/الساعة)
Appel d'Énergie (1000 GWh)

مبيعات المياه (مليون متر مكعب)
Vente d'eau (MM3)



OFFICE NATIONAL DES
HYDROCARBURES ET DES MINESالمكتب الوطني للهيدروكاربورات
والمعادن

Informations Générales

معلومات عامة

SIGLE	ONHYM		رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	1 538,53	رأس المال الاجتماعي مليون درهم
DATE DE CREATION	17/08/2005		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني
ACTIVITE	RECHERCHE MINIÈRE ET D'HYDROCARBURES	التنقيب عن المعادن والهيدروكاربورات	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et financiers
de l'ONHYMالمؤشرات الاقتصادية والمالية
للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	509	480	443	عدد المستخدمين
Charges de personnel	206	195	191	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	288	248	237	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	173	243	195	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	246	320	264	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1	1	1	الضريبة على الشركات
Résultat Net	- 265	-17	-10	الناتج الصافي
CAF	- 65	126	166	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	2 133	2 139	2 167	مجموع الأصول
Fonds propres	1 652	1 640	1 678	الأموال الذاتية

Gouvernance

الحكامة

Nombre de réunions

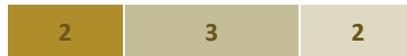
عدد الدورات

Conseil d'administration



مجلس الإدارة

Comité d'audit et des risques



لجنة التدقيق والمخاطر

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

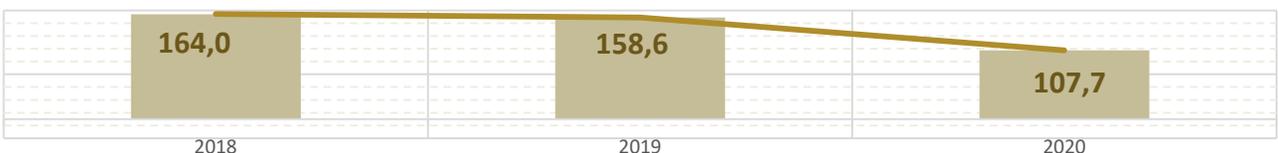
Comptes certifiés	2018	الحسابات
	2019	المصادق عليها
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط

Investissements (paiements en Millions de Dhs)

الاستثمارات (الأداءات بملايين الدراهم)



FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

GRUPE COMPAGNIE NATIONALE
DE TRANSPORT AERIEN
ROYAL AIR MAROC



مجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي
الخطوط الملكية المغربية

Informations de base

معلومات عامة

SIGLE	RAM (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	3 628 ,1	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	18/06/1957			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE		شركة تابعة عامة	التصنيف القانوني
ACTIVITE	TRANSPORT AERIEN		النقل الجوي	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98 %	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	54%	المباشرة	
	INDIRECTE	44%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et financiers

المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة

(*) Consolidés selon la norme IFRS

consolidés du Groupe RAM (*) مجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية

En Millions de Dhs مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	5 801	5 557	5 239	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	2 868	2 909	2 384	تكاليف المستخدمين
Chiffre d'Affaires	16 102	16 102	6 728	رقم المعاملات
Impôt sur les Sociétés	179	41	55	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	156	-131	-3 800	الناتج الصافي
Total actif	20 787	25 224	23 007	مجموع الأصول
Fonds propres	2 201	6 041	2 193	الأموال الذاتية
Dettes de financement	5 237	9 241	8 424	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 721	656	108	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)

الحكامة

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil d'administration	9	9	9	5	5	5
Comité d'audit	3	4	4	5		
Comité des investissements	2	2	1			
Comité de gouvernance	2	1	1			
Comité des nominations	2	1				

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

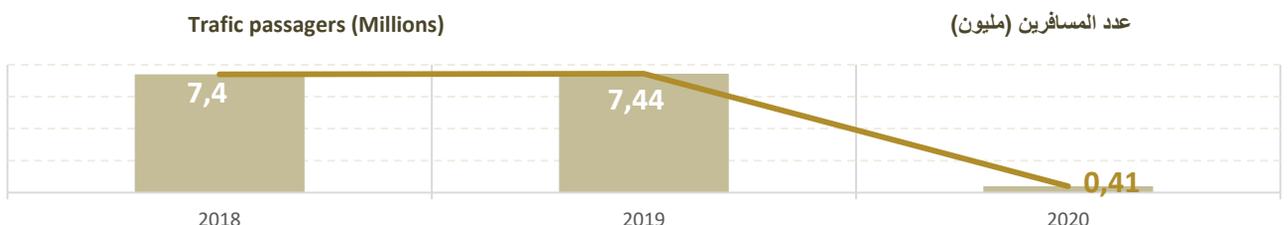
المصادقة على الحسابات

Certification des comptes

Comptes certifiés	2018	الحسابات
	2019	المصادق عليها
	2020	

Indicateurs d'activité

مؤشرات النشاط



FICHE SIGNALÉTIQUE DES PRINCIPAUX EEP

**GROUPE AGENCE SPECIALE
TANGER MEDITERRANEE**
TANGER MED
SPECIAL AGENCY

**مجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر
الأبيض المتوسط**
Informations de base
معلومات عامة

SIGLE	TMSA (MAISON MERE)			رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	3 795,1	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	23/08/2002			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT	شركة الدولة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	Développement et gestion du complexe portuaire Tanger Med. Aménageur-développeur de zones d'activités	تطوير وتدير المركب المينائي طنجة البحر الأبيض المتوسط المكلف بتهيئة و تطوير (أو تنمية) مناطق الأنشطة		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري		الفئة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100 %	الإجمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	12,4%	المباشرة	
	INDIRECTE	87,6%	غير المباشرة	

**Indicateurs économiques et financiers
consolidés du Groupe TMSA (*)**
**المؤشرات الاقتصادية والمالية الموطدة
لمجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط**

(*) Consolidés selon la norme marocaine

En Millions de Dhs مليون درهم

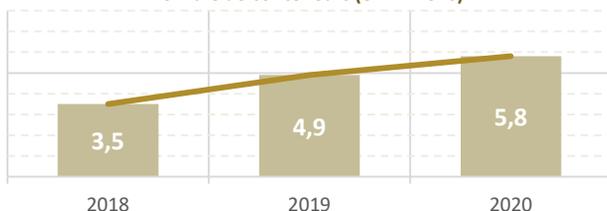
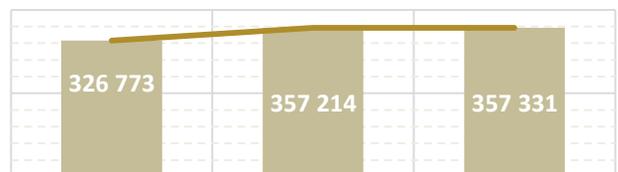
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	436	458	513	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	177	198	209	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	990	1 275	1 088	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	2 707	3 138	3 311	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 878	2 063	2 405	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	96	110	95	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	644	715	753	النتائج الصافي
CAF	1 427	1 641	1 534	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	26 621	27 760	28 022	مجموع الأصول
Fonds propres	12 303	13 039	13 552	الأموال الذاتية
Dettes de financement	12 490	12 632	12 672	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 608	1 176	1 325	الاستثمارات (الأداءات)

Gouvernance (Maison mère)
الحكامة
المصادقة على الحسابات
Certification des comptes

	Nombre de réunions			عدد الدورات		
Conseil d'administration	2	2	2	مجلس الإدارة		
Comité d'audit	2	5	2	لجنة التدقيق		

■ 2018 ■ 2019 ■ 2020

Comptes certifiés	2018	2019	2020	الحسابات المصادق عليها

Indicateurs d'activité
مؤشرات النشاط
**عدد الحاويات (بالملايين)
Nombre de conteneurs (en millions)**

**حركة مرور الشاحنات (وحدة)
Trafic camions TIR (unité)**


لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة القبلية - 208 - (1/3)

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاول العمومية
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق
ABH (10)	وكالات الأحواض المائية (10)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية
AMEE	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقة
AMSSNUR	الوكالة المغربية للأمن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
ANRUR	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
ANEAQ	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANEP	الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحو الأمية
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
ANSR	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREF (12)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)
AU (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتاغيلالت وفجيج
CAG (12)	الغرف الفلاحية (12)
CAR (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق المقاصة
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CFR	صندوق التمويل الطرقي

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة القبليّة - 208 - (2/3)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولّة العمومية
CHU (7)***	المراكز الاستشفائية الجامعية (7)
CMAM**	الصندوق المغربي للتأمين الصحي
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقييس
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISCAE	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

(**) في طور التشغيل

(***) المركز الإستشفائي الجامعي سوس ماسة في طور التشغيل

الملحق رقم 12

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة القبليّة - 208 - (3/3)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولّة العمومية
ONCA	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (11)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (11)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد بالدار البيضاء
TNMV	المسرح الوطني محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

2- هيئات عمومية أخرى

الرمز	اسم المؤسسة
AREP (12)	الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع (12)
FMOSJ	المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل
FMVI OSPSN	مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني
FNM	المؤسسة الوطنية للمتاحف
FSEC	صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاوالت العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة الموكبة - 23 -

1- المؤسسات والمقاوالت العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجية والصيدلية البيطرية
HAO	مجموعة التهيئة العمران
ITHMAR AL MAWARID	إثمار الموارد
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة
MDJS	المغربية للألعاب و الرياضة
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
RADEEMA	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
SIE	شركة الهندسة الطاقة
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستية
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية
SRRA	شركة الرباط الجهة للتهيئة
TMPA	السلطة المينائية طنجة المتوسط
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة المتوسط

2- المقاوالت التابعة للجماعات الترابية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
PIAJ	المجال الصناعي عين الجوهرة

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة بمقتضى اتفاقية - 34 -

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاول العمومية
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة وإعادة تأهيل مدينة فاس
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
BRG MARINA	شركة مارينا أبي رقرق
CASA AMENAGEMENT	شركة الدار البيضاء للتهيئة
CASA TRANSPORTS	شركة الدار البيضاء للنقل
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن
MARCHICA MED	شركة مارشيكال للتنمية
MASEN CAPITAL	مازن كابيتال
NWM	الناصور غرب المتوسط
OCP SA	المجمع الشريف للفوسفات ش.م.
PORTNET	شركة بورت نيت
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
SAO AGADIR	شركة العمران أكادير
SAO AL BOUGHAZ	شركة العمران البوغاز
SAO AL JANOUB	شركة العمران الجنوب
SAO BENI MELLAL	شركة العمران بني ملال
SAO CASA	شركة العمران الدار البيضاء
SAO CHRAFATE	شركة العمران الشرفات
SAO FES	شركة العمران فاس
SAO LAKHIAIYA	شركة العمران ساحل لخيياطة
SAO MARRAKECH	شركة العمران مراكش
SAO OUJDA	شركة العمران وجدة
SAO RABAT	شركة العمران الرباط
SAO TAMANSOURT	شركة العمران تمصورت
SAO TAMESNA	شركة العمران تامسنا
SGPTV	شركة تدير ميناء طنجة المدينة
SODEP	شركة إستغلال الموانئ
SOREAD	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس
SOSIPO	شركة المخازن المينائية
STAREO	الشركة المفوضة للنقل الحضري
STAVOM	شركة تهيئة سهل واد مرتيل
STRS	شركة طرامواي الرباط سلا
TC 3 PC	شركة محطة 3 لميناء الدرالبيضاء

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة

مصنفة حسب نوع المراقبة (*)

المراقبة النوعية - 36 -

1- المؤسسات والمقاولات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولات العمومية
ADD	وكالة التنمية الرقمية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
AMCAM	وكالة حساب تحدي الألفية المغرب
AMDIE	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRE	الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة
CRI (12)	المراكز الجهوية للاستثمار (12)
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
SNGFE (ex-CCG)	الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات

2- هيئات عمومية أخرى

الرمز	الهيئة العمومية
ACAPS	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
AMA	الوكالة المغربية لمحاربة المنشطات
AMMC	الهيئة المغربية لسوق الرساميل
AMSUP	وكالة التشارك للجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي و البحث ودعم التعليم العالي
CRP II	مركز موارد المحور الثاني لمخطط المغرب الأخضر
FMHC	مؤسسة مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء
FMVI ESC	مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف
FMVI OSEF	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين
FMVI PR	مؤسسة محمد السادس للخدمات الدينية
INCVT	المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية
IRCAM	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

(*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

لائحة الشركات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة بمقتضى عقد - 3 -

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاوله العمومية
ETHANOL	شركة إتانول
SAS	شركة أمنسوس
SEOR	شركة مياه أم الربيع

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم
مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>